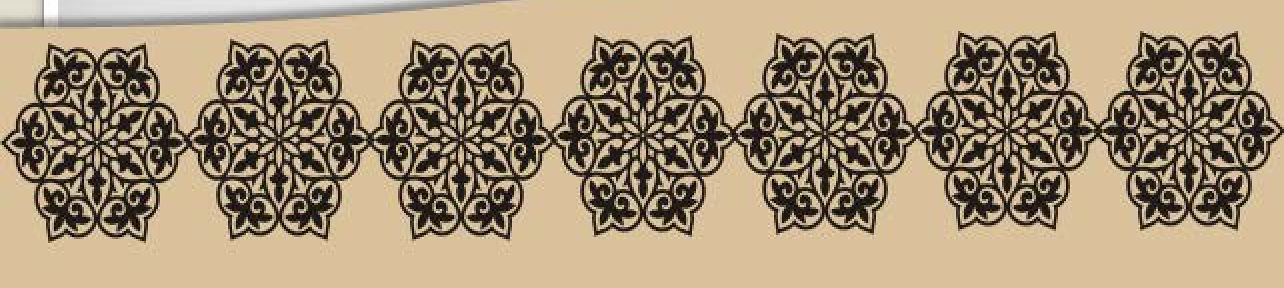




شرح

أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيْدٍ البُحَيْرِي

غفر الله له



الـمُبْـهِـرُ

فِي شرح نظم الآجرومية

لِعُبَيْدِ رَبِّهِ مُحَمَّدٍ بْنِ أبه

من الدرس الأول حتى الدرس الثامن

شرح

أبي زياد محمد بن سعيد البحيري

مُقَدِّمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّهِ الرَّافِعِ لِأَوْلِيَائِهِ، الخَافِضِ لِأَعْدَائِهِ، المُقَدَّسِ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَفْوَةِ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَخُلَفَائِهِ.

أَمَّا بَعْدُ،

فهذا شرح مختصر لطيف على نظم الآجرومية لعبيد ربه، جَنَحْتُ فيه إلى التقعيد ليكون نافعا للمبتدي، مفيدا للمتوسط والمنتهي، راجيا من الله -جل وعلا- القَبُولَ، وسميتُه «**المُبْهِرَ في شرح نظم الآجرومية**».

فاللهَ أسألُ أن يكون نافعا لإخواني، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل مني إنه هو السَّمِيعُ العَلِيمُ.

الكاتب

مبادئ علم النحو

قال مقيده -عفا الله عنه-:

إِنَّ الْمَبَادِي فَاعْرِفَنَّ عَشَـرَهْ	**حَدًّا وَمَوْضُوعًا خُذَنْ فثَمَرَهْ**
حُكْمٌ مَسَائِلٌ فَوَضْعٌ اسْتُمِدّْ	**اِسْمٌ وَنِسْبَةٌ وَفَضْلٌ اعْتُمِدْ**

أولا: حده.

النحو لغة له معانٍ، منها: «**الجهةُ، والقصدُ، والمقدارُ، والنوعُ، والمِثْلُ**».

فيأتي بمعنى الجهة نحو: ذهبتُ نحوَ المسجدِ، **أي**: جهتَهُ، **وكما قال الشاعر**:

يَحْدُو بِهَا كُلَّ فَتَى هَيَّاتِ *** وهُنَّ نَحْوُ البَيْتِ عَامِدَاتِ

ويأتي بمعنى القصد: كما لو قلتَ: «**نَحَوْتُ صَدَاقَتَهُ**»، **أي**: قَصَدْتُهَا، **وكـ** «**نَحَوْتُ الكَلَامَ**»، **أي**: قصدتُه.

ويأتي بمعنى المِثْلِ: كما لو قلتَ: «**زيدٌ نحوُ عمرٍو**»، **أي**: مثلُه، وكما نقول: «**نحو كذا وكذا**» في الكلام على العلوم الشرعية، أي: مثلُ كذا.

ويأتي بمعنى المقدار: نحو: «**عِندي نحوُ ألفِ دِينَارٍ**»، **أي**: مقدار.

ويأتي بمعنى النوع: كما لو قلتَ: «**هذا الشيءُ على خمسةِ أَنْحَاءٍ**»، أي: على خمسة أنواع.

ويأتي لمعانٍ أُخَر: «**كالطريقِ، وبعضٍ، وقبيلةٍ تُسمى بني نحو**».

وقد ذكر الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل: عن الداودي أنه نظم معاني كلمة النحو؛ فقال:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً *** جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلَا

قَصْدٌ وَمِثْلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاحِيَةٌ *** نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ المَثَلَا

واصطلاحًا: علم بأصول يُعرف بها أحوالُ أواخرِ الكلِمِ إعرابًا وبناءً، هذا إن جعلناه قَسِيما للصرف.

فقول: «**علم بأصول**». **أي**: علم بقواعد، فالعلم بتلك القواعد هو علم النحو.

وقول: «**يُعرف بها**». أي: بتلك القواعد «**أحوالُ**» أي: صفات وهيئات «**أواخرِ الكلِمِ**» فخرج بذلك البحث في أوائل الكلم وأواسطه، فإنه يكون للصرفيين لا النحاة، «**إعرابًا**» من حيث الرفع، والنصب، والجر، والجزم «**وبناءً**» من حيث لُزُومُهَا حَالَةً واحدة؛ كالبناء على السكون، والبناء على الفتح، والبناء على الضم، والبناء على الكسر.

موضوعه:

الكلمات العربية من حيث البناءُ والإعرابُ وما يتبع ذلك.

ثمرته:

به يُفهم الكتابُ والسنةُ، وينفى به عن الإسلام تحريف المبطلين.

نسبته:

أحد علوم العربية، ونسبته إلى غيره من العلوم التباين.

فضله :

أخرج ابنُ أبي شيبةَ في المصنف عن ابن مسعودٍ وابن عمرَ أنهما قالا: «**أَعْرِبُوا الْقُرءانَ**»، ويُروى مرفوعا ولا يصح.

وأخرجَ عن أبيِّ بن كعب قال: «**تعلموا العربية كما تَعَلَّمُونَ حِفْظَ القرءان**».

ورُوي عن ابن عمرَ أنه كان «**يضرب ولَده على اللحن**»، ورُوي عن كثير من السلف تَأْدِيبُهم أولَادَهُم على اللحن.

ورُوي عن عمرَ بنِ الخطاب قولُه: " **تعلموا العربية** " وله طرق لا تسلم من ضعف.

وأخرج الخطيبُ في "الجامعِ " عن الشعبي أنّه قال: "**النَحو في العلمِ كالمِلحِ في الطّعامِ لا يُستغنى عنه**".

وقال شُعبةُ: " **إِذَا كَانَ الْمُحَدِّثُ لَا يَعْرِفُ النَّحْوَ فَهُوَ كَالْحِمَارِ يَكُونُ عَلَى رَأْسِهِ مِخْلَاةٌ لَيْسَ فِيهَا شَعِيرٌ** ". أخرجه البيهقي في شعب الإيمان.

وذكر الذهبي في "السير" (١٠/ ١٧٨) **عن الأصمعي أنه قال:**

"إنَّ أخوفَ ما أخاف على طالبِ العلمِ إذا لم يعرفِ النَّحوَ أن يدخلَ في جملةِ قولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «**مَن كَذَبَ عَلَي مُتعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»".

وذكر ابنُ عبدِ البرِّ في "بَهْجَةِ المَجَالِسِ" (ص٨) **عن ابن المبارك أنه قال:**

"اللَّحنُ في الكلام أَقْبَحُ من آثارِ الجُدَرِيِّ في الوجه". والجدري بضم الجيم وفتحِها، الجَدري".

وقال ابن فارس في "الصَّاحِبِيّ" (ص١١):

"وَقَدْ كَانَ الناس قديمًا يجتنبون اللحنَ فيما يكتبُونَه أَوْ يقرأُونَهُ اجتنابَهم بعضَ الذنوب.

فأما الآن فقد تجوزا حَتَّى إن المحدِّثَ يحدثُ فليحن، والفقيهَ يؤلف فيلحن، فإذا نُبها قالا: مَا ندري مَا الإعرابُ وإنما نحن محدّثون وفقهاء".

وقال ابنُ الجوزي: ومِن العلومِ التي تَلزَمُ صاحبَ الحديث: معرفتُه للإعراب؛ لئلا يَلحن، ولِيورِدَ الحديثَ على الصِّحَّة.

وقال الزَّجَّاج:

"سَمِعْتُ أبا العَبَّاسِ المُبَرَّد يقول: **كان بعضُ السَّلَف يقول**: عليكم بالعربيَّة؛ فإنَّها المروءةُ الظَّاهرةُ".

وذُكِرَ عن الإمام أحمد -رحمه الله-: "كَرَاهَةُ الرَّطانة، وتسميةُ الشُّهُور بالأسماءِ الأعجَميَّة".

واضعه:

أبو الأسود الدؤلي، بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

اسمه:

علمُ النحوِ، من إطلاقِ المصدرِ وإرادةِ اسمِ المفعول، **أي**: المَنْحُوّ، ثُمَّ نُقِلَ وجُعِلَ عَلَمًا على هذا الفن.

ويُسمى علمَ الإعراب، وعلم العربية، من إطلاق الكل وإرادة الجزء.

استمداده:

من الكتاب وكلام العرب بالاتفاق، ويُستمد من السنة على خلاف.

حكمه:

فرضُ كفايةٍ على الأمةِ، وفرضُ عين على المجتهد، وفرضُ عينٍ على كل عبد إذا توقف فَهْمُ شيءٍ من الواجبات عليه، فما لا يتم الواجبُ إلا به فهو واجبٌ، ويَرى بعضُهم: أن تعلُّمَهُ فرضُ عين.

مسائله:

منها: «**الفاعلُ مرفوعٌ، والمضافُ إليه دائما يكون مجرورًا، والحروف كلُّها مبنيةٌ**» إلى غير ذلك مما سيأتيك.

وهذه القواعد عَرَفَهَا النحاةُ بتتبع الجزئيات، **أي**: ما يُعرف بالاستقراء الكلي أو الجزئي؛ **قال الأخضريُّ في "سلمه"**:

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلْ *** فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

نظم الآجرومية

نظم الآجرومية

المقدمة

١. قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدُ: *** اللهُ فِي كُلِّ الأُمُورِ أَحْمَدُ

٢. مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُنْتَقَى *** وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي التُّقَى

٣. وَبَعْدُ: فَالقَصْدُ بِذَا المَنْظُومِ *** تَسْهِيلُ مَنْثُورِ ابْنِ آجُرُّومِ

٤. لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسُرَا *** عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ مَا قَدْ نُثِرَا

٥. واللهَ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلْ *** إِلَيْهِ قَصْدِي وَعَلَيْهِ المُتَّكَلْ

بَابُ الكَلَامِ

٦. إِنَّ الكَلَامَ عِنْدَنَا -فَلْتَسْتَمِعْ- *** لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعْ

٧. أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى: *** اِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى

٨. فَالِاسْمُ: بِالخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ *** دُخُولِ «أَلْ» يُعْرَفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

٩. وَبِحُرُوفِ الخَفْضِ وَهْيَ مِنْ، إِلَى *** وَعَنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَا، وَعَلَى

١٠. وَالكَافُ، والَّلَامُ، وَوَاوٌ، وَالتَّا *** وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَلَعَلَّ، حَتَّى

١١. وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ *** -فَاعْلَمْ- وَتَا التَّأْنِيثِ مَيْزُهُ وَرَدْ

١٢. وَالحَرْفُ: يُعْرَفُ بِأَلَّا يَقْبَلَا *** لِاِسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَـ«بَلَى»

بَابُ الإِعْرَابِ

١٣. الِاعْـرَابُ تَغْييـرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ *** تَقْـدِيرًا اوْ لَفْظًـا فَـذَا الحَـدَّ اغْتَـنِم

١٤. وَذَلِـكَ التَّغْيِيـرُ لِاضْـطِرَابِ *** عَوَامِـلٍ تَدْخُـلُ لِلإِعْـرَابِ

١٥. أقْسَـامُهُ: أَرْبَعَـةٌ تُـؤَمُّ *** رَفْـعٌ، وَنَصْـبٌ، ثُـمَّ خَفْـضٌ، جَـزْمُ

١٦. فَـالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْـبٍ وَقَـعَـا *** فِي الِاسْـمِ وَالفِعْـلِ المُضَـارِعِ مَعَـا

١٧. فَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالخَفْضِ كَمَا *** قَـدْ خُصِّـصَ الفِعْـلُ بِجَـزْمٍ فَاعْلَمَـا

بَابُ عَلَامَاتِ الرَّفْعِ

١٨. ضَـمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِـفٌ، وَالنُّـونُ *** عَلَامَـةُ الرَّفْـعِ بِهَـا تَكُـونُ

١٩. فَـارْفَعْ بِضَـمٍّ مُفْـرَدَ الأَسْـمَاءِ *** كَـ «جَـاءَ زَيْـدٌ صَـاحِبُ العَـلَاءِ»

٢٠. وَارْفَعْ بِهِ الجَمْعَ المُكَسَّـرَ وَمَا *** جُمِـعَ مِـنْ مُؤَنَّـثٍ فَسَـلِمَا

٢١. كَذَا المُضَـارِعُ الَّذِي لَـمْ يَتَّصِـلْ *** شَيْءٌ بِـهِ كَـ «يَهْتَـدِي» وَكَـ «يَصِـلْ»

٢٢. وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ خَمْسَـةً: أَبُوكَـا *** أَخُـوكَ، ذُو مَـالٍ، حَمُـوكِ، فُوكَـا

٢٣. وَهَكَذَا الجَمْعَ الصَّحِيحَ فَاعْرِفِ *** وَرَفْـعُ مَـا ثَنَّيْـتَـهُ بِالأَلِـفِ

٢٤. وَارْفَـعْ بِنُـونٍ يَفْعَـلَانِ يَفْعَلُـونْ *** وَتَفْعَـلَانِ تَفْعَـلِينَ تَفْعَـلُونْ

بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ

٢٥. عَلَامَةَ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُـحْصِيَا *** الفَتْـــحَ، والأَلِــفَ، والكَسْـــرَ، وَيَــا

٢٦. وَحَذْفَ نُونٍ، فَالَّذِي الفَـتْحُ بِـهِ *** عَلَامَـــةٌ يَـــا ذَا الُّنهَـــى لِنَصْبِـــهِ

٢٧. مُكَسَّـــرُ الجُمُـوعِ ثُـمَّ المُفْـرَدُ *** ثُــمَّ المُضَــارِعُ الَّذِي كَـــ «تَسْــعَدُ»

٢٨. بِالأَلِفِ الخَمْسَةَ نَصْبَهَا الْتَـزِمْ *** وَانْصِبْ بِكَسْـرٍ جَمْـعَ تَأْنِيثٍ سَـلِمْ

٢٩. وَاعْلَمْ بِـأَنَّ الـجَـمْـعَ والمُثَنَّى *** نَصْـــبُهُمَا بِاليَـــاءِ حَيْـــثُ عَنَّـــا

٣٠. وَخَـمْسَـةُ الأَفْعَالِ نَصْـبُهَا ثَبَـتْ *** بِـحَـــذْفِ نُونِهَـــا إِذَا مَـــا نُصِبَـــتْ

بَابُ عَلَامَاتِ الخَفْضِ

٣١. عَلَامَةُ الـخَـفْـضِ الَّتِي بِهَـا يَـفِي *** كَسْـــرٌ، وَيَـــاءٌ، ثُـــمَّ فَتْـــحٌ فَـــاقْتَفِ

٣٢. فَالخَفْـضُ بِالكَسْـرِ لِمُفْـرَدٍ وَفَـى *** وَجَـمْـــعِ تَكْسِيـــرٍ إِذَا مَـــا انْصَـــرَفَا

٣٣. وَجَـمْعِ تَأْنِيـثٍ سَلِـــيمِ المَبْنَى *** وَاخْفِـــضْ بِيَـــاءٍ -يَـــا أَخِي- المُثَـــنَّى

٣٤. وَالجَمْعَ وَالخَمْسةَ فَاعْرِفْ واعْتَرِفْ *** وَاخْفِــضْ بِفَــتْحٍ كُلَّ مَـــا لَا يَنْصَـــرِفْ

بَابُ عَلَامَاتِ الجَزْمِ

٣٥. إِنَّ السُّكُونَ -يَا ذَوِي الأَذْهَانِ- *** وَالحَـــــذْفَ لِلجَـــــزْمِ عَلَامَتَـــــانِ

٣٦. فَـاجْزِمْ بِتَسْـكِينٍ مُضَـــارِعًا أَتَى *** صَحِيـحَ الآخِـرِ كَــ «لَــمْ يَقُـمْ فَـتَى»

٣٧. وَاجْزِمْ بِحَذْفِ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالَا *** آخِـــــرُهُ، وَالخَمْسَـــــةَ الأَفْعَـــــالَا

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ

١. قَـالَ عُبَيْـدُ رَبِّـهِ مُحَمَّـدُ: *** اللهَ فِي كُـلِّ الأُمُـورِ أَحْـمَدُ
٢. مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُنْتَقَى *** وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ ذَوِي التُّـقَى
٣. وَبَعْدُ: فَالقَصْدُ بِذَا المَنْظُومِ *** تَسْـهِيلُ مَنْـثُورِ ابْـنِ آجُـرُّومِ
٤. لِمَـنْ أَرَادَ حِفْظَـهُ وَعَسُـرَا *** عَلَيْـهِ أَنْ يَحْـفَظَ مَـا قَـدْ نُثِـرَا
٥. واللهَ أَسْتَعِـينُ فِي كُلِّ عَمَـلْ *** إِلَيْـهِ قَصْـدِي وَعَلَيْـهِ المُتَّكَـلْ

بدأ بالبسملة كما في بعض النسخ، وذلك لعدة أمور:

أولا: تأسيا بكتاب الله جل وعلا.

ثانيا: تأسيا بسنة النبي ﷺ القولية؛ إذ أخرج مسلم (ح٤٧٣٢)، وأحمد (ح١٣٨٢٧)، وغيرهما عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «**اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... الحديث**».

ثالثا: تأسيا بسنة النبي ﷺ الفعلية؛ حيث كان النبي ﷺ يفتتح رسائله بالبسملة كما عند البخاري (١٢/١) من حديث هِرَقْلَ المشهور.

رابعا: للاستعانة بالله-سبحانه وتعالى-على القول بأن الباء للاستعانة.

والمَعْنَى: بسم الله الرحمن الرحيم أَكْتُبُ أو أؤلف، فقدرنا المُتَعَلَّقَ فِعْلًا مُتَأَخِّرًا مُنَاسِبًا للمَقَامِ على القول المختار.

وقوله: «قَالَ».

أي: سيقول؛ لأنه لم ينته من منظومته، بدليل قوله: «**واللهَ أَسْتَعِينُ**»، ولو كان قد كتب مقدمتَه بعد أن انتهى من نظمه لقال: واللهَ استعنتُ.

فالمعنى: يقول عبيد ربه، فالفعل «**قال**» ماض لفظا مضارِع مَعْنًى؛ كالفعل أتي في قوله -تعالى-: ﴿**أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ**﴾ [النحل:١].

فأتي -سبحانه- في هذا الموضع بماضي اللفظ الدالِّ على الاستقبال -بدليل قوله: «**فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ**» -؛ لأنه مُتَحَقَّقُ الوقوع لا شك في ذلك؛ **قال السيوطي في "عقود الجمان"**:

وَمِنْهُ مَاضٍ عَنْ مُضَارِعٍ وُضِعْ *** لِكَوْنِـهِ مُحَقَّقًا نَـحْـوُ فَـزِعْ

فإن قيل: علمنا أنه متحققُ الوقوعِ في حق الرب -جل وعلا- أفيكون كذلك في كلام الناظم؟

قلتُ: نَزَّلَ الناظم حُصُولَ سَبَبِ التَّأْلِيفِ مُنَزَّلَةَ حُصُولِ المُسَبَّبِ؛ لأن لَدَيْهِ المَلَكَةَ على النظم، فلشدة عزمه وقدرته على النظم جاء بالماضي.

وقوله: «عُبَيْدُ».

تصغير عبد، وهو فاعل قال.

والعَبْدُ لغة: مشتق من «**العُبُودِيَّةِ**»، وهي «**الخُضُوعُ والذُّلُ**»، من «**عَبَدَ، يَعبُدُ، عِبَادَةً، وعُبُودِيَّةً، فهو عَابِدٌ، ومَعْبُودٌ**»، وهو مفرد «**عَبِيدٍ**»، ويُجمع أيضا على «**عُبُدٍ، وأعْبُدٍ، وعُبْدَانٍ، وعِبَادٍ**»، والعَبْدُ ضِدُّ الحُـرِّ، فالناظم-رحمه الله- خاضع وذليل لله-جل جلاله- لا لغيره، هذا ما نَظُنُّهُ به.

وقوله: «رَبِّهِ».

أراد به في هذا الموضع الإله، **أي**: عبيد الله، **ويجوز**: عُبَيْدُ مَالِكِهِ.

وقوله: «مُحَمَّدُ».

عَلَمٌ على الناظم، منقول من المصدر الذي هو «**التحميد**»، وهو في قوله «**محمد**»: عَطْفُ بَيَانٍ من عُبَيْد، **واسمه**: مُحَمَّدُ بْنُ آبَّهْ، أو أَبَّهْ، أو أُبُّهْ، أو أُبَّا، أو أُبُّو القَلَّاوِيُّ المُتَوَفَّى في أوائل القرن الثاني عشر الهجري.

وقد وقع في بعض النسخ: «**قال ابن أَبَّه واسمه محمد**»، وفي بعضها: «**أُبَّا، وأُبُّو**».

وقوله: «اللهَ».

مفعول به مقدم للفعل «**أَحْمَدُ**»، وأصله «**إله**» على قول سيبويه، حُذِفَتْ منه الهمزة وعُوِّضَ عنها بأل، وهو على زنة «**فِعَالٍ**» بمعنى «**مَفْعُولٍ**»، **أي**: مألوه.

وقوله: «فِي كُلِّ الأُمُورِ أَحْمَدُ».

أي: اللهَ على كل أحوالي وشئوني أَحْمَدُ، **والأمور**: جمع أمر، وقد قدَّمَ الناظمُ المفعولَ به للاهتمام؛ **قال ابن الشحنة**:

وَقَدِّمِ المَفْعُولَ أَوْ شَبِيهَـهُ *** رَدًّا عَلَىٰ مَنْ لَمْ يُصِبْ تَعْيِينَهُ

وَبَعْضَ مَعْمُولٍ عَلَىٰ بَعْضٍ كَمَا *** إِذَا اهْتِمَامٌ أَوْ لِأَصْلٍ عُلِمَا

فأفاد بهذا التقديمِ الحَصْرَ؛ لأن تقديمَ ما حقه التأخير من طرق القصر والحصر؛ **قال**:

طُرُقُهُ النَّفْـيُ وَالاِسْتِثْنَـا هُمَا *** وَالْعَطْفُ وَالتَّقْدِيمُ ثُمَّ إِنَّمَا

فالمعنى: أَحْمَدُ اللهَ على كل أحوالي لا أحمدُ غَيْرَهُ، وهذا حال المؤمن دائما.

والحَمْدُ لغة: خِلَافُ الذَّمِّ، وهو الثناء بالجميل، والحمد مصدر «**حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا، فهو حَامِدٌ، ومَحْمُودٌ، وحَمِيدٌ**».

وشرعا: **قال ابن القيم في** "بدائع الفوائد" (٢/٣٢٥): "ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه".

وقد بدأ الناظم بالحمد -ابتداءً إضافيا على القول بأنه بدأ بالبسملة- اقتداءً بكتاب الله -جل وعلا-، وبسنة النبي ﷺ الفعلية والقولية.

فمن السنة الفعلية: افْتِتَاحُ النبي ﷺ خُطْبَةَ الحاجةِ بالحمد، كما عند مسلم «ح٢٠٤٥» وغيره.

ومن السنة القولية: النطق بخطبة الحاجة، وقد احتج بعضهم بما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه «١١٦/٩/ ٢٧٢١٩» من طريق قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كُلُّ كَلَامٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ**».

وهو حديث ضعيف، كما بينتُه في كتاب «**قَطْفِ الثَّمَرَاتِ في شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**».

وجملة: «**اللَّهَ فِي كُلِّ الأُمُورِ أَحْـمَدُ**». في محل نصبِ مفعولٍ به مقول القول، أو في محل نصب مفعول مطلق على ما ذهب إليه ابن الحاجب.

وقوله: «مُصَلِّيًا».

أي: حالة كوني طالبا من الله الصلاة على رسوله، وهو حال مُقَدَّرَةٌ من فاعل «**أحمدُ**» المستتر.

وأصل الصلاة في اللغة: الدُّعاءُ بِخَيْرٍ؛ أخرج الشيخان عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «**كَانَ إِذَا أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَتِهِ قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى**».

وهذا تفسير من النبي ﷺ لقوله -تعالى-: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة:١٠٣]. وليست هي الصلاةَ الشرعية، فلا بد من أن تكون اللغوية.

وقال الأعشى ميمونُ بنُ قيس كما في "ديوانه" (ص١٥١) "من البسيط":

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحِلًا *** يَا رَبِّ جَنِّبْ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي *** نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا

أي: عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي دَعَوْتِ، **وقال أيضا** (٦١/١):

لَهَا حَارِسٌ مَا يَبْـرَحُ الدَّهْرَ بَيْتُهَا *** إِذَا ذُبِحَتْ صَلَّى عَلَيْهَا وَزَمْزَمَا

وهذا الدعاء قد يكون بمعنى البركة، وهذا مسموع أيضا.

أما صلاةُ اللهِ على أنبيائِهِ والصالحين من خَلْقه فحُسْنُ ثَنَائِهِ عَلَيْهِمْ وحُسْنُ ذِكْرِهِ لَهُمْ؛ كذا قال الليث في "العين".

وصلاةُ اللهِ على النبي ﷺ هي ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وهو الذي ذكره البخاريُّ في "صحيحه" (٤٨٢/٢) عن أبي العالية، **وقيل**: هي رحمة خاصة من الله -جل جلاله- للنبي ﷺ، والأول أصح.

والأَلِفُ في «**الصلاة**» مُبْدَلَةٌ عن واو؛ لأن جَمْعَهَا «**صَلَوَاتٌ**» وَتَثْنِيَتَهَا «**صَلَوَانِ**».

وقوله: «عَلَى الرَّسُولِ».

جار ومجرور متعلق بقوله «**مصليا**».

والرَّسُولُ: صَارَ عَلَمًا بالغَلَبَةِ على نبينا محمد ﷺ، **وهو في اللُغَةِ**: اسم من «**أَرْسَلَ**» بمعنى «**بَعَثَ وَوَجَّهَ**»، وهو فَعَوْلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ، أي: «**مُرْسَلٍ**»، وقد يأتي بمعنى «**الرِّسَالَةِ**»، والرَّسُولُ مُفْرَدٌ يُجمع على «**رُسُلٍ، وأَرْسُلٍ، ورُسْلٍ**»، وسُمِّيَ «**رَسُولًا**» لأنه ذو رِسالة.

والرَّسُولُ: ذَكَرٌ حُرٌّ مِنْ بَنِي آدَمَ اصْطَفَاهُ اللهُ فَأَوْحَى إِلَيْهِ بِتَبْلِيغِ شَرْعٍ جَدِيدٍ لِقَومٍ كَفَرُوا.

وقوله: «المُنْتَقَى».

أي: المُصْطَفَى المُخْتَارِ، **يقال**: انتقيت الشَّيْءَ إذا أَخَذْتُ خِيارَهُ، والأنبياء هم صفوة الناس؛ كما قال الله -تعالى-: ﴿ **ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ** ﴾ [الحج:٧٥].

والنبي محمد ﷺ هو أفضلهم، فهو سَيِّدُ وَلَدِ آدم، وإمامُ الأنبياء والمرسلين، فقد أخرج مسلم (ح ٦٠٧٧) عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ -رضى الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِى هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِى هَاشِمٍ**».

وروى البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (٥٠١، ٥٠٢) عن أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

ولا خلاف بين العلماء في تفضيل النبي محمد ﷺ على غيره مِن الأنبياء عليهم السلام، وفضائلُهُ ﷺ أكثرُ من أن تحصى في هذا المقام.

وقوله: «وَآلِهِ».

أي: وطالبا من الله الصلاةَ على آل النبي ﷺ، **والْآلُ**: هم الأتباع على الصحيح، كما قال -تعَالَى-: ﴿ **أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ** ﴾ [غافر: ٤٦]، **أي**: أتباع فرعون، لكنَّ المراد بالآل في كلام الناظم أهلُ بيت النبي ﷺ.

وقوله: «وَصَحْبِهِ».

أي: ومصليا على أصحابه رضوان الله عليهم، **وصاحب النبي ﷺ**: هو مَنْ رأى النبيَّ ﷺ وآمَنَ بِهِ، وَمَاتَ على ذلك، والصحب اسم جَمْعٍ لصاحب، كـ «رَكْبٍ وَرَاكِبٍ»، وليس جمعَ تكسير كما ذهب إليه الأخفش؛ لأنه لم يأت على زنة جموع التكسير؛ **قال ابن مالك في** "الكافية الشافية":

وَمَا سِوَاهُ وَزْنُ فَعْلٍ أَوْ فَعَلْ *** فَهْوَ اسْمُ جَمْعٍ نَحْوُ رَكْبٍ وَهَمَلْ

وقوله: «ذَوِي التُّقَى».

نعت لصَحْبِهِ، **أي**: وصحبِهِ المُتَّصِفِينَ بالتقوى، وهي صفةُ مدحٍ كاشِفَةٌ لا تُفِيدَ تَخْصِيصًا لِصَحْبِهِ عن آله؛ **قال ابن مالك في** "الكافية الشافية":

والنَّعْتُ -غَالِبًا- لِتَخْصِيصِ الذي *** يَتْلُوهُ كَـ "اهْجُرَنَّ زَيْدًا البَذِي"
وَقَدْ يُفِيدُ مَدْحًا اوْ تَرَحُّمَا *** أَوْ ذَمًّا اوْ تَوْكِيدَ مَا تَقَدَّمَا

وَذَوِي: جمع «**ذِي**» التي بمعنى صاحب، كما سيأتي بيانه في بابه.

والتقوى: تَوَقِّي مَا يُغْضِبُ اللهَ -جل وعلا- بفعل المأمور، واجتناب المحظور.

وقوله: «وَبَعْدُ».

الواو نائبة عن «**أَمَّا**» النائبةِ عن «**مَهْمَا**»، والسنة أن يقول: «**أَمَّا بَعْدُ**»، كما قال النبي ﷺ.

وأمَّا: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، **وَبَعْدُ**: ظرف زمان مبهم يُفهم بإضافته، وهو مقطوع عن الإضافة التي نُوِيَ معناها، ولذلك بُنِيَ على الضم.

والمعنى: مَهْمَا يَكُنْ من شيء بَعْدَ مُقَدِّمَتِي فأقول: كذا وكذا.

وقول: «**أَمَّا بَعْدُ**» هو فَصْلُ الخِطَابِ الذي آتاه اللهُ دوادَ على أحد الأقوال، كما في قوله –تعالى-: ﴿**وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ**﴾ [ص:٢٠].

وقوله: «فَالقَصْدُ بِذَا المَنْظُومِ».

أي: فَمُرَادِي وَنِيَّتِي بهذا المَنْظُومِ، والقصد مصدر: «**قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدًا**»، وهو مصدر أَرَادَ به اسمَ المفعول، **أي**: المقصود.

والنظم اصطلاحا: ما يكون على بحر من بحور الشعر الستة عشر، **والشعر**: الكلامُ المَوْزُونُ قَصْدًا، وهذه المنظومة على بحر الرجز، **وتفعيلات الرجز**:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ *** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

ومِفْتَاحُهُ:

في أبحر الأرجاز بحر يسهلُ *** مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُ

ولبحر الرجز أربعُ أَعَارِيضَ، وهي: «**مُسْتَفْعِلُنْ، وَمَفَاعِلُنْ، وَمُفْتَعِلُنْ، وَمَفْعُولُنْ**».

وخمسةُ أضربٍ، وهي: «**مُسْتَفْعِلُنْ، وَمَفَاعِلُنْ، وَمُفْتَعِلُنْ، وَمَفْعُولُنْ، وَفَعُولُنْ**».

والعَرُوضَةُ: آخرُ المِصراعِ الأول.

والضَّرْبُ: آخرُ المِصراعِ الثاني، وما سواهما يُسمى حشوا.

وقوله: «تَسْهِيلُ مَنْثُورِ ابْنِ آجُرُّومِ».

أي: تَيْسِيرُهُ؛ لأن النظمَ أسهلُ في الحفظ من النثر لوزنه المُقَفَّي، وَحِفْظُ ما هو موزونٌ أسهلُ من حفظ ما ليس موزونا؛ إذ لو سَقَطَتْ كلمةٌ من الوزن لاستشعرها بالحس، ولذلك يكون الشعر أقربَ عند الاستحضار من النثر؛ **قال السفاريني**:

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ *** أَنْ يَعْتَنُوا في سَبْـرِ ذَا بِالنَّظْمِ
لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ كَمَا *** يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

وَنَظْمُ الكلامِ المَنْثُورِ يُسمى في علم البيان بالعَقْدِ.

وأرى أن يعتني طالبُ العلم بحفظ المنظومات في علوم الآلة والوسائل، أما علوم المقاصد فتُحفظ نثرا، لا سيما الاعتقادُ والحديث، فيحفظان على الدليل من الكتاب والسنة.

وابن آجروم: هو أبو عبد الله محمدُ بنُ محمدِ بنِ دَاوُدَ الصِّنْهَاجِيُّ المعروفُ بابن آجروم، المتوفي سنةَ ثلاثٍ وعشرين وَسَبْعِمِئَةٍ من الهجرة النبوية.

وقوله: «لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسُرا».

أي: لمن أراد حفظ المنثور واسْتِحْضَارَهُ أي وقت شاء فصعب عليه ذلك.

والفعل «**عَسُرَ**» يأتي من بابي «**كَرُمَ، وفَرِحَ**»، والألف في «**عَسُرَا**» لإطلاق الروي.

والعُسْرُ: ضِدُّ اليُسْـرِ، وهو ما فيه ضِيقٌ وصُعُوبَةٌ، وفَاعِلُ «**عَسُرَ**» هو المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ «**أَنْ**» والفِعْلِ «**يَحْفَظُ**» في قوله: «**أَنْ يَحْـفَظَ**».

وقوله: «عَلَيْهِ».

جار ومجرور متعلق بعَسُرَ.

و«مَا»: اسم موصول بمعنى الذي، **و«قَدْ»:** للتحقيق، **و«نُثِرا»:** بألف إطلاقية أيضا، وهو فعل ماض مبني للمفعول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى منثور ابن آجروم، والموصول مع صلته يُؤَوَّلُ باسم مفعول، أي: «**المَنْثُور**».

ويجوز أن يكون قوله: «**عَلَيْهِ**» كلامًا مستأنفًا، فيكون حينئذ اسمَ فعلٍ مضارعٍ مقيس بمعنى يَلْزَمُ، **أي**: إن صعب عليه حفظ المنثور يلزمه أن يحفظ المنظومَ.

يعني: أَنَّهُ نَظَمَ هذا المَنْظُومَ لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَ مَنْثُورِ ابنِ آجرومٍ وَصَعُبَ عَلَيْهِ حِفْظُهُ واسْتِحْضَارُهُ عن ظَهْرِ قلب.

ولا يعني ذلك أن النظم أفضلُ من كل وجه، بل فَهْمُ المَنْثُورِ أيسر من فهم المنظوم؛ لأن الشاعر كثيرا ما تقع له بعضُ الضرورات، وليس ذلك موجودا في النثر، ثم إن الشاعر قد يقدم وقد يؤخر لاستقامة الوزن والقافية فيُلْغِز.

وقوله: «والله أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلْ».

أي: وأطلب العونَ من الله في كل أعمالي، ولا أطلبه من غيره.

وقوله: «إِلَيْهِ قَصْدِي».

أي: توجهي إليه وَحْدَهُ لا إلى غيره، قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ لإفادة الحصر والقصر.

وقوله: «وَعَلَيْهِ المُتَّكَلْ».

أي: وعليه الاتِّكَالُ والاعْتِمَادُ -سبحانه- لا على غَيْـرِهِ.

ومُتَّكَل: مصدر ميمي على وزن «**مُفْتَعَلٍ**» من «**اتَّكَلَ يَتَّكِلُ اتِّكَالًا، فهو مُتَّكِلٌ**»، وأصله: «**اوْتَكَلَ**» على وزن «**افْتَعَلَ**» مِنْ «**وَكَلَ**»، فقُلِبَتِ الواوُ تاءً، ثم أُدْغِمَتِ التَّاءُ في التَّاءِ؛ **قال الطهطاوي في** "نظم المقصود":

وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَـا سَكَنْ ** أَوْ وَاوًا اوْ ثَـا صَيِّـرَنْ تَا وَادْغِمَنْ

البَّابُ الأَوَّلُ

بَابُ الكَلَامِ

بَابُ الكَلَامِ

٦. إِنَّ الكَلَامَ عِنْـدَنَـا -فَلْتَسْـتَمِعْ- *** لَفْـظٌ، مُـرَكَّــبٌ، مُفِـيــدٌ، قَــدْ وُضِـعْ

٧. أَقْسَــامُهُ الَّـتِي عَــلَيْهَا يُبْـنَى: *** اِسْـمٌ، وَفِعْــلٌ، ثُـمَّ حَــرْفُ مَـعْـنَــى،

٨. فَالِاسْمُ: بِالخَـفْـضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ *** دُخُـولِ «أَلْ» يُعْـرَفُ فَاقْـفُ مَـا قَـفَـوْا

٩. وَبِحُرُوفِ الخَفْضِ وَهْيَ مِنْ، إِلَى، *** وَعَـــــنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَــــا، وَعَلَى،

١٠. وَالــكَافُ، والّــلَامُ، وَوَاوٌ، وَالتَّــا *** وَمُــــذْ، وَمُنْــــذُ، وَلَعَــلَّ، حَـــتَّى،

١١. وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَـوْفَ، وَبِقَـدْ *** -فَــاعْلَمْ- وَتَــا التَّأْنِيــثِ مَيْــزُهُ، وَرَدْ

١٢. وَالحَـرْفُ: يُعْــرَفُ بِـأَلَّا يَقْـبَلَا *** لِاسْــمٍ وَلَا فِعْــلٍ دَلِيــلًا كَـــ «بَــلَى»

بدأ بتعريف الكلام أوَّلًا لأنه المقصود لذاته؛ إذ به يحصل التخاطب والتفاهم، وعلى هذا سار أكثر النحاة، ومنهم من يبدأ بتعريف الكلمة؛ لأن الكلام يتركب من الكلم الذي واحده كلمة، ومعرفة الجزء مُقَدَّمَةٌ بالطَّبْعِ، فتُقدم كذلك معرفتُهُ بالوضع.

فقال: «بَابُ الكَلَامِ».

البَابُ لُغَةً: المَدْخَلُ إلى الشيء، ويُجْمَعُ على «**أَبْوَابٍ**»، ويُصغر على «**بُوَيْبٍ**».

واصطلاحا: مَدْخَلٌ لبعض المسائل المشتركة في أمر معين.

«**وبَابُ**» فيه ستةُ أوجهٍ إعرابية «**أربعةٌ للرفع، وواحدٌ للنصب، وواحدٌ للجر**»، وأحسنها أن يكون خبرًا لمبتدإ محذوف على تقدير مضاف أو مضافين، تقديره: «**هذا بيانُ بَابِ الكَلَامِ**» وأل في قوله: «**الكلام**» جنسية لِبَيَانِ الحَقِيقَةِ، ويجوز أن تكون عهدية ذهنية، **أي**: باب الكلام المعهود ذهنا، وهو الكلام عند النحاة.

والكلام في باب الكلام يكون في ثلاثة مباحث:

الأول: تعريفُ الكلام لغة واصطلاحا.

والثاني: أقسامُ الكلام ثلاثة: «**اسمٌ، وفِعْلٌ، وَحَرْفٌ**».

والثالث: علاماتُ الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ.

المبحث الأول: تعريف الكلام لغة واصطلاحا

قال:

إِنَّ الكَلَامَ عِنْدَنَا[1] -فَلْتَسْتَمِعْ-[2] * لَفْظٌ، مُرَكَّبٌ، مُفِيدٌ، قَدْ وُضِعْ**

الكَلَامُ لُغَةً: نُطْقٌ مُفْهِمٌ، كذا قال ابنُ فارسٍ في "مقاييس اللغة"، وهو اسمُ مصدرٍ مِن «**كَلَّمَ يُكَلِّمُ تَكْلِيمًا وَكَلَامًا**»، وهو اسْمُ جِنْسٍ؛ لأنه يَقَعُ عَلَى القَلِيلِ والكَثِيرِ كما قال الجَوْهَرِيُّ.

وليس الكلامُ في اللغة يَشْمَلُ القولَ وما كان مكتفيا بنفسه، وكلُّ ما أفاد فائدةَ الكلامِ لا يُسمى كلاما في اللغة إلا مجازا، خلافا لِمَا يُقَرِّرُهُ أَكْثَـرُ المُتَأَخِّرِينَ، وهي سبعةُ أشياء: «**الخطُّ، والإشارةُ، والكتابةُ، والعلامات أو النصب، ولسانُ الحالِ، وحديثُ النفسِ**» فهذا كله لا يسمى كلاما في اللغة حقيقة كما بينتُه مبسوطا في "شرح الخلاصة".

---

[1]- الأصلُ ألا يُؤَكَّدَ إلا للمُنْكِرِ أو المُتَرَدِّدِ، أما خالي الذهن من الحكم فلا حاجة لأن يُؤَكَّدَ له، إلا إذا لاحظ المتكلمُ الحاجةَ للتوكيد بقرينة؛ **قال السيوطي في "عقود الجمان"**:

فَإِنْ يُخَاطِبْ خَالِيًا لِلذِّهْنِ مِنْ *** حُكْمٍ وَمِنْ تَرَدُّدٍ فَلْيَغْتَنِنْ
عَنِ المُؤَكِّدَاتِ أَوْ مُرَدِّدًا *** وَطَالِبًا فَمُسْتَجِيدًا أَكِّدَا
أَوْ مُنْكِرًا فَأَكِّدَنْ وُجُوبَا *** بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فالضُّرُوبَا

وقال ابن الشحنة:

إِنِ ابْتِدَائِيًّا فَلَا يُؤَكَّـدُ *** أَوْ طَلَبِيًّا فَهْـوَ فِيـهِ يُحْمَدُ
وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ الإِنْكَارِ *** وَيَحْسُنُ التَبْدِيلُ بِالأَغْيَارِ

[2] - جملة «**فَلْتَسْتَمِعْ**» معترضةٌ بين اسم إن وخبرِهَا، وقد جاء بها لتتميم الكلام، أو لتنبيه المخاطب.

والكلام في اصطلاح النحاة: ما اجتمع فيه أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ، إذا سقط رُكْنٌ منها لم يكن كلاما.

فالأول: أن يكون لفظا.

واللفظ في اللغة: الطَّرْحُ، وُكُلُّ مَا طَرَحْتَهُ مِنْ فَمِكَ يكون لَفْظًا، **أي**: مَلْفُوظًا، ومَلْفُوظًا به، **ومنه**: الصوتُ.

وعند النحاة: هو الصوت المشتملُ على بعض الحروف الهجائية تحقيقا؛ كـ «**زَيْدٍ**»، أو تقديرا؛ كالضميرِ المستترِ في «**افْعَلْ، وَنَفْعَلُ**»، مستعملا كان أو مهملا.

فالمستعمل: ما نطقت به العرب؛ كـ «**زيدٍ**».

والمُهْمَلُ: ما تركته العرب فلم تنطق؛ كـ «**دَيْزٍ**» مَقْلُوبَ زيد.

فخرجَ باللفظِ شيئان:

الأول: ما أفاد فائدة اللفظ ولم يكن لفظا؛ كـ «**الكتابةِ، والإشارةِ، والعلاماتِ، وعقدِ الأصابع**» فكلها لا تُسمى كلاما، لا في اللغة[٣]، ولا في الاصطلاح؛ لأنها ليست ألفاظا.

والثاني: أصواتُ البهائم، والحيواناتِ، والطيورِ، والهواءِ، والماءِ، وغيرِ ذلك؛ لأنها أصواتٌ لم تشتمل على شيء من حروف الهجاء.

٣- الفرق بين الكلام في لغة العرب واصطلاح النحاة يكون في قيدي الإفادة والتركيب، فيجتمعان في نحو: «**زَيدٌ كَرِيمٌ**»، ويفارق الكلامُ لغةً الكلامَ اصطلاحا في نحو: «**زَيْد**»، فزيدٌ كلامٌ في اللغة، وليس كلاما عند النحاة؛ لأنه ليس مركبا ولا مفيدا.

والثاني: أن يكون مُرَكَّبًا.

والتركيب في اللغة: جمع شيء إلى شيء.

وعند النحاة: ما تركب من كلمتين فأكثر، تحقيقا؛ ككلمتي «**زَيْدٍ**»، وَ «**كَرِيمٍ**» في قولك: «**زَيْدٌ كَرِيمٌ**»، أو تقديرا؛ ككلمة «**أنت**»، في قولك: «**اسْتَقِمْ**»، ففي الفعل «**اسْتَقِمْ**» ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

وكقولك: «**نعم**» أو «**لا**» جوابا على سؤال من قال لك: هل جاء زيدٌ؟ **فالمعنى**: نعم جاء زيدٌ، **أو**: لا لم يأت زيد، وقد حُذف الفِعْلُ وفاعلُهُ بقرينة السؤال، فهذا كلامٌ مركب من كلمتين أو أكثر تقديرا.

فدخل في التركيب: جميع المركبات، **وخرج به**: المفردات؛ كـ «**زيد**»، وما سُرِدَ من الأعداد؛ كـ «**واحد، اثنان إلخ**».

والثالث: أن يكون مُفِيدًا.

والمُفِيدُ في اللغة: النَّافِعُ، وهو اسم فاعل مِن «**أَفَادَ يُفِيدُ إِفَادَةً، فهو مُفِيدٌ**» وأصله «**مُفْيِدٌ**» على وزن «**مُفْعِلٍ**» حصل له إعلالٌ فنُقلت حَرَكَةُ الياء إلى الفاء.

والمراد به عند النحاة: ما أفادَ فائدةً غيـرَ زائدةٍ يُحسن سكوتُ المتكلم عليها.

فلو قلتَ: "جاء زيدٌ". لكان كلاما مفيدا للسامع؛ لِحُسْنِ سُكُوتِكَ عليه؛ إذ لا يكون سامعُه مُنْتَظِرًا شيئا آخر.

وقد قيدتُه "**بكون الفائدة غير زائدة**" احترازا من مُتَعَلِّقَاتِ المسند والمسند إليه، فإنها تفيد فائدةً زائدةً عن أصل الإسناد، وليست هذه مرادةً عند النحاة؛ **كما لو قلتَ**: جاء زيدٌ ضَاحِكًا، وزيدٌ كاتبٌ مجيدٌ.

فَضَاحِكًا، ومجيدٌ: أفادا فائدةً حَسُنَ سكوتُكَ عليها، لكنها فائدةٌ زائدةٌ يتم الإسنادُ بدونها.

فخرج بالمفيد شيئان:

الأول: جميع المركبات «**كالمركب الإسناديِّ المُسَمَّى به، والمركب الإسناديِّ المقصودِ لغيره، والمركبِ العددي، والمركبِ التقييدي، والمركبِ المزجي، والمركبِ الإضافي، والمركبِ العَطْفِي، والمركبِ البياني**»، فكلُّ هذه المركباتِ ليست مفيدة.

فلو قلت: «**غُلَامُ زَيْدٍ**» أو «**أَحَدَ عَشَرَ**»، أو «**حَيَوَانٌ نَاطِقٌ**»، أو «**زيدٌ العَالِمُ**»، أو «**تَأَبَّطَ شَرًّا**»، أو «**بَعْلَبَكّ**»، أو «**زَيْدٌ وَعَمْرٌو**»، أو «**المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ**»، أو «**أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ**» لم يكن شيء من ذلك كلاما عند النحاة؛ لأنه ليس مفيدا وإن تركب من كلمتين؛ إذ ما زال السامع منتظرا أن تقول: «**جَاءَ غُلَامُ زَيْدٍ**»، و «**رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا**»، و «**الإنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ**» و «**جَاءَ زيدٌ العَالِمُ**»، و «**هذا تَأَبَّطَ شَرًّا**»، و «**دَخَلْتُ بَعْلَبَكَّ**»، و «**جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو**»، و «**سَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ**»، و «**حَضَرَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ**»...إلخ.

والثاني: اللفظ المهمل؛ نحو: «**دَيْزٍ**» مقلوبَ زيد، فإن العرب أَهْمَلَتْهُ.

ولم يدخل في المُفِيدِ إلا المركبُ الإسناديُّ التَّامُّ، **أي**: المَقْصُودُ لذاته.

وأقلُّ ما يتركب منه المركب الإسنادي المقصودُ لذاته اسمان؛ كـ «**زيد كريم**»، او اسمٌ وفعلٌ «**جاء زيد**»، **أو**: **نقول**: صُوَرُ تركيبِه مَرَدُّهَا إلى شيئين، هما: «**الجملة الفعلية، والجملة الاسمية**».

وإذا أردتَها على سبيل التفصيل فهي ثماني صُوَرٍ، ستةٌ للجملة الاسمية، واثنتان للجملة الفعلية.

فصور تركيبه في الجملة الاسمية:

الأولى: مبتدأٌ مع خبرٍ؛ نحو: «**زيدٌ قَائِمٌ**».

والثانية: مبتدأ مع فاعلٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ نحو: «**أقائمٌ الزيدانِ**».

والثالثة: مبتدأ مع نائبِ فاعلٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ نحو: «**أمضروبٌ العَمْرَانِ**».

والرابعة: اسمُ فِعْلٍ مع فَاعِلٍ؛ نحو: «**هَيْهَاتَ العَقِيقُ**».

والخامسة: مبتدأ مع صفةٍ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر؛ نحو «**ضَرْبِـي رَجُلًا وهُوَ قَائِمٌ**».

والسادسة: مبتدأٌ مع حالٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ نحو: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ سَاجِدًا**»، أو «**وَهُوَ سَاجِدٌ**».

وصورتا تركيبه في الجملة الفعلية:

الأولى: فِعْلٌ وفَاعِلٌ؛ نحو: «**جَاءَ زَيْدٌ**».

والثانية: فِعْلٌ ونَائِبُ فَاعِلٍ؛ نحو: «**ضُرِبَ زَيْدٌ**».

هذا أقلُّ ما يتركب منه الكلام.

وقد يتركب بأكثر من كلمتين، كـ «**جملةِ الصِّلَةِ، وجُمْلَتَي الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، وَجُمْلَةِ القَسَمِ، وجملة الخبر**».

فإذا قلتَ: «**جَاءَ الذي**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجملة الصلة، وهي: «**أُحِبُّهُ**».

وإذا قلتَ: «**مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجملة جواب الشرط، وهي: «**يُجْزَ بِهِ**».

وإذا قلتَ: «**أقسمتُ باللهِ**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بجواب القسم، وهو: «**لَزَيْدٌ قَائِمٌ**».

وإذا قلتَ: «**زَيْدٌ أَبُوهُ**» لم يكن مفيدا حتى تأتي بخبر المبتدإ الثاني، وهو: «**قَائِمٌ**».

فلا يصح في هذه الأحوال الاقتصار على المسند وحده، أو المسند إليه وحده؛ لأنه لا يكون مفيدا حينئذ، وإذا لم يكن مفيدا لم يكن كلاما لانتفاء ركن من أركانه.

والرابع: أن يكون مَوْضُوعًا.

والوضع في اللغة له معان، منها: الخَفْضُ.

والمراد به عند النحاة -على الصحيح- **شيئان:**

الأول: أن تكون الألفاظ التي يتركب منها الإسنادُ من الألفاظ التي استعملتْها العربُ للدلالة على معنى معين.

والثاني: أن يكون أصل التركيب مستعملا في لسان العرب؛ **كما لو قلتَ:** زيدٌ كَرِيمٌ، فكلٌّ من «**زيد، وكريم**» لفظٌ استعملته العرب، وصورة تركيبه من التراكيب العربية.

فخرج بالوضع شيئان:

الأول: ما لم يكن من وضع العرب، كلغة الروم، والبربر، وغيرِ ذلك.

والثاني: كلُّ تركيب لم تضعه العرب وإن كان موضوعا بالألفاظ العربية؛ **مثلا:** الْتـَزَمَتِ العربُ تصديرَ الكلام في الاستفهام بنحو: «**أَيْنَ، وَكَيْفَ**»، فتقول: «**أَيْنَ زَيْدٌ؟**»، و «**كَيْفَ حَالُ زَيْدٍ؟**».

فإذا قلتَ: «**زيدٌ أَيْنَ، وَحَالُ زيدٍ كَيْفَ**» لم يكن كلاما، مع كونه صوتا مشتملا على بعض الحروف الهجائية، مركبا من كلمتين فأكثر، مُفِيدًا للسامع؛ لأنه فَهْمِ مُرَادَ المُتَكَلِّمِ، لكنه فقد رُكْنًا من أركانه وهو الوضع، فلم يكن كلاما.

وكذلك يقال في جميع التراكيب التي التَزَمَتْهَا العربُ.

كما يجوز أن يكون المُهْمَلُ خارجا بالوضع أيضا فتنبه.

<u>مثال على الكلام المُسْتَوْفِي لتلك الشروط</u>:

قول: «**زيدٌ كريمٌ**». هذا كلام في عرف النحاة؛ لأنه:

لفظ؛ أي: صوتٌ مشتملٌ على بعض الحروف الهجائية، وهي: «**الزايُ، والياءُ، والدالُ، والكافُ، والراءُ، والمِيمُ**».

مركب؛ أي: تركب من كلمتين، هما: «**زيدٌ، وكريمٌ**».

مفيد؛ أي: يحسن سُكُوتُ المُتَكَلِّمِ عليه؛ إذ أَفَادَ المُتَكَلِّمُ السامعَ بِكَرَمِ زَيْدٍ.

بالوضع؛ لأن كلًّا من كلمتي «**زيد، وكريم**» من الألفاظ التي استعملتها العرب للدلالة على معنى من المعاني.

وهذا معنى قوله: «**إِنَّ الكَلَامَ عِنْدَنَا**» أي: في حكمنا نحن معاشر النحاة «**لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعْ**».

وهذا الحد هو أشملُ حدودِ الكلامِ وأجمعُهَا، وهو ما ذكره أبو موسى الجُزُولِيُّ في "**الجُزُولِيَّة**"، وهو ما نص عليه ابنُ معطٍ في "**الفصول الخمسين**"، وكذا ابنُ آجروم في "**الآجرومية**".

فَعُلِمَ أن الكلام النحوي لا يكون كلاما إلا باجتماع هذه الشروط الأربعة، ومتى فُقِدَ ركن منها لم يكن كلاما عند النحاة.

المبحث الثاني: أقسام الكلام

قال:

أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى * اِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى**

أي: أقسامُ الأجزاءِ التي يُبْنَى عليها ويتركب منها مجموعُ كَلَامِ العرب ثلاثةٌ، وهي: «**الاسم، والفعل، والحرف**»، وكلُّ واحدٍ منها يُسمى كلمةً عند النحاة، فهي من تقسيم الكلمة لا الكلام؛ لأن الكلمةَ جنسٌ يشمل الاسمَ، والفعلَ، والحرفَ.

فالاسم في اللغة: مَا دَلَّ على مُسَمًّى، **أي**: ما كان عَلَامَةً عليه.

وفي الاصطلاح: كلمةٌ دلَّتْ على معنى بنفسها ولم تَقْتَـرِنْ وَضْعًا بِزَمَنٍ؛ نحو: «**زَيْدٍ، وَبَيْتٍ، وأَمْسِ، وَغَدٍ، وصَهْ، وصَبُوحٍ، وغَبُوقٍ**».

فَزَيْدٌ: كلمة تَدُلُّ على الفَضْلِ والزِّيَادَةِ، **ويقال**: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ زَيْدٌ عَلَى كَذَا، **أَيْ**: يَزِيدُونَ؛ **كما قال الشاعر**:

وَأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِئَةٍ *** فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ كَيْدًا فَكِيدُونِي

والبيت: هُوَ الْمَأْوَى وَالْمَآبُ وَمَجْمَعُ الشَّمْلِ.

فكلٌّ من «**زَيْدٍ، وَبَيْتٍ**» اسمٌ، ودليل ذلك أنه يدلُّ على ذاتٍ أو معنى يُفْهَمُ منه عند إطلاقه، دون أن نفهم منه زَمَنًا معينا يدُلُّ عليه.

وقد قلتُ: «**وَضْعًا**» لأن الاسم قد يدل على زمن «**بمسماه، أو على ذات الزمن، أو على زمان مطلق غير مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة، أو بالالتزام**».

نحو: «**ضاربٍ، ومضروبٍ، ونحوهما من المشتقات**» فإنها تدل على الزمن بالالتزام؛ لأنها مشتقة من الفعل، ونحو: «**أمسِ، وصباحا، ومساء**» فإنها تدل على ذات الزمن، ونحو أسماء الأفعال: كـ «**صه، ومه**»، فإنها تدل على الزمن بمسماها، ونحو: «**صبوح، وغبوق**» فإنها تدل على مطلق الزمان غير المقيد بماض ولا بحاضر، ولا بمستقبل.

وللاسم أقسامٌ كثيرة باعتبارات متعددة:

فيكون الاسم ظاهرا ومضمرا ومبهما، ومعربا ومبنيا، وجامدا ومشتقا، ومجردا ومزيدا، ومفردا ومجموعا ومثنى، ومعرفة ونكرة، ومذكرا ومؤنثا، واسم جمع واسم جنس، وصحيحا ومعتلا، ومُكَبَّـرًا ومُصَغَّرًا، وغير ذلك مما يأتيك في المطولات.

والفِعْلُ عند النحاة: اسم مصدر بمعنى الحدث الذي هو فِعْلُ الفَاعِلِ، فكلُّ حَدَثٍ يقال له فِعْلٌ، أما فَعْلٌ عندهم بفتح الفاء فهو مصدر «**فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا**»، وأما في اللغة فهما مصدران، فَعْلٌ قياسيٌّ على الخلاف، وفِعْلٌ سَمَاعِيٌّ.

والفِعْلُ: كلمةٌ دلَّتْ على معنى بنفسها واقْتَـرَنَتْ بزمن مُقَيَّدٍ، **أو**: كلمةٌ دلَّتْ على زمانٍ وَحَدَثٍ دَلَالَةَ اقْتِـرَانٍ؛ نحو: «**نَصَـرَ**».

فَنَصَـرَ يدل على حدث وهو «**النَّصْـرُ**»، وهو «**إِعَانَةُ المَظْلُومِ**»، وربما كان «**نَصَـرَ**» بمعنى «**ذَهَبَ وَأَتَى ودَخَلَ**»؛ **كما قال الشاعر**:

إِذَا دَخَلَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ فَوَدِّعِي *** بِلَادَ تَمِيمٍ وَانْصُرِي أَرْضَ عَامِرِ

أي: واذهبي، **أو**: وادخلي بلادَ عَامِرِ.

ويَدُلُّ «**نَصَرَ**» كذلك على زمن مضى وانقضى قد وقع فيه هذا الحدث، الذي هو النَّصْـرُ.

والفعل أيضا له أقسام أكثيرة باعتبارات متعددة:

فيكون الفعل مجردا ومزيدا، وجامدا ومتصرفا، وصحيحا ومعتلا، وماضيا ومضارعا وأمرا، ولازما ومتعديا، ومعربا ومبنيا، ومبنيا للفاعل، ومبنيا للمفعول، وغير ذلك مما لا يأتيك هنا.

والذي نريده هنا انقسامه من حيث الزمن إلى: «**مَاضٍ، وَمُضَارِعٍ، وَأَمْرٍ**».

فالمَاضي: كلمةٌ دلَّتْ على حَدَثٍ مُقْتَـرِنٍ بزمنِ ما قبل التكلم؛ نحو: «**نَصَـرَ**» **من قولك**: «**نَصَرَ زيدٌ عمرًا**»، فإن «**نَصَـرَ**» يدل على حصول النَّصْـرِ من زَيْدٍ لعمرو قبل زمنِ التكلم.

والمُضَارِعُ: كلمةٌ تَدُلُّ على حدثٍ مُقْتَـرِنٍ بزمن الحال أو الاستقبال؛ نحو: «**يَنْصُـرُ**» من قولك: «**يَنْصُـرُ زيدٌ عمرًا**»، فإن «**يَنْصُـرُ**» يدل على حصول النَّصْـرِ من زَيْدٍ لعمرو في زمن الحال أصالة، ولا يَتَخَلَّصُ لزمن الاستقبال إلا بقرينة؛ نحو: «**لا تَنْصُـرْ عمرًا**»، فإنه تَخَلَّصَ بلا الناهية إلى الاستقبال.

ونحو: «**يَنْصُـرُ زيدٌ عمرًا غَدًا**»، فإنه تَخَلَّص بإعماله في الظرف المستقبل.
أما نحو: «**يَنْصُـرُ زيدٌ عمرًا الآن**»، فإنه توكيد للحال.

والأَمْرُ: كلمةٌ تَدُلُّ على حدثٍ مُقْتَـرِنٍ بزمن الاستقبال، **أي**: مقترن بزمنِ ما بعد التكلم؛ كما قال النبي ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**» أخرجه البخاري.

والحَرْفُ في اللغة: طَرَفُ الشيءِ وحَدُّهُ وجَانِبُهُ.

وفي الاصطلاح: كَلِمَةٌ تَدُلُّ على مَعْنًى في غَيـرِهَا فَقَطْ؛ نحو: «**لَمْ، وَفِي، وَهَلْ**».
فكلمةٌ: جِنْسٌ يشمل الاسمَ والفعلَ والحرفَ، فعُلِمَ من تصدير الحد بكلمة أن ما ليس بكلمة لا يكون حرفا؛ كحروفِ الهِجَاءِ إذا كانت أجزاءَ كلمة؛ كـ «**الياء والدال**» من كلمة «**يَدٍ**»، وكهمزتي النَّقْلِ والوَصْلِ، وياءِ التصغيـر، وياءِ النسبة، فهذه من حروف الهِجاء عند جماهير النحاة لا من حروف المعاني، وهذا أولى من تصدير الحد بـ «**مَا**» لإبهامها، **ولذلك قول الناظم**: «**ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى**» لبيان الواقع تبعا لسيبويه.

ومن الحروف ما يكون أكثرَ من كلمة، **أي**: حرفٌ تركب من كلمتين فأكثر؛ نحو: «**إِنَّمَا، وكَأَنَّ، وَكَأَنَّمَا**»، ولا يَخْرُجُ عن كونه حَرْفًا؛ لأنه يَصْدُقُ على كلِّ واحدٍ منها منفردا أنه حرفٌ.

وقول: «تَدُلُّ على مَعْنًى في غَيـرِهَا».

فصلٌ خرج به الفعلُ؛ لأنه لا يدلُّ على معنى في غيره، وخرج به أكثـرُ الأسماء، لَكِنْ لم يَخْرُجْ به بعض الأسماءِ؛ كأسماء الشرط، والاستفهام؛ فإنها تدل على معنى في نفسها، مع دلالتها على معنى في غيرها، فاحتيج لإخراجها فزدنا: «**فَقَطْ**».

فكلٌّ من «**لم، وفي، وهل**» حرفٌ، بدليل أنه ليس له معنى في نفسه يُفْهَمُ منه عند إطلاقه، بل يدل على معنى لا يظهر إلا إذا وُضِعَ في تركيبٍ اسميٍّ أو فعليٍّ؛ كما قال -تعالى-: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾ [الإخلاص:٤]، وقال -تعالى-: ﴿**أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ**﴾ [العاديات:٩]، وقال -تعالى-: ﴿**هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ**﴾ [الشعراء:٢٢١].

وقوله: «ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى».

يجوز أن تكون «**ثُمَّ**» بمعنى الواو، ويجوز أنه عَطَفَ الحَرْفَ بِثُمَّ التي تفيد التراخي لشيئين:

الأول: للتنبيه على أن الحرف ليس ركنا في الإسناد؛ **أي**: يتم الإسناد بدونه؛ كما لو قلتَ: «**قَامَ زَيْدٌ، وزَيْدٌ قَائِمٌ**».

والثاني: لانحطاط رتبته عن الاسم والفعل.

والدليل على انحصار أقسام الكلام في ثلاثةٍ النَّصُّ، والإجماع، والقياس.

أما النَّصُّ:

فقد أخرج الزَّجَّاجِيُّ في "الأمالي" (ص٢٣٨) عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنه قال لأبي الأسود الدؤلي: "**الْكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ**".

وأما الإجماع:

فقد نقله غيرُ واحد من النحاة؛ كالزجاجي في "الإيضاح" (ص٤٣)، وابن فارس في "الصاحبي" (ص٤٨)؛ **إذ قال**: "أجمع أهلُ العلم أن الكلامَ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ".

وأما القياس:

فالكلمةُ إما أن تدلَّ على معنى في نفسها، أو تدل على معنى لا بانفرادها بل بذكر مُتَعَلِّقٍ، فإن دلت على معنى في نفسها، فلا تخرج عن أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، فإن تعرضت لزمانه فهي فِعْلٌ، وإن لم تَتَعَرَّضْ له فهي اسم، وإن دلت على معنى لا بانفرادها بل بذكر مُتَعَلِّقٍ فهي حَرْفٌ.

ومن وجه آخر:

المعاني ثلاثة: ذَاتٌ، وَحَدَثٌ، ورابطةٌ بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف، كما قال ابن هشام.

ومن وجه ثالث:

الكلمةُ إما أن تقبل الإسناد أو لا تقبله، فإن لم تقبل الإسناد فهي حرف، وإن قبلته فإما أن تقبله بطرفيه أو تقبله بطرف واحد، فالأولى الاسم، والثانية الفعل.

ومن وجه رابع:

جميع كلام الناس راجعٌ إلى معان يُعَبِّـرُ بها المُتَخَاطِبُون عما يريدون، فلو كان ثَمَّ نوعٌ رابعٌ متروكٌ لَبَقِيَتْ معان لم تظهر، ولم يُعَبَّـرْ عنها، وقد تتبع أئمةُ العربيةِ كلامَ العرب فلم يجدوا نوعا رابعا، ولو كان موجودًا لعثروا عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يُعتد بخلافه، فافهم.

المبحث الثالث: علاماتُ الاسمِ والفعلِ والحرفِ

قال:

فَالاسْمُ: بِالخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ * دُخُولِ «أَلْ» يُعْرَفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا**

وَبِحُرُوفِ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ، إِلَى * وَعَنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَا، وَعَلَى**

وَالكَافُ، والَّلامُ، وَوَاوٌ، وَالتَّا * وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَلَعَلَّ، حَتَّى**

وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ * -فَاعْلَمْ- وَتَا التَّأْنِيثِ مَيْزُهُ وَرَدْ**

وَالحَرْفُ: يُعْرَفُ بِأَلَّا يَقْبَلا * لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَـ«بَلَى»**

بعد أن قَسَّمَ لك الكلمةَ إلى اسم وفعل وحرف، شرع في ذكر علامات كلٍّ منها، وبدأ بعلامات الاسم، ثم علاماتِ الفعل، ثم الحرف، وهذا لَفٌّ ونشرٌ مرتبٌ، لأنه نَشَرَ ما لَفَّهُ لم يقدمِ ولم يؤخرْ.

فذكر ثلاثةَ أبيات في عَلَامَاتِ الاسم، وبيتا في علامات الفعل، وبيتا في الحرف.

قوله: «فَالِاسْمُ».

الفاء هي فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن مُقَدَّرٍ؛ **أي**: إذا عرفتَ أن الأقسامَ التي يُبنى عليها الكلامُ هي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، فأقول لك: الاسمُ...، وأل في «الاسم» للعهد الذكري.

وقوله: «بِالخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ دُخُولِ «أَلْ». متعلق بقوله: «**يُعْرَفُ**».

وقوله: «فَاقْفُ مَا قَفَوْا».

أي: فاتَّبِعْ ما اتبع النحاة، وقد جاء بها لإتمام البيت.

يعني: الاسم يُعْرَفُ بالخفض والتنوين ودخولِ أل وبواحدٍ من حروف الخفض.

العلامة الأولى الخَفْضُ:

وهو في اللغة: الوَضْعُ، وهو ضِدُّ الرَّفْعِ.

والمراد به عند النحاة: مُسَمَّى الخَفْضِ، وهو الكَسْرَةُ التي يُحدثها عَامِلُ الخَفْضِ في الاسم.

أو نقول في حَدِّ الخفض: هو الإعرابُ الذي علامتُهُ الأصليةُ الكَسْرَةُ، أو: تَغْيِيرٌ مخصوصٌ يَجْلِبُهُ عَامِلٌ مُخْتَصٌّ عَلَامَتُهُ الكَسْرَةُ.

والعَامِلُ: كلمةٌ يَحْدُثُ بسببها المَعْنَى المُقْتَضِي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص، وهو في الخفض عاملان: «**الخَفْضُ بالحَرْفِ**» وهي العلامة الرابعة للاسم، «**والخَفْضُ بالمُضَافِ**»، واجتمعا في قوله -تعالى-: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة:١].

فَكُلٌّ مِن «**اسمِ، واللهِ**»: اسمٌ لوجود علامة فيه، ألا وهي الكسرةُ في آخره، والعامل في «**اسمِ**» حرفُ الخفض الباء، وفي لفظ «**اللهِ**» نفسُ المضاف.

وقد ينوب عن الكسرة الفتحةُ؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء:٨٦]. فَأَحْسَنَ مجرور بالباء، وَجَرُّهُ الفتحةُ نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوَصْفِيَّةِ وَوَزْنِ الفعل كما سيأتي بيانه، **أو الياءُ**؛ كما لو قلتَ: «**مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَرَجُلَيْنِ وَبَعْضِ المُسْلِمِينَ**» وليس مَا يَنُوبُ عن الكسرة؛ كاليَاءِ، والفَتْحَةِ من علامات الاسم.

فلو كان الكَسْرُ لغير عاملِ الخَفْضِ لا يُسَمَّى خَفْضًا في الاصطلاح، ولا تكون الكلمةُ مَخْفُوضَةً بالكسرة؛ كما لو كانت الكسرة للبناء؛ نحو: «**هَؤُلَاءِ**»، أو للتخلص من التقاء الساكنين؛ نحو: «**أقِمِ الصَّلَاةَ**»، أو للحكاية؛ نحو قولك: «**مَنْ زَيْدٍ**» حِكَايَةً منك لقول: «**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**»، فالكسر في ذلك وغيرِهِ لغير عاملِ الخَفْضِ.

العلامة الثانية: التنوين.

وهو في اللغة: التَّصْوِيتُ.

وفي الاصطلاح: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ آخِرَ الاسمِ لَفْظًا لَا خَطًّا؛ نحو: «**زَيْدٍ، وَصَهٍ، وَمُسْلِمَاتٍ، وَكُلٍّ، وَيَوْمَئِذٍ**».

والتنوينُ الذي يكون علامةً للاسم أربعةُ أنواعٍ، هي: «**التَّمْكِينُ، والتَّنْكِيرُ، والعِوَضُ، والمُقَابَلَةُ**».

فتنوين التَّمْكِينُ: يلحق الأسماءَ المعربةَ المنصرفة؛ نحو: «**زَيْدٍ، وَرَجُلٍ، وَفَرَسٍ**».

وتنوين التَّنْكِيرُ: يلحق بعضَ المبنيات؛ كأسماءِ الأفعال، والأعلامِ المختومة بـ «**وَيْهِ**»، فرقا بين نكرتها ومعرفتها؛ نحو: «**صَهْ، وَصَهٍ**»، ونحو: «**مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وَبِسِيبَوَيْهٍ آخَرَ**»، فما كان منونا منها فهو نكرة، وما ليس منونا فهو معرفة، وهو مقيس في الأعلام المختومة بـ «**وَيْهِ**»، سماعيٌّ في أسماء الأفعال.

وتنوين المُقَابَلَةِ: يلحق ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين؛ نحو: «**مُسْلِمَاتٍ**»، وهو يُقابل النونَ في جمع المذكر السالم؛ كـ «**مُسْلِمِيـنَ**» مقابلةً افتراضيةً.

وتنوين العِوَضِ أنواع:

الأول: ما يكون عوضًا عن حرف؛ نحو: «**جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ**» ونحوهما، رفعا وجرا، تقول: «**هؤلاء جَوَارٍ، ومَرَرْتُ بِجَوَارٍ**»، ويكون عوضا عن حرف في نحو: «**يُعَيْلٍ**» تصغير «**يَعْلَى**»، و«**يَرْمٍ**» إذا كان عَلَمًا، فهذا التنوين عوضٌ عن الياء المحذوفة للتخفيف، خلافا للأخفش، والمبرد، والزجاجي.

الثاني: ما يكون عوضا عن اسم، ويلحق «**كلًّا، وبعضًا**» غالبا؛ نحو: «**كلٌّ هالكٌ**»، **أي**: كلُّ شيءٍ هالكٌ، ونحو قوله -تعالى-: ﴿**قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ**﴾ [الإسراء:٨٤]، **أي**: كلُّ امرئٍ يَعْمَلُ على شاكلته، ونحو قوله -تعالى-: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ**﴾ [البقرة:٨٥]، **أي**: وتكفرون ببعض الكتاب.

الثالث: ما يكون عوضا عن جملة، وهو اللاحق «**إِذْ**» عوضا عن جملة تكون بعدها؛ كما قال -تعالى-: ﴿**فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾**﴾ [الواقعة]، **أي**: وأنتم حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ تنظرون.

ويكون عوضا عن جملة في «**وَلَاتَ أَوَانٍ**» وهو تنوين عوض من الجملة المحذوفة، **أي**: «**جِئْتُكَ أَوَانَ قَامَ زَيدٌ**»، حُذفت الجملة، وعُوِّضَ عنها بالتنوين.

ويكون عوضا عن جُمَلٍ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴿٣﴾ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾**﴾ [الزلزلة]، **أي**: يَوْمَ إِذْ زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا.

مثال على التنوين: قوله -تعالى-: ﴿**لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾ وَأَنتَ حِلٌّ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿٢﴾ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ﴿٣﴾ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾ يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ﴿٦﴾ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾**﴾ [البلد].

فهذه الكلمات: «**زَيْدٍ، صَهٍ، مُسْلِمَاتٍ، كُلٍّ، بَعْضٍ، يَوْمَئِذٍ، حِلٍّ، وَالِدٍ، كَبَدٍ، أَحَدٌ، مَالًا، لُبَدًا**» كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِقَبُولِ آخِرِهَا التَّنْوِينَ.

وحقيقة هذا التنوين نُونٌ ساكنة؛ لأننا نقول: «**زَيْدٌ قَائِمٌ**» فَنَنْطِقُ بها ساكنةً وَصْلًا وَوَقْفًا، ولا تتحرك إلا بنقل حركة ما بعدها إليها؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًانِ امِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا**﴾ [النازعات:٢٧]، قرأ ورش بنقل حركة الألف في «**أم**» للتنوين قبلها في «**خَلْقًا**»، أو للتخلص من التقاء الساكنين؛ نحو: «**مررتُ بِزَيْدِنِ الكَرِيمِ**».

وهذه النونُ الساكنةُ تلحق آخرَ الاسم، بخلاف نوني التوكيد والإناث؛ فإنهما يلحقان آخر الفعل.

وتلحقه لفظا لا خطا؛ لأننا نقول: «**جَاءَ زَيْدٌ**»، ولا نقول: «**جَاءَ زَيْدُنْ**» استغناء عنها بتكرار الشَّكْلَةِ عند ضبطه بالقلم.

العلامة الثالث: دخول أل.

فدخول «أل» مما يتميز به الاسمُ، فلا تدخل «أل» على الفعل، ولا الحرف، لذلك هي من علاماتِ الاسم.

والمراد بأل: أل مطلقا - على الصحيح- بجميع أنواعها السبعة، إلا الاستفهامية فليست من علامات الاسم.

كما في قول الله -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾﴾ [إبراهيم:٣٣].

وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل].

وقوله -تعالى-: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [النور:٣٥].

وقوله -تعالى-: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة:٤٠].

وقوله -تعالى-: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣].

وقوله -تعالى-: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]،

وقوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠]، وكما تقول: «أَنْتَ الرَّجُلُ كَرَمًا».

وقوله -تعالى-: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ ﴾ [يوسف:١٣].

فهذه الكلمات «**الله، السماوات، الأرض، السماء، الثمرات، الفلك، البحر، الأنهار، الشمس، القمر، الليل، النهار، الرسول، المصباح، الزجاجة، الغار، اليوم، الإنسان، الماء، الرجل، الذئب**» كُلُّهَا أسماءٌ، بدليل دخول أل عليها.

ولم يقل الناظم: «**الألف واللام**» كما هو مذهب الكوفيين، وعليه سار ابن آجروم لأن ما كان من الكلمات على حرفين حُكِيَ بمسماه؛ نحو: «**هل، وبل، ولم**» فلا نقول فيها: «**الهاء واللام، ولا الباء واللام، ولا اللام والميم**»، بل نقول: «**هل، وبل، ولم**»، فكذلك نقول: «**أل**»، ولا نقول: «**الألف واللام**».

والصحيح أن «**أل**» كلها هي أداة التعريف، وليست اللام وحدها، ولا الهمزة وحدها.

العلامة الرابعة: حروف الخفض.

لما كان الخفضُ من خَوَاصِّ الاسم كان عاملُهُ كذلك من خواصه، فحروف الخفض عواملُ مختصةٌ بالاسم، بِضَاعَتُهَا غَيْـرُ رَائِـجَـةٍ إلا في سُوقِ الأسماء، وهي تَجُرُّ ما بعدها إلى ما قبلها.

فيُعرف الاسم ويتميز بواحد منها، وهي: «**مِنْ، وإلى، وَعَنْ، وَعَلَى، وفي، وَرُبَّ، والبَاءُ، والكَافُ، واللَّامُ، وحُرُوفُ القَسَمِ، ومُذْ، وَمُنْذُ، وَلَعَلَّ، وَحَتَّى**».

فَمِنْ: تدل على الابتداء المَكَانِيِّ، **وإلى**: تدل على الانتهاء المَكَانِيِّ.

واجتمعا في قوله -تعالى-: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١].

وربما دلت «**مِنْ**» على الابتداء الزماني على الصحيح، و «**إلى**» على الانتهاء الزماني؛ فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**هَلَكَتِ المَوَاشِي وَتَقَطَّعَتْ السُّبُلُ فَدَعَا فَمُطِرْنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ**». أخرجه البخاري (ح ٩٦٠).

وقال -تعالى-: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة:١٠٨]، وقال -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧].

وقال النابِغَة يصف السُّيوفَ:

تُخِيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ *** إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وإذا عَمِلَتْ «إِلَى» الخفضَ في الاسمِ الظاهر ثبتت ألفُهَا، وإذا عَمِلَتْ في المُضْمَرِ انقلبتْ أَلِفُهَا ياءً؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس:٤].

وَعَنْ: تدل على المُجَاوَزَةِ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة:٤٣]، وقولِه -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة:٢٩]، أي: تجاوز المالُ أَيْدِيهم إلى أيدي المسلمين.

وَعَلَى: تدل على العُلُوِّ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥].

وهي كـ «إِلَى» إذا عملت الخفضَ في الاسمِ الظاهر ثبتت ألفُهَا، وإذا عَمِلَتْ في المُضْمَرِ انقلبتْ أَلِفُهَا ياءً؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء:٨٣].

وَفِي: تدل على الظَّرْفِيَّةِ؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧].

وَرُبَّ: تأتي للتقليل قليلًا؛ **كقول الشاعر:**

أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.

وتأتي للتكثير كثيرًا؛ نحو قولِ النبي ﷺ: «**يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ**» أخرجه البخاري (ح١٠٥٨).

وقولِ امرِئِ القيس:

أَلَا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ *** وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ولا تعمل رُبَّ الجرَّ إلا بأربعة شروط:

١- أن تكون في صدر الكلام

٢- أن يكون مدخولُهَا نَكِرَةً

٣- أن تكون النكرةُ موصوفةً

٤- أن يكون عَامِلُهَا متأخرًا

والبَاءُ: تدل على الإِلْصَاقِ، والإلصاق يُوجِبُ شِدَّةَ اتِّصَالِ أحد الشَّيْئَيْنِ بِالْآخرِ، وقد يكون حقيقيا في نحو قوله -تعالى-: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ [المائدة:٦]، **أي**: أَلْصِقُوا أَيْدِيكُمْ بِوُجُوهِكُمْ.

وقد يكون مجازيا -عند من يقول بالمجاز- كما في قوله -تعالى- ﴿فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ﴾ [الزُّخرُف:٤٣].

والكَافُ: تدل على التشبيه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿يَوۡمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلۡمُهۡلِ ٨ وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ ٩﴾ [المعارج].

واللَّامُ: تدل على المُلْكِ؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النجم:٣١].

وأحرفُ القسمِ من حروف الخفض، ألا أنها اختصت بالدخول على المُقْسَمِ به، وهي ثلاثةٌ: «**الواو، والباء، والتاء**».

فالواو: لا تدخل إلا على الاسم الظاهر ويُحذف معها فِعْلُ القَسَمِ؛ نحو: «**واللهِ، وعزةِ الله**»؛ قال -تعالى-: ﴿**وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢**﴾ [العصر].

وقال -سبحانه- ﴿**ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ**﴾ [الأنعام:٢٣]، ولله -جل وعلا- أن يُقْسِمَ بما شاء، وليس للمخلوق أن يحلف بغير الله.

والتاء: كالواو، لكنها تدخل غالبا على لفظ الجلالة؛ كما قال الخليلُ إبراهيمُ -عليه السلام-: ﴿ **وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ** ﴾ [الأنبياء:٥٧]، وربما دخلت على «**رَبِّ**» مضافا «**والرحمن**» قليلا؛ نحو: «**تَرَبِّـي، وتَرَبِّ الكعبة، وتالرحمن**».

والباء: تدخل على الظاهر؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ**﴾ [النمل:٤٩].

وقولِ الأعشى ميمونِ بنِ قيسٍ:

فَأُقْسِمُ بِاللهِ الذي أَنَا عَبْدُهُ *** لتَصْطَفِقَنْ يَوْمًا عَلَيْكَ المَآتِمُ

وتدخل على المُضْمَرِ؛ كقول: «**بِكَ يَا رَبِّ لَأَفْعَلَنَّ**»؛ **وكقولِ عَمْرِو بنِ يَرْبُوعٍ:**

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بكرٍ *** فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا

وقال غُوَيَّةُ بنُ سُلْمِيٍّ:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِي *** لِتَحْزُنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي

ومُذْ، وَمُنْذُ: تختصان بالدخول على أسماء الزمان؛ ولا تدخلان إلا على الاسم الظاهر، فإذا دخلتا عليه كان لهما ثلاثُ حالات:

الأولى: أن يكون الزمان حاضرًا، حينئذ تكونان بمعنى «**في**» كقولك: «**مَا جَاءَ مُذْ يَوْمِنَا، وَمَا جَاءَ مُنْذُ يَوْمِنَا**». أي: «**مَا جَاءَ في يَوْمِنَا**».

والثانية: أن يكون الزمان ماضيا، حينئذ تكونان بمعنى «**مِنْ**»، كقولك: «**مَا جَاءَ مُذْ أَمْسِ، وَمَا جَاءَ مُنْذُ أَمْسِ**». أي: «**مَا جَاءَ مِنْ أَمْسِ**».

قال امرؤ القيس:

قِفا نَبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *** وَرَبْعٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

فأزمانِ: مجرور بِمُنْذُ.

وقال الرَّاجِزُ:

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا *** عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

فأمسَ: مجرور بِمُذْ، وجرُّهُ الفتحةُ نيابةً عن الكسرة على لغة بَني تَمِيم.

وقال أبو نواس:

لم تَدْنُ مِنْهَا يَدٌ مُذْ يومِ قَطْفَتِهَا *** وَلَمْ تُعَذَّبْ بِتَدْخِيـنٍ وَنِيـرَانِ

والثالثة: أن يكون مدخولُهُمَا معدودا، فتكونان بمعنى «**مِنْ، وَإِلَى**» جَمِيعًا؛ نَحْو: «**مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْخَمِيس، ومَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ**»، **أي**: من يوم الخميس إلى يومنا.

والعرب تستعملهما اسمَيْن وحرفَيْن على خلافٍ، والأكثر في «**مُنْذُ**» أن تكون حرفًا، والأكثر في «**مُذْ**» أن تكون اسما؛ **قال ابن مالك في** "الخلاصة":

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا *** أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ "جِئْتُ مُذْ دَعَا"

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ "مِنْ" *** هُمَا وَفِي الْحُضُوْرِ مَعْنَى "فِي" اسْتَبِنْ

وجرهُمَا للحاضر واجبٌ على الصحيح، وجرُّ «**مُنْذُ**» للماضي أكثرُ من رفعِهِ، ورفع «**مُذْ**» للماضي أكثرُ من جرِّهِ.

فمن الكثير فِي "مُنْذُ" قولُ امرئ القيس:

قِفا نَبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *** وَرَبْعٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

وَمِنَ الْقَلِيل فِي "مُذْ" قَوْلُ زهيرِ بنِ أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحُجْرِ *** أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

فَكُلٌّ مِنْ حِجَجٍ ودَهْرِ: اسمٌ مجرور بمذ، وقد استعمل الشاعرُ «**مُذْ**» بمعنى «**مِنْ**» لابتداء الغاية الزمنيةِ والمجرور بها ماض، وهو قليل.

وَلَعَلَّ: مِنْ حروف الجر على لغة بني عُقَيْلٍ، روى ذلك عنهم أبو زيد الأنصاريُّ، والفراءُ، وغيرهُمَا؛ **كما قال الشاعر**:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً *** لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ منْكَ قَرِيبُ

والشاهد: أنه جر بها «**أبي**».

وقال الآخر:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَينَا *** بِشِيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

والشاهد: لعل اللهِ، ويُروي «**لعلِّ**» بكسر اللام الثانية.

وإعرابه: لعلَّ حرفُ جَرٍّ وتَرَجٍّ زائدٌ أو شبيهٌ بالزائد، وهو مبني على الفتح أو الكسر لا محل له من الإعراب.

وكلٌّ من لفظ «أبي» ولفظ الجلالة «اللهِ»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، ورفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو الشبيهِ بالزائد.

وقريبُ، وفَضَّلَكُمْ: خبران.

وفي «**لَعَلَّ**»: أربعُ لغاتٍ لعُقَيلٍ، هي: «**لَعَلَّ، وَلَعَلِّ، وَعَلَّ، وعَلِّ**».

أما جميع ما ورد فيها من لغاتٍ فثماني عَشَرَةَ لغةً، وهي:

«**لَعَلَّ، وَلَعَلِّ، وَعَلَّ، وعَلِّ، وَلَعَلْنَ، وَلَعَنَّ، وَلَغَنَّ، وَرَعَنَّ، وَرَغَنَّ، وَرَعَلَّ، وَعَنَّ، وَغَنَّ، وَلَغَلَّ، وَغَلَّ، وَلَعَاءَ، وَلأَنَّ، وَأَنَّ، وَلَعَلَّتْ**».

وهي عندَ غير «**عُقَيلٍ**» ناصبةٌ للاسم، رافعةٌ للخبر، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وَحَتَّى: تكون جارَّةً لِلاسم الصَّرِيحِ الظَّاهِرِ، وتكون بِمَعْنَى "**إِلَى**" فِي الدَّلَالَة على الِانْتِهَاء من الْغَايَة؛ نَحْو قوله -تعالى-: ﴿**سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ**﴾ [القدْر:٥]، وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ**﴾ [الصافات:١٧٨]، **أي**: إِلَى مَطْلَعِ الفَجْرِ، وإلى حِيـنٍ.

هذه بعض المعاني المشهور لحروف الخفض.

وعلامات الاسم كثيرة، تزيد على الثلاثين، وقد اقتصر الناظم على أربعةٍ منها تبعا لابن آجروم، «**علامتان في أوله**» هما حروف الخفض، وأل، «**وعلامتان في آخره**» هما التنوين، والخفض.

وحاصل معنى الأبيات الثلاثة:

أن للاسم أربعَ علامات يَتَمَيَّــزُ بقبول واحدة منها عن الفعل والحرف، وهي: «**الخَفْضُ، والتَّنْوِينُ، وَدُخُولُ أل، وَحُرُوفُ الخَفْضِ**».

والمُراد بكون «**الخفض، والتنوين، ودخول أل، وحروف الخفض**» علاماتٍ للاسم أن يكون الاسمُ صالحًا لقبول تلك العلامات من حيث الأصل؛ ككلمة «**رَجُلٍ**»؛ فإنها صالحةٌ في نفسها لقبول جميع العلامات؛ فتقول: «**مررتُ بِرَجُلٍ، ورأيتُ رجلًا، وجاء الرَّجُلُ**».

لكنها قد تُوضع في تركيب خاص يقتضي ألا تقبل بعضَ العلامات؛ كما لو كانت مضافةً؛ نحو: «**جاء رجُلُ البيتِ**».

فكلمة «**رَجُل**» صالحةٌ في نفسها لقبول جميع العلامات كما سبق، لكنها وُضِعَتْ في تركيب مخصوص منعها من قبول علامتي «**التنوين، وأل**» وهو إضافتُها لما بعدها، والمُضَافُ لا يُنَوَّنُ ولا يَقْبَلُ "أل" أصالة.

وقد يكون الاسمُ غيرَ صالح لقبول جميع العلامات، لكنه صالحٌ لقبول علامةٍ معينة، فهذا كافٍ في كونه اسما؛ مثلا: «**أحمدُ**» ممنوعٌ من الصرف؛ فلا يُنَوَّنُ، ولا يُخْفَضُ بالكسرة، وهو عَلَمَ كذلك فلا تدخل عليه «**أل**» من حيث الأصل، لكن تدخل عليه حروفُ الخفض؛ فتقول: «**مررتُ بأحمدَ**» فهو اسم، لدخول حرف الخفض عليه، ولقبولِهِ علامةً من علامات الاسم الفتحةَ النائبةَ عن الكسرة على القول بأن الخفضَ يشمل الكسرة وما ينوب عنها.

علامات الفعل

وَالفِعْلُ: بِالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ * -فَاعْلَمْ- وَتَا التَّأْنِيثِ مَيْزُهُ وَرَدْ**

«**وَالفِعْلُ**»: مبتدأ أول، خبره جملة «**مَيْزُهُ وَرَدْ**» من المبتدإ الثاني وخبره، «**وبالسين**» وما عطف عليه متعلق بقوله: «**وَرَد**»، وجملة «**فَاعْلَمْ**» معترضة لا محل لها من الإعراب.

وحاصل معنى البيت:

أن الفعل يتميز عن الاسم والحرف بواحد من أربع علامات، وهي: «**السين، وسوف، وقد، وتاء التأنيث الساكنة**».

العلامة الأولى والثانية «السِّينُ وَسَوْفَ»:

وهما يختصان بالفعل المضارع، ويخلصانه لزمن الاستقبال، لكنَّ دلالةَ السين على الاستقبال أقلُّ من دلالة سوف عليه غالبا؛ كما قال -تعالى-: ﴿**سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا**﴾ [البقرة:١٤٢]، فعلمنا بدلالة السين أَلَّنْ تَطُولَ مدةُ قولِهِمْ.

وقال -تعالى-: ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا**﴾ [النساء:٣٠]، وقال -تعالى-: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا**﴾ [النساء:٥٦].

وربما دلتا على مطلق الاستقبال دون تعرضٍ لقُرْبِ الزمان وبعده؛ **كما قال أبو وَهْبٍ العَبْسِيّ يُرْثِي ابنَهُ:**

وَما حَالَةٌ إلَّا سَتُصْرَفُ حَالُهَا *** إلى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ

العلامة الثالثة «قَدْ»:

وهو حَرْفٌ مشترك بين الفعل المضارع والماضي، وله معنيان إذا دخل على الفعل الماضي، هما: «**التحقيق، والتقريب**»

فالتحقيق: توكيدُ وقوعِ الحدث؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ**﴾ [المؤمنون:١].

والتقريبَ: أي: تقريب المَاضِي من الحال؛ نحو: «**قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ**». **أي**: قَرُبَ وَقْتُ قِيَامِهَا، وإذا قلتَ: «**جَلَسَ زيدٌ**» احتمل أن يكون جلوسُهُ في زمن قريب، أو بعيد، فإذا أدخلتَ عليه «**قَدْ**» فقلتَ: «**قد جَلَسَ زيدٌ**» اختص بالزمن القريب.

ولها أربعةُ معانٍ إذا دخلت على الفعل المضارِع، هي: «**التحقيق، والتكثير، والتقليل، والشك**».

فالتحقيق: نحو قوله -تعالى-: ﴿**أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ**﴾ [النور:٦٤].

وقولِ قيسِ بنِ الخَطِيمِ:

وإنْ ضَيَّعَ الإخْوانُ سِرًّا فَإِنَّني ** كَتُومٌ لِأَسْرَارِ العَشِيـرِ أَمِينُ
فذلك ما قَدْ تَعْلَمِينَ، وَإِنَّنِي ** مَقَرٌّ بِسَوْدَاءِ الفُؤَادِ كَنِيـنُ

وقولِ الآخر:

وَقَدْ تُدْرِكُ الإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ *** وَلَوْ كَانَ تَحْتَ الأَرْضِ سَبْعِيـنَ وَادِيَا

والتكثير: كما لو قلتَ: «**قَدْ يَجُودُ الكَرِيمُ**»، وكقول الأعشى:

جَهْلُ طِلَابُ الغَانِيَاتِ، وَقَدْ *** يَكُونُ لَهْوٌ هَمُّهُ وَغَزَلْ

والتقليل: نحو قولك: «**قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ**»، فتكون بمعنى «**رُبَّمَا**» والمضارع معها ماضٍ مَعْنًى؛ **كما قال الشاعر**:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ *** كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

والشك أو التَّوَقُّعُ: نحو قولك: «**قد يأتي زيدٌ**»، **أي**: قد يأتي وقد لا يأتي، **وقولِ لبيد**:

مِنْ مَعْشَرٍ سَنَّتْ لَهُمْ آبَاؤُهُمْ *** والعِزُّ قَدْ يَأْتِي بِغَيرِ تَطَلُّبِ

العلامة الرابعة «تاء التأنيث الساكنة أصالة».

وهو حرف مختص بآخر الفعل الماضي، ويدلُّ على تأنيث المُسْنَدِ إليه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ**﴾ [يوسف:٥١]، وقولِهِ -تعالى-: ﴿**قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ**﴾ [النمل:١٨].

هذا ما اقتصر عليه الناظم من علاماتِ الفعل تبعا لابن آجروم، وهي كثيرةٌ، تصل إلى خمسة عشر علامة.

ولم يَذْكُرْ علامةً للفعل الأمر تبعا لابن آجروم؛ لأنه يَذْهَبُ مذهبَ الكوفيين في كونه مقتطعا من الفعل المضارع.

علامة الحرف

وَالحَـرْفُ: يُعْـرَفُ بِأَلَّا يَقْبَـلا * لاِسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَـ«بَلَى»**

يعني: أن الحرف يَتَمَيَّـزُ عن أخويه الاسمِ والفعلِ بأنه لا يقبل شيئا من علاماتِ الاسم، ولا علاماتِ الفعل، فعلامتُه سلبية.

وقوله: كَـ«بَلَى».

أي: مثل الحرف «بَلَى»، وهو حرفُ جوابٍ مبنيٌّ على السكون لا محل له من الإعراب.

ويُستعمل بعد النفي فَيُبْطِلُهُ ويُثْبِتُ ضِدَّهُ؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف:٣٤].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ [التغابن:٧].

والحرف له ثمانية أنواع، والذي يناسب هذا الشرح المختصر ثلاثةُ أنواع:

الأول: مختصٌّ بالاسم، ومعنى كونه مختصا أنه يعمل فيه، كحروف الخفض.

والثاني: مختصٌّ بالفعل، كالحرف «لَمْ»، وهو حرف نفي وجزم وقلب.

والثالث: مشترك بينهما، والأصل في الحرف المشترك ألا يعمل؛ كـ الحرف «هَلْ»، وهو حرف استفهام.

الباب الثاني

بَابُ الإِعْرَابِ

بَابُ الإِعْرَابِ

١٣. اَلِاعْـرَابُ تَغْيِيــرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ *** تَقْــدِيرًا اوْ لَفْظًــا فَــذَا الحَــدَّ اغْتَــنِم

١٤. وَذَلِـكَ التَّغْيِيــرُ لِاضْــطِرَابِ *** عَوَامِـــــلٍ تَدْخُـــــلُ لِلإِعْـــــرَابِ

١٥. أَقْسَـــامُهُ: أَرْبَعَــــةٌ تُــــؤَمُّ *** رَفْــعٌ، وَنَصْــبٌ، ثُــمَّ خَفْـضٌ، جَــزْمُ

١٦. فَــالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْــبٍ وَقَــعَــا *** فِي الِاسْــمِ وَالفِعْــلِ المُضَــارِعِ مَعَــا

١٧. فَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالخفضِ كَمَا *** قَــدْ خُصِّــصَ الفِعْــلُ بِجَــزْمٍ فَاعْلَمَــا

بعد أن انتهى من تعريف الكلام، وأنه ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، أراد أن يُبين أن كلًّا من الاسم والفعل قد يكون معربا، أو مبنيا، بخلاف الحرف فإنه يلزم البناء.

والكلام في هذا الباب يتضمن مبحثين:

الأول: تعريف الإعراب والبناء.

والثاني: أقسام الإعراب والبناء.

المبحث الأول: تعريف الإعراب والبناء

قال:

الِاعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمْ * تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا فَذَا الحَدَّ اغْتَنِم**

وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِاضْطِرَابِ * عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِلإِعْرَابِ**

الإعراب في اللغة له معان كثيرة: منها الإِبَانَةُ وَالإِفْصَاحُ؛ **يقال**: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ، إِذَا بَيَّنَ وَأَوْضَحَ وأَفَصَحَ الْقَوْلَ.

وفي الحديث الذي أخرجه أحمدُ وابنُ أبي شَيْبَةَ وغيرُهما من حديث عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ الكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «**الثَّيِّبُ تُعْرِبُ بِلِسَانِهَا عَنْ نَفْسِهَا وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا**».

وقال ابنُ مُقْبِلٍ:

لَمَا تَبيَنَ مَيْلُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ *** أَنْشَأْتُ أُعرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

واصطلاحا: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، وهو معنى قوله: «**الِاعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمْ ...**».

فتغييرُ أواخر الكلم من حالة لحالة هو الإعراب على مذهب المؤلف، والمراد بالتغيير الأثر الموجود في آخر الكلمة الذي هو التَّغَيُّـرُ.

والمراد بأواخر الكلم شيئان:

الأول: تغيير صفات أواخرِ الكلم من رفع ونصب وخفض وجزم، وذلك يكون في لام الكلمة، أو فيما نُزِّلَ مُنَـزَّلَةَ اللام؛ كالدال والميم من «**يَدٍ، ودَمٍ**».

والثاني: تُغْيِيـرُ أَوَاخِرِهِ حقيقةً إن كان الإعرابُ بحرف نائبٍ عن حركة.

والمرادُ بالكلم الذي يتغير آخره نوعان، هما: «**الاسم المتمكن، والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث**».

لأن أقسام الكلمة اصطلاحا ثلاثة كما سبق بيانه: «**اسم، وفعل، وحرف**».

فالحروف كلها مبنية.

والاسم قسمان: «معرب، ومبني».

والمعرب قسمان: «مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَنَ».

فالمتمكنُ الأَمْكَنُ: هو الذي يُنون تَنْوِينَ الصَّرْفِ والأَمْكَنِيَّةِ، كـ «**زيدٍ، وعمروٍ، وخالدٍ، وفرسٍ، ورجلٍ**».

والمتمكنُ غيرُ الأَمْكَنِ: هو الاسم الذي لا يُنون تنوينَ الصرف، **أي**: هو الممنوعُ من الصرف، كـ «**أمكنَ، وأحمدَ، وعثمانَ، ورَضْوَى، وفَاطِمَةَ، ومَصَابِيحَ، ومَسَاجِدَ**».

والمبني: هو غَيْرُ المُتَمَكِّنِ.

فتحصل أن الاسمَ المُتَمَكِّنَ محصورٌ في ثمانيةِ أبواب، وهي: «**الاسمُ المفردُ المنصرفُ، والاسمُ المفردُ غيرُ المنصرف، وجمعُ التكسيرِ المنصرف، وجمعُ التكسيرِ غيرُ المنصرف، وجمعُ المذكرِ السالم، وجمعُ المؤنثِ، والمثنى، والأسماءُ الستة**». فلا يدخلُ إعرابُ الأسماءِ إلا هذه الأبواب الثمانية.

والفعل قسمان كذلك: «**معرب، ومبني**».

فالمبني ثلاثة أنواع:

١- الفعل الماضي دائما.

٢- الفعل الأمر دائما على مذهب جماهير البصريين.

٣- الفعل المضارع في ثلاثة أحوال:

الأولى: يُبنى على السكون إذا اتصل به نون الإناث، على الراجح.

والثانية: يُبنى على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد، على الراجح.

والثالثة: يُبنى على ما يُجزم به إذا وقع موقعَ الفعل الأمر على الراجح؛ نحو: «**قُلْ لِزَيْدٍ يَضْرِبْ عمرًا، ويَدْعُ عمرًا**»، فوقع كل من «**يَضْرِبْ، ويَدْعُ**» موقع «**اضْرِبْ، وادْعُ**»؛ كما قال -تعالى-: ﴿**وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ**﴾ [الإسراء:٥٣]، **أي**: قولوا التي هي أحسن، وليس معناه الجزاء.

والمعرب نوع واحد:

وهو المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد، ولا نون الإناث، ولا وقع موقع الأمر، فهذا الذي يكون مرفوعا، ومنصوبا، ومجزوما.

وله ثلاثة أبواب: «**الفعلُ المضارعُ الصحيحُ الآخر، والفعلُ المضارعُ المعتلُّ، والفعلُ المضارعُ الذي على زِنَةِ الأمثلةِ الخمسة؛ «يفعلون، وتفعلون، ويفعلان، وتفعلان، وتفعلين**».

فصارت الأبواب التي يدخلها أنواع الإعرابِ الأربعةِ أحد عشر بابا:

١- الاسم المفرد المنصرف.

٢- الاسم المفرد غير المنصرف.

٣- جمع التكسير المنصرف.

٤- جمع التكسير غير المنصرف.

٥- جمع المذكر السالم.

٦- جمع المؤنث.

٧- المثنى.

٨- الأسماء الخمسة.

٩- الفعل المضارع الصحيح الآخر.

١٠- الفعل المضارع المعتل الآخر.

١١- الأمثلة الخمسة؛ «**يفعلون، وتفعلون، ويفعلان، وتفعلان، وتفعلين**».

ثمانيةٌ للاسم، وثلاثةٌ للفعل المضارع.

والمراد بالعامل: ما يَحْدُثُ به المَعْنَى المُقْتَضِي لِكَوْنِ آخرِ الكلمةِ على وَجْهٍ مَخْصُوصٍ مِنَ الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والخَفْضِ، والجَزْمِ.

نحو قولك: «**جاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ، ورأيتُ زيدًا، ولم يأتِ زيدٌ**».

فزيد: كلمة واحدة، وتغير آخرها لاختلاف العوامل، ففي «**جاء زيدٌ**» العاملُ هو «**جاء**»، وجاء فعلٌ ماض لازمٌ يطلب فاعلا، ويعمل فيه الرفع.

وفي «**مررت بزيد**» العامل هو الباء، وهو حرف من حروف الخفض، وحروفُ الخفض عواملُ تقتضي أن يكون الاسم بعدها مخفوضا.

وفي «**رأيتُ زيدًا**» العامل هو الفعل رأيت، وهو يطلب فاعلا، وهو تاء الفاعل، ويطلب مفعولا به كذلك، وهو زيدًا، ولذلك عمل فيه النصب.

وفي «**لَمْ يأتِ**» العامل هو لم، وهو حرف جزم يقتضي أن يكون الفعلُ المضارعُ بعده مجزوما، ولذلك جُزِمَ الفعلُ بحذف حرف العلة الياء.

فجميع التراكيب العربية لا تخرج عن هذه الثلاثة: «**عَامِلٌ، وَعَمَلٌ لذلك العامل، وَمَعْمُولٌ**».

١- فالعَامِلُ؛ كـ «**جاء، ورأى، والباء، ولم**»، وهذا عوامل لفظية، وقد يكون العامل معنويا؛ كالابتداء والتجرد.

٢- والعَمَلُ؛ كالرفع، والنصب، والخفض، والجزم، ولهذا العملِ علاماتٌ دالةٌ عليه.

٣- والمَعْمُولُ، هو الكلمة التي يظهر فيها الإعرابُ، أو الكلمة التي يَطْلُبُهَا العاملُ؛ لِيُظْهِرَ فيها عَمَلَهُ؛ كـ «**زيد**» في جميع المُثُلِ المتقدمة، وتسمى كلمةً معربةً.

وقوله: «**تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا**».

يعني: أن التغيير الذي يُحدثه العاملُ قد يكون ظاهرا، وقد يكون منويا.

فالظاهر: ما لا يمنع مانعٌ من التلفظ به؛ كظهور الضمة، والفتحة، والكسرة في كلمة الحج في قوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة:١٩٧].

وكظهور النون في حالة الرفع في الفعل المضارع الذي هو من الأمثلة الخمسة؛ كالفعل «**تنفقون، ويعلمون، وتفعلون**» في قوله -تعالى-: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:١٢]، وقوله -تعالى-: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة:٢٧٢].

وحذفِهَا في حالتي النصب والجزم؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة:٢٧٢].

وقوله -تعالى-: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة:٢٤].

واجتمعت في قوله -تعالى-: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران:١٨٨].

والمُقَدَّرُ: ما منع مانعٌ من التلفظ به، والموانع ثلاثة، وهي: «**التعذر، والاستثقال، واشتغال المحل**».

فالتعذر عدم إمكان النطق بالحركة، وله موضعان:

الأول: في الاسم المقصور الذي آخره ألف لازمة، وتُقدر عليه جميع الحركات، ومثاله كلمةُ «**الهُدَى**» في قوله -تعالى-: ﴿**لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ**﴾ [الأنعام:٧١].

فقد وقع الاسم المقصور «**هُدًى**» في موضعٍ يقتضي العاملُ فيه رفعَهُ، وفي موضع ثان يقتضي فيه نصبَهُ، وفي موضع ثالث يقتضي فيه خفضَهُ، فَرُفِعَ بضمةٍ مقدرةٍ على الألف، ونُصِبَ بفتحة مقدرة عليها، وخُفِضَ بكسرة مقدرة عليها؛ وذلك لتعذر ظهور الحركات على الألف.

والثاني: في الفعل المضارع المعتلّ الآخر بالألف في حالتي الرفع والنصب؛ كالأفعال: «**يَرَى، وتَتَصَدَّى، ويزَكَّى، ويَسْعَى، وَيَخْشَى، وتَلَهَّى، وتخشى**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ**﴾ [النازعات:٣٦].

وقولِهِ -تعالى- ﴿**أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾**﴾ [عبس].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ**﴾ [الأحزاب:٣٧].

والاستثقال إمكان النطق بالحركة مع صعوبة ذلك، وله موضعان:

الأول: في الاسم المنقوص الذي آخره ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ في حالتي الرفع والخفض.

ومثاله قوله -تعالى-: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾ [القمر:٦]، وقوله تعالى-: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾ [القمر:٨].

فالدَّاعِي: اسمٌ منقوص؛ لأن آخرَهُ ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرة، **وهو في الأول**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الاستثقال؛ إذ يمكن أن تنطق بها مع استثقال ذلك؛ فتقول: «**الدَّاعِيُ**».

وفي الثاني: اسم مخفوض بـ «**إلى**»، وعلامة خفضه الكسرة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الاستثقال؛ إذ يمكن أن تقول مع استثقال ذلك: «**الدَّاعِيِ**».

أما في حالة النصب فإن الفتحة تظهر عليه؛ لأن الفتح خفيف لا استثقال فيه؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ﴾ [طه:١٠٨].

فالداعيَ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

والثاني: في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو، أو بالياء في حالة الرفع؛ كالفعل «**يَدْعُو، ويَهْدِي**» في قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس:٢٥]. فكلٌّ منهما مرفوعٌ بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنه يمكن أن تقول: «**يَدْعُوُ، ويَهْدِيُ**».

واشتغال المحل الإعرابي: يكون بحركة تمنع من ظهور الإعراب، وهذه الحركات هي: «**حركة المُنَاسَبَةِ، وحركة الرَّوِيِّ، وحركة العَارِيَّةِ، وحركة التَّخَلُّصِ من التقاءِ الساكنين، وحركة الإِتْبَاعِ، وحركة الحِكَايَةِ، وحركة النَّقْلِ**».

فحركة المناسبة: تكون في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «**رَبِّي**» وتُقدر عليه جميع الحركات على القول المختار؛ لأن الياء لا يُناسبها إلا أن يكون ما قبلها مكسورا؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ**﴾ [الأنعام:٧٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾ [الزُّمَر:١٣]، وقوله -تعالى-: ﴿**قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ۖ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا**﴾ [الكهف:٩٨].

فكلمة «**رَبِّي**»: رُفِعَتْ بضمة مقدرة على الباء، ونُصِبَتْ بفتحة مقدرة على الباء، وخفضت بكسرة مقدرة على الباء، وعلةُ عدم ظهور الحركة هو اشتغالُ المحل -الذي هو الباء- بحركة المناسبة للياء.

وحركةُ النَّقْلِ: كحركةِ الهمزة في كلمة «أَنَّ»، فإنها تُنقل إلى الساكن قبلها؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾.

فتعلمَ: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكونُ المقدرُ على الميم، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل.

وقد قرأ بعضهم فيما حكاه الكسائي: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (٢٤) مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبًا (٢٥) الَّذِي﴾ [ق: ٢٥] بفتح باء «مُرِيبًا» وتنوينِهَا؛ لأنه نَقَلَ فتحةَ همزةِ الوصل في «الَّذِي» إلى التنوين قبلها.

فَمُرِيبًا: نعت رابع لِكَفَّارٍ، والنعت يتبع منعوتَهُ، لكنه مخفوض، وعلامة خفضه الكسرةُ المقدرةُ على الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل.

وحركةُ الإِتْبَاعِ: كتحريك الدال بالكسر في لفظ ﴿الحَمْدِ﴾ إتباعا لحركة اللامِ في لفظ الجلالة على قراءة مَنْ قَرَأَ: «الحَمْدِ لِلَّه»، وكضم التاء في «الملائكة» إتباعا لحركة الجيم في «اسجُدوا» على قراءة أبي جعفر ومَنْ وافقه؛ إذ قرأوا: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾.

فتقول في الحمدِ: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع.

وتقول في الملائكةُ: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع.

وحركة الحِكَايَةِ: أن تَحكِيَ الكلمةَ كما هي، كحركةِ الواو في «**المؤمنون**» من قولك: «**قرأتُ سورةَ المؤمنون**»، ولم تقل «**المؤمنين**»، وكقولِك: «**ضربتُ زيدًا**»، **فأقول لك**: أَعْرِبْ زيدًا، **فتقول**: زيدًا مفعول به، فقد حَكَيْتَهُ على حاله، وهو في قولك: «**زيدًا مفعول به**» مبتدأ.

فتقول في إعرابه حينئذ: زيدًا: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، **ومفعولٌ**: خبره.

وحركة التَّخَلُّصِ مِن التقاء الساكنين: كحركة الهمزة في الفعل المضارع المجزوم «**يَشَأْ**»، في قوله -تعالى-: ﴿**مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ**﴾ [الأنعام:٣٩]، فالفعل يشأ مجزوم بـ مَنْ، وعلامة جزمه سكونٌ مقدرٌ على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، ولذلك جُزِمَ الثاني: «**وَمنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ**» بسكون ظاهر لعدم التقاء ساكنين.

وَحَرَكَةُ الرَّوِيِّ؛ كقول زهير بن أبي سلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ *** وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

فَتُعْلَمِ: فعل مضارع مجزوم لوقوعه جوابَ شرطِ إن الشرطية الجازمةِ لفعلين، وعلامة جزمه السكونُ المقدرُ على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي.

والرَّوِيُّ: الحَرْفُ الذي يَلْزَمُ تَكْرَارُهُ في آخر كلِّ بيت من أبيات القصيدة، وإليه تُنسب القصيدة.

وحركة العَارِيَّةِ؛ كقولك: «رأيتُ زيدًا نائما بِلَا غِطَاءٍ».

فغطاءٍ: مضاف إليه مجرور، وجره كسرةٌ مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العَارِيَّةِ.

لأن الباء في «**بِلَا**» حرف جر، **ولا**: بمعنى غير، **أي**: بغير غطاء، وهي اسم على القول المختار، **وإعرابها**: اسمٌ مجرورٌ بالباء، وعلامة جرِّهِ كسرةٌ مقدرةٌ على ما بعده، **أي**: تَزَحْلَقَتْ حَرَكَتُهَا على «**غِطَاءٍ**»، فحينئذ لا يظهر إعرابُ «**لا**» إلا فيما بعدها؛ لكونها على صورة «**لا**» الحرفية.

فتحصل من ذلك أن الإعراب المقدر يكون في بابين مختصين بالأسماء، وهما:

- الاسم المقصور.
- الاسم المنقوص.

وبابٍ واحدٍ مختصٍّ بالفعل المضارع، وهو:

- الفعل المضارع المعتل الآخر.

وباب مشترك بينهما، وهو:

الاسم أو الفعل الذي اشتغل مَحَلُّهُ الإعرابيُّ بحركة تمنع من ظهور الإعراب.

فخرج بقول: «تغيير أواخر الكلم».

كُلُّ كلمةٍ لَزِمَ آخرُهَا حالةً واحدة؛ لأنها من المبنيات.

وخرج بقول: «لاختلاف العوامل».

ما لو تغيرَ آخرُ الكلمة لاختلاف اللغات، كـ «**حيثُ**»، فإن قوما من العرب يقولون: «**حيثَ، وحيثِ**» وطيِّءٌ تقول: «**حَوْثُ، وَحَوْثَ، وَحَوْثِ**» بقلب الياءِ واوًا، وهذا التغييرُ لغير عامل.

والبناء لغة: وَضْعُ شيءٍ على شيءٍ يُراد به الثُّبُوتُ.

واصطلاحا: مَا لَزِمَ آخِرُهُ حَالَةً واحدةً لغير عامل ولا اعتلال.

فما: جنس يصدق على الكلمة، فيشملُ أنواعَ الكلمةِ الثلاثةِ، فكلٌّ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ يدخله البناء، والمراد هنا البحثُ في الاسمِ والفعلِ.

لَزِمَ: فَصْلٌ خَرَجَ به الإعرابُ؛ لأنه لا يَلْزَمُ، فهو تغييرٌ يطرأُ على آخر الفعلِ والاسمِ.

حالةً واحدةً: كالسكون، أو الفتح، أو الضم، أو الكسر؛ كـ «**كَمْ، وَأَيْنَ، وحَيْثُ، وهَؤُلَاءِ**».

لغير عامل: خرج به نحو: «**لَعَمْرُكَ، ومَعَاذَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحِجر:٧٢]، وقوله -تعالى-: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٢٣].

فـ «**لعمركَ، ومَعَاذَ**» من الكلمات التي تلزم حالةً واحدةً، لكن لِعَامِلٍ؛ لأن الأولى تلزم الرفع على أنها مبتدأ، والثانية تلزم النصب على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أعوذ.

ولا اعتلال: خرج به نحوُ الاسمِ المقصور، فإنه يلزم حالةً واحدة لكن لاعتلال.

وإن شئتَ قلتَ في حد البناء: ما لم يتغير آخرُه مع دخول العوامل عليه.

أو قل: ما لزم آخرُهُ حالةً واحدةً مع اختلاف العوامل الداخلة عليه.

ومثاله: كلمة «**هَؤُلَاءِ**» في نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا**﴾ [النحل:٨٦]، وقولِه: ﴿**إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ**﴾ [الأعراف:١٣٩]، وقولِه: ﴿**وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ**﴾ [النحل:٨٩].

ففي «**هؤلاءِ شركاؤنا**» وَقَعَتْ في موضعِ رفعٍ؛ لأنها مبتدأٌ، وفي: «**إِنَّ هؤلاءِ متبرٌ**» وقعتْ في موضعِ نصبٍ، لأنها اسم «**إِنَّ**» وفي: «**عَلَى هَؤُلَاءِ**» وقعت في موقع خفض؛ لدخول عامل الخفض عليها.

فهؤلاءِ كلمةٌ واحدة لزم آخرُهَا حالةً واحدةً مع اختلاف العوامل الداخلة عليها، فهي مبنية؛ لأنها لو كانت معربةً لَتَغَيَّـرَ آخرُهَا.

والمبنيات كُلُّهَا تُعرب إعرابا مَحَلِّيًّا، **فنقول في نحو «إن هؤلاء متبرٌ»**: هؤلاء: اسم مبني على الكسر في محل نصب اسم إن، **ومتبر**: خبرها.

والبناء يدخل أحدَ عشر بابًا من الأسماء، وهي:

١- الضمائر.

٢- أسماء الشرط.

٣- أسماء الاستفهام.

٤- أسماء الإشارة.

٥- الأسماء الموصولة غيرُ المثناة.

٦- أكثر أسماء الأفعال.

٧- أسماء الأصوات المحكية؛ نحو «**قَاقْ**» في قول: صاحت الدجاجةُ قَاقْ.

٨- الأسماء المركبة تركيبا عدديا من «**أحدَ عشرَ، إلى تِسْعَةَ عشرَ، وإِحْدَى عَشْرَةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ**» فكلها مبنيةٌ على فتح الجزأين، إلا اثنيْ عَشَرَ، واثْنَتَيْ عشرةَ، فالجزء الأول منهما معرب، والجزء الثاني مبنيٌّ دائما.

ومثلُهَا ما تركبَ من الظروف تركيبَ أحدَ عشرَ؛ نحو: «**صَبَاحَ مَسَاءَ، وَيَوْمَ يَوْمَ، وبَيْـنَ بَيْـنَ**».

وما تركبَ من كلمتين تركيبَ أحدَ عشر للدلالة على الحال؛ نحو: «**بَيْتَ بَيْتَ**».

٩- اسمُ لا النافية للجنس في الأكثر.

١٠- المُنَادَى المُفْرَدُ العَلَمُ، والنكرةُ المقصودةُ، ولو ثُنِيَا، أو جُمِعَا.

١١- كلماتٌ أُخَرُ، كـ «**كَمْ**»، وكـ «**قبلُ وبعدُ**» إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوي معناه، ومثلهما «**أمامُ، وخلفُ، وفوقُ، وتحتُ، وحَسْبُ**» على تفصيلات، وكـ «**غيرُ بعد النفي**» وبعضِ الظروف كـ «**لَدُنْ، وَقَطُّ، والآنَ، وعوضُ، وَلَدَى، وأمسِ بشروط**»، والظروفِ الملازمةِ للإضافة؛ كـ «**حيثُ، وإذْ، وإذا**»، وكـ «**مُذْ، ومنذ**» إذا لم يكونا حرفي جرٍّ، والأعلامِ المختومةِ بويه، والمركب المزجي كـ «**حضرَموتَ**» إذ يلتزم الأولُ حالةً واحدةً، وهو البناءُ على الفتح، على اللغة المشهورة، والأخيرُ يعرب إعرابَ ما لا ينصرف، وما كان سَبًّا للإناث كـ «**خَبَاثِ**»، وكالأعلامِ المؤنثةِ التي على وزن فعالِ، كـ «**حذامِ وقطامِ**» على لغة الحجازيين، ويدخل نحو: «**تَأَبَّطَ شَرًّا**» إلخ..

وأربعةَ أبواب من الأفعال، وهي:

١- الفعل الماضي.

٢- الفعل الأمر.

٣- الفعل المضارع المتصل به نونُ التوكيد، أو نون الإناث.

٤- الفعل المضارع الواقع موقعَ الفعل الأمر.

أما الحروف فلا تكون إلا مبنية.

فحاصل أبواب البناء في الكلم كُلِّهِ ستة عشر بابا.

المبحث الثاني: أقسام الإعراب

قال:

أقْسَامُهُ: أَرْبَعَةٌ تُؤَمُّ * رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، ثُمَّ خَفْضٌ، جَزْمُ**
فَالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا * فِي الِاسْمِ وَالفعلِ المُضَارِعِ مَعَا**
فَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالخَفْضِ كَمَا * قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِجَزْمٍ فَاعْلَمَا**

قوله: «أقْسَامُهُ». أي: أقسام الإعراب «**أَرْبَعَةٌ تُؤَمُّ**» تُقصد في كلام المتكلم، وهي «**رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، ثُمَّ خَفْضٌ**» عطف الخفضَ بثم؛ لبيان أن عاملَ الجزم أضعفُ من عاملي الرفع والنصب «**جَزْمُ**» أي: وَجَزْمٌ، إذا عرفتَ ذلك فأقول لك: «**الْأَوَّلَانِ**» اللذان هما الرفع والنصب «**دُونَ رَيْبٍ**» شَكٍّ «**وَقَعَا فِي الِاسْمِ**» المتمكن «**وَالفِعْلِ المُضَارِعِ**» المُعْرَبِ حالة كونهما «**مَعَا**»، ثم اختص كلٌّ منهما بنوعٍ «**فالِاسْمُ**» المتمكن «**قَدْ خُصِّصَ**» عن الفعل المعرب «**بِالخَفْضِ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ**» المعربُ عن الاسم المتمكن «**بِجَزْمٍ فَاعْلَمَا**».

وحاصل معنى الأبيات:

أن أقسام الإعراب أربعة، وهي: «**الرفع، والنصب، والخفض، والجزم**».

وهذه الأنواع الأربعة على ثلاثة أضرب:

الأول: مشترك بين الأسماء والفعل المضارع، وهما الرفع والنصب، وذلك أن عوامل النصب والرفع تدخل على الاسم المتمكن والفعل المضارع، واجتمعا في قوله -تعالى-: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾ [الحج:٣٧].

فالاسم يُحْكَمُ برفعه؛ كـ «**لحومُهَا، دماؤُهَا، التَّقْوَى**» وينصب؛ كـ «**اللّهَ**».

والفعل يُحْكَمُ برفعه؛ كـ «**يَنَالُهُ**»، وينصب؛ كـ «**لن يَنَالَ**».

والثاني: مختص بالأسماء، وهو الخفض؛ وذلك أن عواملَ الخفض لا تدخل الفعلَ، ومثاله قوله -تعالى-: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١].

وقد اجتمع الرفع والنصب والخفض في الاسم في نحو قوله -تعالى-: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٣].

والثالث: مختص بالفعل المضارع، وهو الجزم؛ وذلك أن عوامل الجزم لا تدخل الاسم، ومثاله قولُه -تعالى-: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص].

وقد اجتمع الرفع والنصب والجزم في الفعل في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾ [آل عمران:١٨٨].

فتحصل مما سبق أن:

١- أبواب الإعراب أحد عشر بابا، ثمانيةٌ للاسم المتمكن، وثلاثةٌ للفعل المضارع المعرب.

٢- تغيير آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع المعرب هو الإعراب.

٣- هذا التغيير قد يكون ظاهرا أو مقدرا.

٤- هذا التغيير يكون بسبب العوامل الداخلة عليهما.

٥- الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، أنواع الإعراب.

٦- الضمة، والكسرة، والفتحة، والسكون وما ينوب عنها علاماتٌ على الإعراب كما سيأتي.

٦- أبواب البناء في الكلم كُلِّهِ ستة عشر بابا، والله أعلم.

بَابُ عَلَامَاتِ الرَّفْعِ

١٨. ضَــمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِــفٌ، وَالنُّــونُ *** عَلَامَـــةُ الرَّفْـــعِ بِهَـــا تَكُـــونُ

١٩. فَـارْفَعْ بِضَـمٍّ مُفْـرَدَ الأَسْـــمَاءِ *** كَــ «جَـاءَ زَيْـدٌ صَـاحِبُ العَـلَاءِ»

٢٠. وَارْفَعْ بِهِ الجَمْعَ المُكَسَّــرَ وَمَـا *** جُمِـــعَ مِـــنْ مُؤَنَّـــثٍ فَسَـــلِمَا

٢١. كَذَا المُضَـارِعُ الَّذِي لَـمْ يَتَّصِـلْ *** شَيءٌ بِـهِ كَــ «يَهْتَـدِي» وَكَــ «يَصِـلْ»

٢٢. وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ خَمْسَـةً: أَبُوكَـا *** أَخُـــوكَ، ذُو مَـــالٍ، حَمُـــوكِ، فُوكَـــا

٢٣. وَهَكَذَا الجَمْعَ الصَّحِيحَ فَاعْرِفِ *** وَرَفْـــعُ مَـــا تَثَنَّيْـتَـــهُ بِالأَلِـــفِ

٢٤. وَارْفَـعْ بِنُـونٍ يَفْعَـلَانِ يَفْعَلُـونْ *** وَتَفْعَـــلَانِ تَفْعَـــلِينَ تَفْعَـــلُونْ

بعد أن انتهى مِنْ ذِكْرِ الإعراب وأقسامِهِ أراد أن يبين لك أن لكلِّ قِسْمٍ من أقسامِ الإعراب علاماتٍ يُعرف بها، ويَتَمَيَّـزُ بها عن غيره، وبدأ بذكر علامات الرفع أولا؛ لأن الرفعَ عمدةٌ، **أي**: لا يخلو تركيب من مرفوعٍ من المرفوعات التي سيأتي ذكرُهَا.

وسبق أن ذكرتُ لك أن أبواب الإعراب أحد عشر بابا، وهذه الأبواب تنقسم إلى قسمين:

الأول: الأبواب الأصول، وهي كل باب يُعرب بالحركات الأصلية، وهي أربعةٌ:

١- الاسم المفرد المنصرف.

٢- جمع التكسير المنصرف.

٣- جمع المذكر السالم.

٤- الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

والعلامات التي تعمل فيها تسمى بعلامات أصلية.

والثاني: **أبواب النيابة**، وهي كلُّ بابٍ يُعْرَبُ بحركة تنوب عن الحركة الأصلية، أو بحرف ينوب عن الحركة الأصلية؛ **وهي ثمانية**:

١- الاسم المفرد غير المنصرف في حالة الخفض.

٢- جمع التكسير غير المنصرف في حالة الخفض.

٣- جمع المؤنث في حالة النصب.

٤- جمع المذكر السالم.

٥- المثنى.

٦- الأسماء الخمسة.

٧- الفعل المضارع المعتل الآخر.

٨- الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع ساكن.

قوله : «بَابُ عَلَامَاتِ الرَّفْعِ».

أي: هذا مدخلٌ نَدْخُلُ منه لبيان علامات الرفع.

وقوله :

ضَمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِفٌ، وَالنُّونُ * عَلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ**

يعني به: أن الرفع له علامات أربع، وهي: «**الضمة، والواو، والألف، والنون**»، ثم أراد أن يُبين أن لكلٍّ واحدةٍ منها مواضعَ، **فقال:**

فَارْفَعْ بِضَمٍّ مُفْرَدَ الأَسْمَاءِ * كَـجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ العَلَاءِ**

وَارْفَعْ بِهِ الجَمْعَ المُكَسَّرَ وَمَا * جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمَا**

كَذَا المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ * شَيْءٌ بِهِ كَـيَهْتَدِي وَكَـيَصِلْ**

العلامة الأولى من علامات الرفع: الضمة.

وهي علامة أصلية، وتكون علامة للرفع في أربعة مواضع.

الموضع الأول: الاسم المفرد.

والاسم المفرد في باب الإعراب: ما دل على واحدٍ أو واحدةٍ ولم يكن من الأسماء الستة؛ سواء أكان مصروفا؛ نحو: «**زيد، وصاحب**» من قولك: «**جاء زيدٌ صاحبُ العلاءِ**»، أم ممنوعا من الصرف؛ نحو: «**أحمدُ وفاطمةُ**» من قولك: «**قام أحمدُ، وجَلَسَتْ فاطمةُ**».

فكل من «**زيدٌ، وصاحبُ، وأحمدُ، وفاطمةُ**» اسم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكما في قوله -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [النور:٣٥].

فكل من: «**اللَّهُ، ونورُ، ومَثَلُ، ومصباحٌ، والمصباحُ، والزجاجةُ، وكوكبٌ، ودريٌّ، وزيتُها**» أسماءٌ مفردةٌ، ولذلك رُفِعَتْ بالضمة.

وقد تكون الضمة مقدرة للثقل في نحو «**الداعي**» من قوله -تعالى-: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر:٦]، أو للتعذر في نحو «**الهُدَى**» من قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم:٢٣].

والموضع الثاني: جمع التكسير.

وهو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تَغَيُّرٍ في بِنْيَةِ مُفْرَدِهِ لفظا أو تقديرا؛ نحو: «**رِجَالٌ، وصَوَامِعُ، وبِيَعٌ، وصَلَوَاتٌ، ومَسَاجِدُ**» من قوله -تعالى-: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء:٣٤]، وقوله -تعالى- ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج:٤٠].

فـ «**رجالٌ**» جمع «**رَجُلٍ**»، و «**صَوَامِعُ**» جمع «**صَوْمَعَةٍ**»، و «**بِيَعٌ**» جمع «**بِيعَةٍ**»، و «**مَسَاجِدُ**» جمع «**مَسْجِدٍ**»، وأنت ترى أن هذه الجموعَ لم تسلم فيها بنيةُ مفردِهَا، بل تكسرت وتغيرت، ولذلك سُمِّيَ الجمعَ المكسر، أو جمعَ التكسير.

وقد تكون الضمة مقدرة؛ نحو: «**سُكَارَى، والجَوَارِي، ورُسُلِي**»، كما في قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء:٤٣]، وقولِه -تعالى-: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى:٣٢]. بإثبات الياء على قراءة نافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وقولِه -تعالى-: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة:٢١].

وأَنْوَاعُ التَّغيُّرِ فِي جُموعِ التَّكسيرِ ستَّةٌ:

١- تغيُّرٌ في شَكْلِ الحروف مع اتحادها في المفرد والجمع؛ نحوُ: «**أَسَدٌ وأُسْدٌ، ونَمِرٌ ونُمُرٌ**».

٢- تغيُّرٌ بالنَّقْصِ؛ نحوُ: «**نَاقَةٌ ونُوقٌ، وتُهْمَةٌ وَتُهَمٌ**».

٣- تغيُّرٌ بالزِّيادةِ؛ نحوُ: «**صِنْوٌ وَصِنْوَان، وقِنْو وقِنْوان**».

٤- تغيُّرٌ فِي شَكْلِ الحروف مَعَ نَقصِها في الجمع؛ نحوُ: «**كِتابٌ وكُتُبٌ**».

٥- تغيُّرٌ فِي شَكْلِ الحروف مَعَ زيادتها في الجمع؛ نحوُ: «**سبَبٌ وأسْبَابٌ، ووَقْتٌ وأَوْقَاتٌ، وصَوْتٌ وأَصْوَاتٌ، وذئِبٌ وذِئابٌ**».

٦- تغيُّرٌ فِي شَكْلِ الحروف مَعَ الزِّيادةِ والنَّقصِ جميعًا؛ نحوُ: «**كَريمٌ وكُرَمَاءُ**». فحصل تغير في شكل حرف الجمع عن المفرد، ونقص الجمعُ عن المفرد ياء، وزاد عليه بالألف والهمزة.

وقول: «**أو تقديرا**». يُراد به نحو: «**فُلْك**» للمفردِ والجمعِ.

والموضع الثالث: جمع المؤنث السالم.

وهو ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين؛ نحو: «**صالحاتٌ، وقانتاتٌ، وحافظاتٌ**»؛ كما قال -تعالى-: ﴿**فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ**﴾ [النساء:٣٤].

فكل من «**الصَالِحَاتُ، وقَانِتَاتٌ، وحَافِظَاتٌ**» جمعُ مؤنث سَالِمٌ، ولذلك رُفِعَ بالضمة. وسُمِّيَ مؤنثا سالما؛ لأنه غالبا ما يكون جمعا لمؤنث، مع سلامة مفردِهِ من التَّغَيُّـرِ، كـ «**صَالِحَة، وقَانِتَة، وحَافِظَة**».

والأصوب أن يقال: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين، دون تقيده بالإناث أو السلامة؛ لأنه قد يكون جمعا لمذكر؛ نحو: «**حَمَّامَات، ورَمَضَانَات**»، جمع «**حَمَّام، ورَمَضَان**»، وقد لا يسلم مفردُهُ كثيرا؛ نحو: «**رَحْمَةٍ، ورَحَمَاتٍ، وسَجْدَةٍ وسَجَدَاتٍ**».

ولا تكونُ الضَّمَّةُ مُقدَّرةً فِي جمْعِ المُؤنَّثِ إلَّا إذا أُضِيفَ لياءِ المُتكلِّمِ؛ نحوُ: «**هَذِهِ كِتَابَاتِي**»؛ ونحو: «**آياتي**» من قوله -تعالى-: ﴿**قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾ [المؤمنون:٦٦]، «**فآياتي**» اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل -الذي هو التاء- بحركة المناسبة للياء.

وقلنا: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين لنخرجَ بذلك ما كانت التاءُ أصليةً في مفرده؛ نحو «**مَيِّتٍ وأمواتٍ، وبَيْتٍ وأبياتٍ، وصوتٍ وأصواتٍ، وقُوتٍ وأقْوَاتٍ**»، فإنها تُجمع جمعَ تكسير غالبا، ولنخرجَ أيضا ما كانت الألفُ أصليةً في مفرده؛ نحو: «**قُضَاةٍ**» جمع «**قاضٍ**»، و «**دعاةٍ**» جمع «**داعٍ**».

والموضع الرابع:

الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نونُ التوكيد، ولا نون الإناث، ولا ألفُ الاثنين، ولا واوُ الجماعة، ولا ياءُ المخاطبة، ولم يدخل عليه ناصبٌ، ولا جازم.

سواء كانت الضمة ظاهرة؛ نحو: «**يَصِلُ**»، وكالأفعال: «**تَشَاءُ، وتَنْـزِعُ، وتُعِزُّ، وتُذِلُّ، وتُولِجُ، وتُخْرِجُ، وتَرْزُقُ**» من قوله -تعالى-: ﴿**قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾**﴾ [آل عمران].

أو مقدرة؛ نحو قولك: «**يهتدي**»، وكالفعل: «**تؤتي**» من الآية السابقة، وكالأفعالِ: «**تخشى، ويدعو، ويهدي**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ**﴾ [الأحزاب:٣٧]، وقولِه -تعالى-: ﴿**وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [يونس:٢٥].

العلامة الثانية من علامات الرفع: الواو.

ذكرها في قوله:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ خَمْسَةً: أَبُوكَ * أَخُوكَ ذُو مَالٍ حَمُوكِ فُوكَ**

وَهَكَذَا الجَمْعَ الصَّحِيحَ فَاعْرِفِ * ....**

وارفع أنت أيها المتكلم والكاتب والقارئ بمسمى الواو خمسةَ أسماءٍ، وهي: «**أَبُوْكَ، وأَخُوكَ، وذُو مَالٍ، وحَمُوكِ، وفُوكَ**»، ومثلُ الأسماء الخمسة في الرفع بالواو الجمعُ الصحيح، فاعرف ذلك.

فتكون الواو علامة للرفع في موضعين:

الموضع الأول: الأسماء الخمسة.

وهي: «**أبوك، وأخوك، وحموكِ، وفوكَ، وذو مال**»؛ نحو: «**جَلَسَ أَبُوكَ وأَخُوكَ وذُو مَالٍ**»، و «**جاء حموكِ**»، «**وفوكَ نظيف**».

كما في قوله -تعالى-: ﴿**يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ**﴾ [مريم:٢٨].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ**﴾ [القصص:٢٣].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ**﴾ [يوسف:٦٩].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ**﴾ [البقرة:٢٨٠].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿**وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ**﴾ [آل عمران:٧٤].

وقولِ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدَةَ التَّمِيمِيِّ:

فُوهُ كشِقِّ العَصَا لَأْيًا تَبَيَّنَهُ *** أَسَكُّ مَا يَسمَعُ الأَصْوَاتَ مَصْلُومُ

وقولِ الراجز:

وَا، بِأبي أنْتِ وفُوكِ الأشنَبُ *** كَأنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

وقولِ الشاعر:

إذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ *** فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَحَمُوكِ سَادِي

ويُروى: «**وحَمُؤْك، وأبوك**». والأكثر في لسان العرب أن يقال: «**حَمُوهَا**»، وهم أقارب زوج المرأة؛ كأبيه، وعمه، فيضاف حينئذٍ إليها؛ فيقال: «**حَمُوهَا، وَحَمُوكِ**»، وربما أُريد به أقارب الزوجة، فيضاف إلى الزوج؛ فيقال: «**حَمُوه، وحَمُوكَ**».

وقال الأزهري في "تهذيب اللغة" (٢/٢٠٥):

"**حُكِي عن الأصمعيّ**: الأَحْماءُ من قِبَلِ الزَّوْجِ، والأَخْتانُ من قِبَل المرْأةِ؛ وهكذا قالَهُ ابنُ الأعرابيّ وزادَ فقالَ: الحَماةُ أُمُّ الزَّوْجِ، والخَتَنةُ أمُّ المرأَةِ".

وهذه الأسماء الخمسة لا تُعرب الإعراب المذكور إلا بشروط:

الأول: أن تكون مفردةً، غير مثناة وَلَا مَجْمُوعَة، فإذا ثُنِّيَتْ أُعْرِبَتْ إعرابَ المثني؛ نحوُ قولِهِ -تعالى-: ﴿**وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ**﴾ [الكهف:٨٠]، وإذا جُمِعَتْ جمعَ تكسير أُعْرِبَتْ بالحركات على الأصل؛ نحو قولِهِ -تعالى-: ﴿**قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ**﴾ [الأنبياء:٥٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ**﴾ [يوسف:٥٨].

وإذا جُمِعَتْ جمعَ تصحيحٍ أُعْرِبَتْ بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا إلحاقا به، وهذا لم يُسمع إلا في ثلاثة أسماء من الخمسة، وهي: «**أَبٌ، وأَخٌ، وَذُو**»، فيقال فيها: «**أَبُونَ، وأَخُونَ، وذَوُوهُ**»، وهذا الأخير أصله «**ذَوُونَ**»، ثم حذفت النون للإضافة، وَأَلْـحَـقَ ثَعْلَبٌ بهذه الثلاثة «**فَمُونَ**» قِيَاسا، وَكذا فعل ابْنُ مَالك في «**حَمُونَ**»، والصحيح أنه يُقتصر على الثلاثة المسموعة، ولا يجوز القياسُ عليها.

والثاني: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم؛ كـ «**جاء أبوكَ وأبوكِ وأبوهَا وأبوهُ وأبوهُمَا وأبو زَيْدٍ**»، فإذا أُضِيفَتْ إلى ياء المتكلم أُعْرِبَتْ بحركات مقدرة رفعا ونصبا وخفضا لمناسبة الياء كما سبق بيانه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿**قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيٓ**﴾ [يوسف:٩٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾**﴾ [طه:٣٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ **قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي** ﴾ [الأعراف:١٥١].

وإذا لم تَضف أُعْرِبَتْ حينئذ بالحركات؛ كما قال -تعالى-: ﴿**قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ**﴾ وقال: ﴿**إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا**﴾ [يوسف:٧٦، ٧٧]، وقال: ﴿**وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ**﴾ [النساء:٢٣].

أما «**ذو**» فتلزم الإضافة دائما، ولذلك لا نشترط فيها الإضافة.

والثالث: أَن تكون مكبرة، فَإِن صغرت أعربت بالحركات؛ نَحْو: «**جاء أُبَـيٌّ، وأُخَيٌّ**»، و «**هذا ذُوَيٌّ، وحُمَيٌّ، وفُمَيٌّ**».

وَتختص «حَمٌ» بِشُرُوط ثلاثة:

وهي ألا تكون على زنة: «**قَرْوٍ، وقَرْءٍ، وَخَطَإٍ**» فَإِنَّهَا إِن مَاثَلَتْ ذَلِك أُعْرِبَتْ بالحركات الظَّاهِرَة، نَحْو: «**هَذَا حَمْوُكِ، وَحَمْؤُكِ، وحَمَؤُكِ**».

وَيختَص «فَمٌ» بِشَرْطين:

الأول: أَن تُزَال مِنْهُ الْمِيم، فَإِذَا لم تُزَلْ أُعْرِبَ بالحركات الظاهرة؛ نَحْو: «**فَمُكَ نَظِيفٌ، وافتح فَمَكَ**»، وكحديث: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**».

والثاني: ألا يلزم الهاءَ في آخره، فإن لزم الهاءَ، وصارت هي لامَ الكلمة على لغة مَنْ رَدَّ اللامَ أُعْرِبَتْ حينئذ بحركات ظاهرة على الهاء؛ نحو: «**هذا فُوْهٌ**»، مع ثلاث لغات في عينها إتباعا لها بالفاء: «**فُوهٌ، وفَاهٌ، وفِيهٍ**»، تقول: «**هذا فُوهٌ، ورأيت فَاهًا وفَاهَهُ وفاهَ أبيهِ، وضربتُه على فيهٍ وفيهِهِ**»، ومنه قول عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدَةَ التَّمِيمِيِّ:

فُوهٌ كشِقِّ العَصَا لَأْيًا تَبَيَّنَهُ *** أَسَكُّ مَا يَسمَعُ الأَصْوَاتَ مَصْلُومُ

ويُروى «**فُوهُ**».

وَتَختَصُّ ذُو بِشَرْطين:

الأول: أَن تكون بِمَعْنى صَاحب، فَإِن كَانَت للْإِشَارَة، أَو مَوْصُولَةً، بُنِيَتْ.

والثاني: ألا تضاف إلا إلى اسمِ جنسٍ ظاهر، فلا يقال: «**هذا ذُو زَيْدٍ ولا ذو جَالِسٍ**» ولا: «**هذا ذُوهُ**».

وقد تكون الواو -التي هي علامة الرفع- ظاهرةً كما سبق، وقد تكون مقدرةً؛ كما لو قلتَ: «**حَضَرَ أبُو الْبَنَاتِ، وآدَمُ أَبُوْ الْبَشَرِ**»، فإن «**أَبُو**» مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأننا ننطقها: «**أَبُ الْبَنَاتِ، وأبُ البشر**»، والإعراب يتبع الملفوظَ لا المكتوبَ.

وهذا كله على اللغة المشهورة، وهي لغة التمام، وإلا ففي هذه الأسماء الخمسة لغات أخر؛ ففي «أبٍ، وأخٍ» ثلاثُ لغات، وهي: «**النقص، والتشديد مع النقص، والقصر**»، والأشهر التمام، ثم النقص، ثم التشديد، وينفرد «**أخ**» عن «**أب**» بالنقص مع تسكين الخاء ولزوم الواو في آخره، أي: «**أَخْوٌ**».

وفي «**فم**» ثلاث لغات، وهي: «**النقص، والتشديد مع النقص، والقصر مع ظهور الحركات على الهاء**».

وفي «**حم**» خمس لغات: «**النقص، والقصر، وحَـمءٌ، وحَـمْوٌ، وحَـمَأٌ**».

وقد ترك الناظم «**هَنُوكَ**» تبعا لابن آجروم، ولأن النقص فيه أشهر.

والموضع الثاني: الجمع الصحيح، وهو جمع المذكر السالم.

وهو: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد عنها، وعطفِ مثله عليه.

كما في قوله -تعالى-: ﴿التَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [التوبة:١١٢]. فهذه تسعةُ جموعٍ مرفوعةٍ بالواو نيابةً عن الضمة.

وسُمي سالما؛ لأنه يسلم فيه بناءُ مفرده، ولا يُزَادُ على مفرده عند الجمع إلا الواو والنون في حالة الرفع، ألا ترى أنَّ مفردَ هذه الجموعِ هو: «**التَّائِبُ، والعَابِدُ، والحَامِدُ، والسَّائِحُ، والرَّاكِعُ، والسَّاجِدُ، والآمِرُ، والنَّاهِي، والحَافِظُ**».

إلا إذا كان هناك إعلال في مفرده؛ كالناهي، صار بالجمع «**النَّاهُونَ**» بضم الهاء؛ وقد كان أصلُهُ «**النَّاهِيُونَ**»، لكن استثقلت الضمة على الياء فَنُقِلَتْ حركتُهَا إلى الهاء قبلها بعد سلب حركتها، ثم حُذِفَتِ الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

وقول: «**بزيادة في آخره**».

التي هي الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الخفض والنصب، وبسبب تلك الزيادة حصل الجمع، بخلاف جمع التكسير فإنه يدل على الجمعية بذاته.

فخرج بذلك نحو «**عُرْجُون**» فالواو والنون فيه من بنية الكلمة، وليست زائدة.

وقول: «**صالحًا للتجريد عنها**».

أي: عن تلك الزيادة، فإذا لم يصلح للتجريد عنها لم يكن جمعَ تصحيح؛ كـ «**عشرون وبابِه**»، فلا يقال: «**عِشْرٌ**». فدل ذلك على أنه ليس جمع تصحيح، بل هو ملحق به.

وقول: «**وعطف مثله عليه**».

أي: تحذف الزيادة في الجمع في نحو: «**حَضَرَ مؤمِنُونَ**» وتعطفُ مثله عليه، فتقول: «**حَضَرَ مؤمنٌ ومؤمنٌ ومؤمنٌ**». فخرج بذلك نحو «**زيدون**» عَلَمًا، و «**أُلُو**».

وقد تكون الواو مقدرةً في جمع التصحيح؛ نحو: «**حَضَرَ طَالِبُوْ الْعِلْمِ**»، وكان أصله «**طَالِبُونَ**». فحُذِفَتْ النونُ للإضافة، والواوُ للتخلص من التقاء الساكنين.

العلامة الثالثة من علامات الرفع: الألف.

ذكرها في قوله:

.... *** وَرَفْعُ مَا ثَنَّيْـتَـهُ بِالأَلِـفِ**

أي: وَرَفْعُ الذي ثَنَّيْتَهُ حَاصِلٌ بالألف، فالألف تكون علامة للرفع في موضع واحد لا غير، وهو المثنى، وذلك على اللغة المشهورة.

والمثنى: ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد عنها وعطفِ مثلِهِ عليه.

نحو قوله -تعالى-: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وقوله -تعالى-: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ٦٢ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٦٣ مُدۡهَآمَّتَانِ ٦٤ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ٦٥ فِيهِمَا عَيۡنَانِ نَضَّاخَتَانِ ٦٦﴾ [الرحمن]، وقوله -تعالى-: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾ [الحج:١٩]، وقوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٦]، وقوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ﴾ [النمل:٤٥].

فكلٌّ من «**يَدَاهُ، ومُبْسُوطَتَانِ، وجَنَّتَانِ، ومُدْهَامَّتَانِ، وعَيْنَانِ، ونَضَّاخَتَانِ، وخَصْمَانِ، والجَمْعَانِ، وفَرِيقَانِ**» مثنى، ولذلك رفع بالألف.

وقول: «بزيادة في آخره».

التي هي الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الخفض والنصب، وبسبب تلك الزيادة حصلت التثنية.

فخرج بذلك شيئان:

الأول: كـ «**إِيمَانٍ**» ونحوه، فإن الألف والنون من بنية الكلمة وليست زائدة.

والثاني: ما دل على اثنين أو اثنتين بغير زيادة في آخره؛ كـ «**زَوْجٌ، وَشَفْعٌ**»، فهذه الألفاظُ ونحوُهَا دَلَّتْ على التثنية بالوضع لا بالزيادة.

وقول: «صالحًا للتجريد عنها».

أي: عن تلك الزيادة، فإذا لم يصلح للتجريد عنها لم يكن مثنًى؛ كـ «**كِلَا، وكِلْتَا، واثْنَانِ، واثْنَتَانِ**»، فهذه الكلمات وإن دَلَّتْ على التثنية لكن ليست بمثنى؛ لأنها لا تصلح للتجريد، بل هي ملحقة به.

وقول: «وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه».

خرج به «**شَمْسَانِ، وقَمَرَانِ، وأَبَوَانِ، وعُمَرَانِ**» فهذه الكلمات وإن صَلَحَتْ للتجريد؛ «**قَمَرٌ، وشَمْسٌ، وأَبٌ، وعُمَرُ**»، ودلت على التثنية، لكنها ليست بمثنى حقيقي؛ لأنه يُراد بها «**شَمْسٌ وقَمَرٌ، أو قَمَرٌ وشَمْسٌ، وأَبٌ وأُمٌّ، وعُمَرُ ومَنْ يشابهه في العَدْلِ**» ولا يُعْطَفُ عليها مثلُهَا، بل مُبَايِنٌ لها، وشرط المثنى الحقيقي أنه إذا جُرِّد عن الزيادة أن تَعْطِفَ عليه مثلَهُ، فتقول: «**زيدان**» أي: «**زيد، وزيد**».

وقد تكون الألف مقدرة؛ **كما لو قلتَ:** «**جاء عَبْدَا الله**»، أصله «**عَبْدَانِ**»، ثم حُذِفَتِ النونُ للإضافة، والألفُ للتخلص من التقاء الساكنين، ولذلك ننطقه «**جَاءَ عَبْدَ اللهِ**» بغير ألف، والإعراب يتبع الملفوظَ.

العلامة الرابعة من علامات الرفع: ثبوت النون.

ذكرها في قوله:

وَارْفَعْ بِنُونٍ يَفْعَلَانِ يَفْعَلُونْ ** وَتَفْعَــلَانِ تَفْعَلِينَ تَفْعَلُونْ**

أي: وارفعْ بثبوت النون كلَّ ما كان على زنة «**يَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونْ، وَتَفْعَلَانِ، وتَفْعَلِينَ، وتَفْعَلُونَ**»، إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم.

فالنون تكون علامة للرفع في موضع واحد لا غير، وهو الأمثلة الخمسة، والمراد بها ما كان مِنَ الأفعالِ المُضَارِعَةِ على هذه الأوزان، ولو اختلفت حركةُ عينِهَا؛ نحو: «**يَضْرِبَانِ، ويَضْرِبُونَ، وتَضْرِبَانِ، وتَضْرِبِينَ، وتَضْرِبُونَ**».

وما نحا نحوُهَا من الرباعي المجرد، والمزيد على الثلاثي والرباعي، كـ «**يُفْعِلُونَ، وتُفْعِلُونَ، ويُفْعِلَانِ، وتُفْعِلَانِ، وتُفْعِلِيـنَ**»؛ نحو: «**يُكْرِمُونَ، وتُكْرِمُونَ، ويُكْرِمَانِ، وتُكْرِمَانِ، وتُكْرِمِيـنَ**».

و «**يُفَاعِلُونَ، وتُفَاعِلُونَ، ويُفَاعِلَانِ، وتُفَاعِلَانِ، وتُفَاعِلِينَ**»؛ نحو: «**يُقَاتِلُونَ، وتُقَاتِلُونَ، ويُقَاتِلَانِ، وتُقَاتِلَانِ، وتُقَاتِلِينَ**».

و «**يُفَعِّلُونَ، وتُفَعِّلُونَ، ويُفَعِّلَانِ، وتُفَعِّلَانِ، وتُفَعِّلِينَ**»؛ نحو: «**يُعَلِّمُونَ، وتُعَلِّمُونَ، ويُعَلِّمَانِ، وتُعَلِّمَانِ، وتُعَلِّمِيـنَ**».

و «**يُفَعْلِلُونَ، وتُفَعْلِلُونَ، ويُفَعْلِلَانِ، وتُفَعْلِلَانِ، وتُفَعْلِلِيـنَ**»؛ نحو: «**يُدَحْرِجُونَ، وتُدَحْرِجُونَ، ويُدَحْرِجَانِ، وتُدَحْرِجَانِ، وتُدَحْرِجِيـنَ**».

وكذلك تفعل في باقي أبواب المزيد.

وإذا أردتَ أن تحترز من ذِكْرِ ذلك كلِّهِ قُلْتَ فيما يُرْفَعُ بالنون:

كُلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ «**واوُ الجماعة، أو ألفُ الاثنين، أو ياءُ المخاطبة المؤنثة**» سواء أكان مبنيا للفاعل، أم للمفعول، وتُعْرَبُ هذه الضمائر في موضع رفع فاعل، أو نائبِ فاعل إن كان الفعل مبنيا للمفعول.

نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ﴾ [التوبة:١١١].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:١٠٧].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ [البقرة].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:١٣]، وقوله -تعالى-: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾ [القصص:٢٣].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الصف:١١].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [هود:٧٣].

وقولِهِ -تعالى-: ﴿فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ﴾ [النمل:٣٣].

فيُسْتَدَلُّ على كَوْنِ هذه الأفعال «**يقاتلون، يَقتلون، يُقتلون، يعلمون، يعلمان، يتعلمون، يفرقون، يعلمون، يقومان، يقسمان، يؤمنون، يقيمون، ينفقون، يؤمنون، يوقنون، تكذبان، تذودان، تؤمنون، تجاهدون، تعلمون، تعجبين، تأمرين**» مرفوعةً بِثُبُوتِ تلك النون.

بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ

٢٥. عَلَامَةَ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا *** الفَتْحَ، والأَلِفَ، والكَسْرَ، وَيَا

٢٦. وَحَذْفَ نُونٍ، فَالَّذِي الفَتْحُ بِهِ *** عَلَامَةٌ يَا ذَا النُّهَى لِنَصْبِهِ

٢٧. مُكَسَّرُ الجُمُوعِ ثُمَّ المُفْرَدُ *** ثُمَّ المُضَارِعُ الَّذِي كَـ«تَسْعَدُ»

٢٨. بِالأَلِفِ الخَمْسَةَ نَصْبَهَا الْتَزِمْ *** وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ

٢٩. وَاعْلَمْ بِأَنَّ الجَمْعَ والمُثَنَّى *** نَصْبُهُمَا بِاليَاءِ حَيْثُ عَنَّا

٣٠. وَخَمْسَةُ الأَفْعَالِ نَصْبُهَا ثَبَتْ *** بِحَذْفِ نُونِهَا إِذَا مَا نُصِبَتْ

قوله : «بَابُ عَلَامَاتِ النصب».

أي: هذا مَدْخَلٌ نَدْخُلُ منه لبيان علامات النصب.

وقوله :

عَلَامَةَ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا * الفَتْحَ، والأَلِفَ، والكَسْرَ، وَيَا**

وَحَذْفَ نُونٍ .... * ....**

علامةَ: بالنصب مفعول «**مُحْصِيًا**» مقدم عليه، «**والفتحَ**» بدل بعضٍ مِنْ كُلٍّ بتقدير الرابط، وفي بعض النسخ برفع «**علامةُ**» على الابتداء، وبرفع «**الفتحُ**»: على الخبرية، ويجوز العكس، ورفع ما بعده على العطف، و «**لَهَا**» متعلق بـ «**محصيا**» كما يجوز أن يكون «**علامةُ**» مبتدأ أولا، و «**الفتحُ**» خبرًا لمبتدإ محذوف، والجملة من المبتدإ الثاني المحذوف وخبره في محل رفع خبر علامة.

ويعني بهذا: كُنْ عَادًّا أيها الطالبُ عَلَامَاتِ النصبِ عَدَّ استقصاءٍ وإحصاء لها، وهي خمسُ علامات: «**الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون**».

ثم أراد أن يبين مواضع كلٍّ منها فقال :

.... فَالَّذِي الفَتْحُ بِهِ * عَلَامَةٌ يَا ذَا النُّهَى لِنَصْبِهِ**

مُكَسَّرُ الجُمُوعِ ثُمَّ المُفْرَدُ * ثُمَّ المُضَارِعُ الَّذِي كَـ «تَسْعَدُ»**

أي: إذا علمتَ أن علاماتِ النصبِ خمسُ علامات فأقول لك يا صاحب العقل: النوعُ الذي تكون الفتحةُ فيه علامةً للنصب هو مكسرُ الجموع، والاسمُ المفرد، والفعلُ المضارعُ الذي لم يتصل بآخره شيء؛ كـ «**تَسْعَدُ**».

يعني: العلامة الأولى الفتحة.

وهي العلامة الأصلية، وتكون علامةً للنصب -ظاهرةً كانت أو مقدرةً- في ثلاثة مواضع: «**في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء**»؛ نحو: «**لَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ رَجُلًا وَلَا رِجَالًا**».

فالموضع الأول: الاسم المفرد.

نحو: «**رَجُلًا، وَسَلَمًا، ومَثَلًا**» من قولِهِ -تعالى-: ﴿ **ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ** ﴾ [الزُّمَر:٢٩].

وقد تكون الفتحةُ مقدرةً فيه للتعذر في الاسم المقصور؛ نحو: «**موسى، وعيسى**» من قوله -تعالى-: ﴿ **وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ** ﴾ [البقرة:٨٧].

وفي المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: «**عذابي**» من قوله -تعالى-: ﴿ **وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ** ﴾ [إبراهيم:٧].

والموضع الثاني: جمع التكسير.

نحو: «**رِجَالًا**» جمعَ تكسير لـ «**رَجُل**» من قوله -تعالى-: ﴿ **وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالًا** ﴾ [الأعراف:٤٨].

ونحو: «**السُّفَهَاءَ، وأموالَكُمْ**» جمعي تكسير لـ «**سَفِيهٍ، ومَالٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿ **وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ** ﴾ [النساء:٥].

وقد تكون الفتحة مقدرة في المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: «**سُكَارَى**، و**عِبَادِي**» جمعي تكسير لـ «**سَكْرانَ**، و**عَبْدٍ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج:٢]، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحِجر:٤٢].

الموضع الثالث: **الفعل المضارع الداخلُ عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء.**

نحو الفعلين: «**نَبْـرَحَ**، و**يَرْجِـعَ**» من قوله -تعالى-: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١].

واجتمع من ذلك عشرة أفعال، وهي: «**نُؤْمِنَ**، و**تَفْجُرَ**، و**تَكُونَ**، و**تُفَجِّرَ**، و**تُسْقِطَ**، و**تَأْتِـيَ**، و**يكونَ**، و**تَرْقَـى**، و**نُؤْمِنَ**، و**تُنَـزِّلَ**» في قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ۝٩٠ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ۝٩١ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ۝٩٢ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ۝٩٣﴾ [الإسراء].

وتكون الفتحةُ مقدرةً في المضارع إذا كان معتلا بالألف، بل تقدر عليه جميع الحركات للتعذر كما سبق بيانه، ومن ذلك الفعل «**تَرْقَـى**» السابق.

فإن كان معتلا بالواو أو بالياء ظَهَرَتْ عليه الفتحةُ دون الضمة -كما سبق بيانه- على لغة أكثر العرب؛ كالأفعال «**يعفوَ، وتأتيَ، ويأتيَ**» من في قوله -تعالى-:

﴿**إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ**﴾ [البقرة:٢٣٧]، وقوله -تعالى-:

﴿**هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ**﴾ [الأنعام:١٥٨].

وربما قُدِّرَتِ الفتحةُ عليهما أيضا، تشبيها لِهُمَا بالمعتل بالألف، وهي لغة بعضِ العرب؛ **كما في قول عامر بن الطُّفيل**:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ *** أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

وقول الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ *** مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

وبها قرأ بعضُهم الفعلَ «**يعفو**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾ [البقرة:٢٧٣]، بإسكان الواو.

العلامة الثانية: الألف.

قال:

بِالأَلِفِ الخَمْسَةَ نَصْبَهَا الْتَـزِمْ *** ....

أي: التَـزِمْ أيها الطالبُ الخمسةَ نَصْبَها بِمُسَمَّى الأَلِفِ التَـزِمْ، **يعني**: التَـزِمْ نصبَ الأسماءِ الخمسةِ بالألف.

وفي نسخة:

بِالأَلِفِ الخَمْسَةُ نَصْبُهَا الْتُـزِمْ *** ....

يعني: أن الألف تكون علامة للنصب في موضع واحد وهو الأسماء الخمسة؛ **نحو**: «رأيت أباكَ وأخاكَ وحماكِ وذا مالٍ وفاه».

كما قال -تعالى-: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ ....﴾ [يوسف].

وقال -تعالى-: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ [يوسف:٨].

وقال -تعالى-: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُ﴾ [يوسف:٦٩].

وقال -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ﴾ [الرعد:١٤].

وقال -تعالى-: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ﴾ [القلم:١٤].

وقال -تعالى-: ﴿يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ١٥ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ ١٦﴾ [البلد].

وقال -تعالى-: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ﴾ [الأنعام:١٥٢].

ونحو: «أَكْرِمِـي حَمَاكِ». ولا أعلم لـ «حَمَاك» شاهدا لِمَنْ يُحتج بكلامهم، إلا أن النحاة يحكون نصبَهَا بالألف.

الع لامة الثالثة: الكسرة.

قال:

.... * وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ**

يعني: أن الكسرة تكون علامة للنصب في موضع واحد، وهو جمع المؤنث السالم؛ نحو: «مُسْلِمَاتٍ، ومُؤْمِنَاتٍ، وقَانِتَاتٍ، وتَائِبَاتٍ، وعَابِدَاتٍ، وسَائِحَاتٍ، وثَيِّبَاتٍ» من قوله -تعالى-: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم:٥].

ونحو: «المسلماتِ، والمؤمناتِ، والقانتاتِ، والصادقاتِ، والصابراتِ، والخاشعاتِ، والمتصدقاتِ، والصائماتِ، والحافظاتِ، والذاكراتِ» من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٣٥].

فهذه كلها جموع تأنيث نُصِبَتْ بالكسرةِ الظاهرة نيابة عن الفتحة، وقد تكون الكسرةُ فيه مقدرةً إذا أُضِيفَ لياءِ المُتكلِّمِ؛ نحوُ «آيَاتِـي» من قوله -تعالى-: ﴿وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِى﴾ [الكهف:١٠٦]. وقد سبق بيان أن الصحيح تسميته "**المجموع بألف وتاء مزيدتين**".

العلامة الرابعة: الياء.

قال:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الجَمْعَ والمُثَنَّى * نَصْبُهُمَا بالياءِ حَيْثُ عَنَّا**

أي: واعلم أيها الطالب أن جمع التصحيح والمثنى يُنصبان بالياء حيث ظَهَرَا لك في الكلام وبَرَزَا.

يعني:

أن الياء تكون علامة للنصب في موضعين، هما: «**جمع المذكر السالم، والمثنى**».

الموضع الأول: جمع المذكر السالم.

نحو: «المُسْلِمِيـنَ، والمُؤْمِنِيـنَ، والقَانِتِيـنَ، والصَّادِقِيـنَ، والصَّابِرِينَ، والخَاشِعِيـنَ، والمُتَصَدِّقِيـنَ، والصَّائِمِيـنَ، والحَافِظِيـنَ، والذَّاكِرِينَ» من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْقَـٰنِتَـٰتِ وَٱلصَّـٰدِقِينَ وَٱلصَّـٰدِقَـٰتِ وَٱلصَّـٰبِرِينَ وَٱلصَّـٰبِرَٰتِ وَٱلْخَـٰشِعِينَ وَٱلْخَـٰشِعَـٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَـٰتِ وَٱلصَّـٰٓئِمِينَ وَٱلصَّـٰٓئِمَـٰتِ وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٣٥]. فهذه كلها جموع تذكير سالمة نُصِبَتْ بالياء نيابة عن الفتحة.

الموضع الثاني: المُثَنَّى.

نحو: «إِلَهَيْـنِ، ومُؤْمِنَيـنِ» من قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف:٨٠]، وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل:٥١].

والفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم من وجهين:

الأول: ما قبل ياء المثنى وألفِهِ يكون مفتوحا، وفي جمع المذكر السالم يكون ما قبل ياءِهِ وَوَاوِهِ مكسورا.

والثاني: نون المثنى مكسورة على لغة أكثر العرب، ونون جمع المذكر السالم مفتوحة على لغة أكثر العرب.

العلامة الخامسة: **حذف النون.**

قال:

وَخَمْسَةُ الأَفْعَالِ نَصْبُهَا ثَبَتْ * بِحَذْفِ نُونِهَا إِذَا مَا نُصِبَتْ**

أي: والأفعال الخمسةُ ثَبَتَ نصبُها بحذف نونِها.

وقوله: «**إِذَا مَا نُصِبَتْ**» حشو، يغني عنه قوله السابق: «**نصبها**»، وإذا أردنا أن نعتذر له قلنا معناه: «**إذا دخل عليها ناصب من النواصب**».

ويعني بذلك:

أن حذف النون يكون علامة للنصب في موضع واحد، وهو: «**الأمثلة الخمسة**»، أو: «**كل فعل مضارع اتصل به ضمير رفع ساكن**».

نحو الأفعال: «**تَفْعَلُوا، وتَسْتَوُوا، وتَذْكُرُوا، وتَقُولُوا، ويُخْرِجَا، ويَذْهَبَا، وتَكُونَا، ويُرِيدُوا، ويَخْدَعُوا، وتَرْجِعِي، وتَذُوقِي**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ**﴾ [الأحزاب:٦].

وقوله -تعالى-: ﴿ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُواْ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴾ [الزُّخرُف:١٣].

وقوله -تعالى-: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ [طه:٦٣].

وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَـٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف:٢٠].

وقوله -تعالى-: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال:٦٢].

وقال النبي ﷺ لامْرَأَةِ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ: «لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ». متفق عليه.

فإن قلتَ: لماذا كانت علامات النصب أكثر من غيرها؟

قلتُ: لأن المنصوبات أكثر المعربات؛ لأنها فضلات، والفضلات أكثر من العُمَدِ، فناسب أن يأخذ الكثيرُ الكثيرَ.

بَابُ عَلَامَاتِ الخَفْضِ

٣١. عَلَامَةُ الـخَـفْـضِ الَّتِي بِهَا يَـفِي: *** كَسْــرٌ، وَيَــاءٌ، ثُــمَّ فَتْــحٌ فَــاقْتَفِ

٣٢. فَالخَفْـضُ بِالكَسْـرِ لِمُفْـرَدٍ وَفَـىٰ *** وَجَـمْــعِ تَكْسِيــرٍ إِذَا مَــا انْصَــرَفَا

٣٣. وَجَـمْعِ تَأْنِيـثٍ سَلِــيمِ المَبْـنَى *** وَاخْفِــضْ بِيَــاءٍ -يَــا أَخِي- المُثَــنَّى

٣٤. وَالجَمْعَ وَالخَمْسةَ فَاعْرِفْ واعْتَرِفْ *** وَاخْفِــضْ بِفَــتْحٍ كُلَّ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ

بعد أن انتهى من ذكر ما اشترك فيه الفعلُ والاسمُ من الإعراب، وهما: «**الرفع والنصب**»، شَرَعَ في ذكر ما اختص به الاسمُ من الإعراب، وهو الخفض، **فقال**:

«**عَلَامَةُ الخَفْضِ الَّتِي بِهَا يَفِي**». **أي**: التي يَتِمُّ بها الاسم من حيث استيفاؤه لأقسامِ الإعراب الثلاثة التي تدخل عليه «**كَسْرٌ**» وهي العلامة الأصلية «**وَيَاءٌ ثُمَّ فَتْحٌ**» وهما نائبان عنها «**فَاقْتَفِ**» فاتَّبِعْ ما ذكرتُهُ لك، **أو**: فاتْبَعِ الفتحَ في الرُّتْبَةِ بالياء والكسرة؛ لأن الياءَ تَتَوَلَّدُ من إشباع الكسرة، فالياء بِنْتُهَا، أما الفتحة فلا ارتباط بينها وبين الكسرة، ولذلك عطفها بثم التي تفيد الانفصال.

وحاصل معنى البيت:

أن للخفض ثلاثَ علامات: «**الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ**».

ثم قال:

فَالخَفْضُ بِالكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفَى * وَجَمْعِ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا**

وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ المَبْنَى *** ....

أي: إذا عرفتَ ما سبق من أن علاماتِ الخفض ثلاثٌ فأقول لك: الخَفْضُ وَفَى وتَمَّمَ ما للاسم المفرد وجمع التكسير من حالاتٍ حالةَ كونِهِ واقعا بالكسرة لَهُمَا إذا انْصَرَفَا. **أي**: إذا كانا مُنَوَّنَينِ تنوينَ الصرف والأمكنية، وفي جمع المؤنث السالم.

يعني:

العلامة الأولى: الكسرة.

وتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: «**الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم**».

الموضع الأول: الاسم المفرد المنصرف.

كالأسماء: «مُحَمَّدٍ، وربٍّ، ورَجُلٍ، وجوفٍ، وعبدٍ، والمسجدِ، والحرامِ، والأقصى» من قوله -تعالى-: ﴿وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾، وقولِه -تعالى-: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب:٤]، وقولِه -تعالى-: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء:١].

وقد تكون الكسرة مقدرة في الاسم المفرد المنصرف المقصور؛ كالأقصى في الآية، وفي المنقوص؛ نحو: «الداعي» من قوله -تعالى-: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾ [القمر:٨]، وفي المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: «ربي» من قوله -تعالى-: ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ [الكهف:٣٨].

الموضع الثاني: جمع التكسير المنصرف.

نحو: «رجالٍ» جمعَ «رجلٍ» و «أَفْوَاهٍ» جمع «فُوهٍ»، و «أموالٍ» جمع «مَالٍ»، و «أنهارٍ» جمع «نَهْرٍ»، و «أبصارٍ» جمعَ «بَصَرٍ»، و «فُرُوجٍ» جمعَ «فَرْجٍ»، و «خُمُرٍ» جمعَ «خِمَارٍ»، و «جُيُوبٍ» جمعَ «جَيْبٍ»، و «بُعُولٍ» جمعَ «بَعْلٍ»، و «آبَاءٍ» جمعَ «أَبٍ»، و «أبناءٍ» جمع «ابنٍ»، و «إِخْوَانٍ» جمعَ «أَخٍ»، و «أَخَوَاتٍ» جمعَ «أُخْتٍ»، و «أَيْمَانٍ» جمعَ «يَمِينٍ»، و «أَرْجُلٍ» جمعَ «رِجْلٍ» من قوله -تعالى-: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:٦]، وقوله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾[الأحزاب:٤].

وقوله -تعالى-: ﴿ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾ [نوح:١٢]،

وقوله -تعالى-: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [النور:٣١].

وكذلك تكون الكسرة مقدرةً في جمع التكسير المنصرف المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم.

فالمقصور؛ نحو «**الأُسَارَى**» جمعَ «**أَسِيرٍ**» فيما أخرجه مسلم (ح٤٦٨٧) أن النبي ﷺ قال: «**مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الأُسَارَى**».

والمنقوص نحو: «**السَّوَارِي**» جمع «**سَارِيَةٍ**»؛ كما في الحديث الذي أخرجه ابن ماجه (ح٩٩٢) بسند حسن عن قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «**كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُطْرَدُ عَنْهَا طَرْدًا**».

وقول جرير:

وَللعَبَّاسِ مَكْرُمَةٌ وَبَيْتٌ *** على العَلْيَاءِ مُرْتَفِعُ السَّوَارِي

«**والغَوَادِي**» **جمعَ** «**غَادِيَةٍ**» وهي سَحَابَةُ الصَّبَاحِ؛ **كما في قول كثير عزة:**

وإنِّي قَائِلٌ إنْ لَمْ أزُرْهُ ** سَقَتْ دِيَمُ السَّوَارِي والغَوَادِي

والمضاف إلى ياء المتكلم نحو: «**عِبَادِي**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِيٓ** ﴾ [الشعراء:٥٢].

الموضع الثالث: **ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين.**

نحو: «**مُؤْمِنَاتٍ**» جمعَ «**مُؤْمِنَةٍ**»، و «**سَمَاواتٍ**» جمعَ «**سَمَاءٍ**»، و «**آيَاتٍ**» جمعَ «**آيةٍ**»، من قولِه -تعالى-: ﴿ **وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ** ﴾ [النور:٣١].

وقولِه -تعالى-: ﴿**إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [الجاثية:٣].

وقوله -تعالى-: ﴿**فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا** ﴾ [القصص:٣٦].

ولا تُقدر الكسرة فيما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين إلا إذا أضيف لياء المتكلم، نحو: «**آيَاتِي، ورِسَالَاتِي**» جمع «**آيَةٍ، ورِسَالَةٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا** ﴾ [البقرة:٤١].

وقوله -تعالى-: ﴿**إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى**﴾ [الأعراف:١٤٤].

فإن قلتَ: **لماذا لا تقدر فيه الحركات للتعذر والثقل؟**

قلتُ: لأنه لا يكون مختوما إلا بألف وتاء، وسببا التعذر والثقل لا يكونان إلا في المختوم بالألف، والمختوم بالياء المكسورِ ما قبلها.

العلامة الثانية: الياء.

قال:

.... *** وَاخْفِضْ بِيَاءٍ يَا أَخِي الْمُثَنَّى

وَالْجَمْعَ وَالْخَمْسَةَ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ *** ....

يعني: تكون الياءُ علامةً للخفض في ثلاثة مواضع: «المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة».

الموضع الأول: المثنى.

نحو: «رِجْلَيْـنِ» مثنى «رِجْلٍ»، و «جَنَّتَيْـنِ» مثنى «جَنَّةٍ»، و «بَحْرَيْنِ» مثنى «بَـحْـرٍ»، و «شَهْرَيْنِ، ومُتَتَابِعَيْنِ» مثنى «شَهْرٍ، ومُتَتَابِـعٍ» من قولِه -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور:٤٥]، وقوله -تعالى-: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ:١٦]، وقوله -تعالى-: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، وقوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل:٦١]، وقوله: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة:٤].

الموضع الثاني: جمع المذكر السالم.

نحو: «مُسْلِمِيـنَ» جمعَ «مُسْلِمٍ»، و «مُؤْمِنِيـنَ» جمعَ «مُؤْمِنٍ»، و «مُحْسِنِينَ» جمعَ «مُحْسِنٍ»، و «ظالِمِيـنَ» جمعَ «ظَالِـمٍ» من قولِه -تعالى-: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩]، وقولِه -تعالى-: ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل:٢]، وقولِه -تعالى-: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان:٣]، وقولِه -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الجمعة:٧].

الموضع الثالث: الأسماء الخمسة.

نحو: «**أَبِيهِ، وأَخِيهِ، وذِي حجر، وذي القربى**» من قولِه -تعالى-: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً**﴾ [الأنعام:٧٤]، وقولِه -تعالى-: ﴿**ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ**﴾ [يوسف:٨١]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ**﴾ [الأعراف:١٤٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ**﴾ [يوسف:٧٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ**﴾ [الفجر:٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ**﴾ [النساء:٣٦].

ونحو: «**فِيهِ**» كما في الحديث الذي أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (ح٤١٨٤)، والبزار في "مسنده" (ح٦٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (ح١٦٢) من حديث عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ للبزار مرفوعا- قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

"**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي قَامَ الْمَلَكُ خَلْفَهُ، فَتَسَمَّعَ لِقِرَاءَتِهِ فَيَدْنُو مِنْهُ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ، إِلَّا صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ**".

وقالت عِنَانُ بنتُ عبدِ الله تهجو أبا نُوَاسٍ:

وَإِذَا مَا كَلَّمْتَنِي فَاتَّقِ اللهَ *** وَعَلِّقْ دُونِـي عَلَى فِيكَ سِتْـرَا

وقال الشاعر:

عَلَى فِيكَ مِمَّا لَيْسَ يَعْنِيكَ شَأْنُهُ **** بِقُفْلٍ وَثِيقٍ مَا اسْتَطَعْتَ فَأَقْفِلِ

والنحاة يذكرون: «**مَرَرْتُ بِحَمِيكِ**». ولا أعلم له شاهدا لمن يُحْتَجُّ بكلامهم.

وكذلك تقدر الياءُ في «**المثنى، والمذكر السالم، والأسماء الخمسة**» كما سبق تقريره.

العلامة الثالثة: الفتحة.

.... * وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفْ**

يعني: تكون الفتحة علامةً للخفض في موضع واحد، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وهذا يشمل اسمين: «**الاسمَ المفرد الممنوع من الصرف، وجمعَ التكسير الممنوع من الصرف**»؛ نحو: «**مررتُ بأحمدَ وفاطمةَ ومواطنَ كثيرة**»، وكان الأصلُ أن تخفضه بالكسرة فتقول: «**مررت بأحمدٍ وفاطمةٍ ومواطنٍ**»، لكنَّ العربَ مَنَعَتْهُ من الصرف ولم تُنَوِّنْهُ، وخَفَضَتْهُ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

لأنَّ الاسمَ لا يخرج عن أن يكون معربا أو مبنيا، ولا واسطة بينهما على الصحيح، فالمبنيُّ لا مبحثَ لنا فيه في باب الإعراب كما سبق بيانه، فانحصر الكلامُ حينئذ في الاسم المعرب.

والاسم المعرب نوعان:

الأول: مَصْرُوفٌ، **أي**: يُنَوَّنُ تنوينَ الصرف والأمكنية؛ نحو: «**رَجُلٍ، وزَيْدٍ**».

والثاني: ممنوع من الصرف؛ «**كأحمدَ، ومساجدَ**».

ومعنى كونه ممنوعا من الصرف أن يحصل فيه شيئان:

الأول: يُسلب منه تنوينُ التمكين في جميع الحالات: الرفع والنصب والخفض؛ نحو: «**جاء أحمدُ، ورأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ**»، و «**صوامعُ ومساجدُ**» من قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج:٤٠]، و «**أولياءَ**» من قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [النساء:٨٩].

الثاني: يُخْفضُ بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ نحو: «**مَرَرْتُ بأحمدَ**».

هذا إذا لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «**أل**»، فإذا أُضِيفَ أو دخلت عليه «**أل**» رجع إلى الخفض بالكسرة على أصله؛ نحو «**المساجدِ، وأحسنِ**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ**﴾ [البقرة:١٨٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ**﴾ [الزُّمَر:٣٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا**﴾ [الأعراف:١٤٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ**﴾ [النحل:٩٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾ [التين:٤]، **وقول الشنفرى الأزدي**:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ *** بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

المنوع من الصرف

عرفنا فيما مضى أن الصرف يُراد به تنوين التمكين، فدل ذلك على شيئين:

الأول: الاسم الذي يقبل تنوين التمكين يكون مصروفا، **أي**: متمكنا في باب الاسمية، والذي لا يقبله يكون ممنوعا من الصرف.

الثاني: الاسم الممنوع من الصرف قد يُنون بغير تنوين التمكين؛ نحو: «**جَوَارٍ**».

فإن قلتَ: متى يُمنع الاسمُ من الصرف؟

قلتُ: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف بِسَبَبٍ من هذه الأسباب العشرة:

١- العَلَمُ.

٢- الوصف.

٣- صيغة منتهى الجموع.

٤- التأنيث.

٥- العجمة.

٦- زيادة الألف والنون.

٧- التركيب المزجي.

٨- وزن الفعل.

٩- العدل.

١٠- إلحاق العلم بألف مقصورة في آخره.

وهذه الأسباب تنقسم إلى قسمين:

الأول: قسم متى وُجد مُنع الاسمُ من الصرف دون أن يُضَمَّ إليه شيءٌ آخر، وهما نوعان على قول النحاة: «**الاسم المختوم بألف التأنيث، والجمع المُتَنَاهِـي**».

فالأول منهما: الاسم المَخْتُومُ بألف التأنيث الزائدة مفردا كان أو جمعا، وسواءٌ كانت مقصورةً؛ نحو: «**القتلى، والذِكْرَى**» من قوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ﴾ [البقرة:١٧٨]، وقوله -تعالى-: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام:٦٨].

وتقول في إعراب «القتلى والذكرى»:

"اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لكونه اسمًا مختومًا بألف التأنيث المقصورة".

أو ممدودةً؛ نحو: «**أشياءَ، وشفعاءَ، وأولياءَ، وشهداءَ**» من قوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ [المائدة:١٠١]، وقوله -تعالى-: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣]، وقوله -تعالى-: ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان:١٨]، وقوله -تعالى-: ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ [النور:١٣].

وتقول في إعرابها: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة الظاهرة على آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لكونه اسمًا مختومًا بألف التأنيث الممدودة.

واشترطنا في الألف أن تكون زائدة؛ لأنها إن كانت أصلية صُرِف؛ نحو: «**هدىً، وعصًا، وأسماءٍ، وأعداءٍ**»، وذلك يُعلم بتصريف الكلمة وردها إلى أصلها.

وثانيهما: ما كان من الأسماء على صيغة منتهى الجموع، ويُسَمَّى «**بالجمع المتناهي**».

وضابطه: كل جمع تكسيرٍ وقع فيه بعد ألف الجمع حرفان متحركان أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطها ساكن، سواء كان علما أو وصفا أو اسما جامدا.

فحرفان بعد ألف الجمع نحو: «**مَسَاجِدَ، ومَوَاطِنَ، ودَرَاهِمَ، وأَسَاوِرَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ [التوبة:٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ [يوسف:٢٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [الحج:٤٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ [الحج:٢٣].

وثلاثةُ أحرفٍ بعد ألف الجمع أوسطها ساكن نحو: «**مَصَابِيحَ، وتَمَاثِيلَ، ومَحَارِيبَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ ﴾ [المُلك:٥]، وقوله -تعالى-: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ ﴾ [سبأ:١٣].

فكل ما كان على وزن «**مَفَاعِلَ**» أو «**مَفَاعِيلَ**» أو أشبههما فإنه يُمنع من الصرف؛ **قال ابن مالك**:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) *** أَوِ (المَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

وإن شئتَ قل في الجمع المتناهي: ما يكون على أوزان معينة، منها:

«مَفاعِلُ، ومَفاعِيلُ، وفَواعِلُ، وفَواعِيلُ، وفَعَالِي، وفَعَالَى، وفَعَالِيُّ، وفَعَالِلُ، وفَعَالِيلُ، وفَياعِلُ، وفَياعِيلُ، وفَعَاعِلُ، وفَعَالِيتُ، وفَعَاعِيلُ، وفَعَالِينُ، وفَعَايِيلُ، وفَعَاوِلُ، وفَنَاعِلُ، وأَفَاعِلُ، وأفاعِيلُ، وتَفاعِلُ، وتَفاعِيلُ، ويَفاعِلُ، ويَفاعِيلُ».

فمَفَاعِلُ نحو: «**مَوَاطِنَ**»، ومَفاعِيلُ نحو: «**مَصَابِيحَ**»، وفَواعِلُ نحو: «**صَوامِعَ، وخَوَاطِرَ**»، وفَواعِيلُ نحو: «**خَواتِيمَ، وجَوَاسِيسَ**»، وفَعَائِلُ نحو: «**رَسَائِلَ، وعَجَائِزَ**»، وفَعَالِـي نحو: «**فَتَاوِي، وصَحَارِي**»، وفَعَالَـى نحو: «**عَذَارَى، وحَيَارَى، وفتاوَى**»، وفَعَالِـيُّ نحو: «**كَرَاسِيَّ، و بَخَاتِـيَّ**»، وفَعالِـلُ نحو: «**قرادِدَ**»، وفَعَالِيلُ نحو: «**دَنَانِيـرَ، وبَهَالِيلَ، وشَمَالِيلَ**»، وفَياعِلُ نحو: «**قَيَاصِـرَ، وغَيَاطِلَ، وصَيَاقِلَ**»، وفَيَاعِيلُ نحو: «**دَيامِيسَ، وصَيَارِيفَ**»، وفَعَاعِلُ نحو: «**سَلَالِمَ**»، وفَعَالِيتُ نحو: «**عَفَارِيتَ**»، وفَعَاعِيلُ نحو: «**سَلَالِيمَ**»، وفَعَالِيـنُ نحو: «**سَرَاحِيـنَ**»، وفَعَايِيلُ نحو: «**كَرَايِيسَ**» وفَعَاوِلُ نحو: «**جَدَاوِلَ، وجَرَاوِلَ**»، وفَنَاعِلُ نحو: «**جَنَادِبَ، وعَنَابِسَ**»، وأفاعِلُ نحو: «**أَنَامِلَ، وأَسَاوِرَ**»، وأفَاعِيلُ نحو: «**أَبَاطِيلَ**» وتَفَاعِلُ نحو: «**تَجَارِبَ**»، وتَفَاعِيلُ نحو: «**تَمَاثِيلَ، وتَسَابِيحَ**»، ويَفاعِلُ نحو: «**يَرَامِعَ، ويَحَامِدَ**»، ويَفاعِيلُ نحو: «**يَرَابِيعَ، ويَنَابِيعَ**».

فكلها ممنوعة من الصرف، بشرط ألا يدخل عليه تاء التأنيث، فإن دخلت عليه صُرف؛ نحو: «**صَيَاقِلَةٍ، ودَجَاجِلَةٍ، وجَهَابِذَةٍ، وتَلَامِذَةٍ**».

وسُمِّيَ الجمعَ المتناهيَ، أو منتهى الجموع؛ لأن الجموع قد انتهت عنده، فلا يُجمع ما كان على هذه الأوزان جمعا آخر، مثلا تقول: «**أَكْلُبٌ**» في جمع «**كَلْبٍ**»، ثم تجمع «**أَكْلُبًا**» على «**أَكَالِبَ**» ولا يصح بعدُ أن تجمع «**أَكَالِبَ**» جمعا آخر؛ لأن هذا منتهى الجمع، وإن لم نسمع في بعضها عن العرب الجمعَ ثم جمعَ الجمع.

فإن وقع المفرد على وزن من هذه الأوزان كان ممنوعا من الصرف أيضا حملا للأقل على الأكثر؛ نحو: «**شَـرَاحِيلَ**» علما، و «**سَـرَاوِيلَ**» على القول بأنه مفرد.

وإذا سميتَ به لم يزل ممنوعا من الصرف لانضمام العلمية مع الجمع المتناهي.

والقسم الثاني: ما لا يكفي وحده في المنع من الصرف، بل لا بد من أن تضيف إليه سببًا آخر حتى يُمنع الاسم من الصرف، وهي السبع البواقي من التسع، **أي**: لا بد من أن يجتمع فيه سببان، وهذان السببان إحداهما أن يكون علما أو وصفا، وهما سببان معنويان، ثم تُضِيفُ إلى كل منهما سببا آخر لفظيا فيجتمع فيه سببان؛ أحدهما معنوي، وهو كونه علما أو وصفا، والآخر لفظي وهو ما سيأتي.

فالعَلَمُ يُمنع من الصرف في سبعة أحوال:

١- أن يكون مؤنثًا بغير الألف.

٢- أن يكون اسمًا أعجميًّا زائدًا على ثلاثة أحرف.

٣- أن يكون اسمًا مفردا مختوما بألف ونون زائدتين.

٤- أن يكون مركبا تركيبا مزجيا غير مختوم بـ «وَيْهِ».

٥- أن يكون على وزن الفعل.

٦- أن يكون العلم معدولا عن لفظ آخر.

٧- أن يكون العلم مزيدا فيه بألف في آخره للإلحاق.

والوصف يُمنع من الصرف في ثلاثة أحوال:

١- أن يكون على وزن الفعل.

٢- أن يكون العلم معدولا عن لفظ آخر.

٣- أن يكون مختوما بألف ونون زائدتين.

فتصير الأحوال عشرة؛ سبعة للعلم، وثلاثة للوصف.

الأول: العلمية مع التأنيث بغير الألف.

سواء كان التأنيث لفظيا معنويا؛ نحو: «**عائشةَ، وخولةَ**»، ففي الحديث الذي أخرجه مسلم (ح٣٧٦٣) أن النبي ﷺ «**بَدَأَ بِعَائِشَةَ**».

وقال طرفة:

لِخَـوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُـرْقَةِ ثَهْمَـدِ *** تلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

أو لفظيا فقط؛ نحو: «**طلحةَ، وحمزةَ**»؛ **كما قال حسان بن ثابت** رضي الله عنه:

فَذَلِكَ مَا كُنَّا نُرَجِّي ونَرْتَجِي *** لِحَمْزَةَ يَوْمَ الحَشْـرِ خَيْـرَ مَصِيـرِ

أو معنويا فقط؛ نحو: «**زينبَ، ومريمَ**»؛ في قوله تعالى:- ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٧١].

فإذا كانَ العَلَمُ المؤنَّثُ عربيا على ثلاثةِ أحرُفٍ ساكنَ الوسط جازَ صَرْفُهُ ومَنْعُهُ؛ نحو: «**هِنْدٍ، وهِنْدَ، ودَعْدٍ، ودَعْدَ، ومِصْرٍ، ومِصْرَ**»، أما الأعجمي فيجب منعه، سواء كان ساكن الوسط؛ نحو: «**بَلْخَ، وكَرْكَ**» أو متحرك الوسط؛ نحو: «**سَقَرَ**».

وقلنا: التأنيث بغير ألف؛ لأنه إن كان مختوما بالألف مُنع من الصرف دون أن يُضَمَّ إليه شيءٌ آخر كما سبق بيانه.

فإن كان مؤنثا غير علم انصرف؛ نحو: «**قائمةٍ**» من قوله -تعالى-: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران:١١٣]، **وتقول**: «**مررت بامرأةٍ قائمةٍ**» لفقدانهما العلمية، والاسمُ الجامد والوصف لا يُمنعان من الصرف مع التأنيث.

الثاني: العلمية مع العجمة.

أي: أن يكون اسمًا أعجميًّا زائدًا على ثلاثة أحرف؛ نحو: «**إبراهيمَ، وإسماعيلَ، وإسحاق، ويعقوبَ، ويوسفَ، وجبريلَ، وميكالَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ**﴾ [البقرة:١٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ**﴾ [البقرة:١٣٦]، وقوله: ﴿**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ**﴾ [البقرة:١٢٧]، وقوله -تعالى-: ﴿**مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ**﴾ [البقرة:٩٨].

فخرج بذلك ما كان من الأسماء الأعجمية على ثلاثة أحرف ساكنَ الوسط؛ نحو: «**نوحٍ، ولوطٍ**»، فإنه يكون مصروفا، فإذا كان متحرك الوسط؛ نحو: «**شَتَـر**» فالأشهر فيه الصرف أيضا، **وقيل**: يُمنع مطلقا، **وقيل**: يجوز الوجهان.

وتُعرف العجمة بوجوه كثيرة، منها: «**النص**، كـ «**إبراهيم**»، وإتيانه على وزن من الأوزان التي لم تعهدها العرب؛ كـ «**إبْرَيْسَم**»، فليس لهذا البناء وجود في كلام العرب، واجتماع أحرف لا تجتمع في كلام العرب؛ كاجتماع الجيم والقاف في نحو: «**مَنْجَنِيق**»، والجِيم والصَّادِ في نحو: «**صَوْلَجَان، وجَص**»، والكافِ والجِيمِ في نحوِ: «**أُسْكُرُّجَة**».

فخرج بذلك ما لم يكن علما في اللسان الأعجمي، لكن العرب نقلته وسمت به، فإنه حينئذ يكون منصرفا؛ نحو: «**لِـجَامٍ، ونَيْـروزٍ، وديباجٍ**»؛ لأنَّها ليست أعلامًا في لسانِ العجم.

الثالث: العلمية مع زيادة الألف والنون.

أي: أن يكون الاسمُ المفردُ مختوما بألف ونون زائدتين؛ نحو: «**عمرانَ، وسليمانَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ **إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ** ﴾ [آل عمران:٣٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً** ﴾ [الأنبياء:٨١]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ** ﴾ [البقرة:١٠٢].

رابعا: العلمية مع التركيب المزجي.

أي: أن يكون الاسم مركبا تركيبا مزجيا غير مختوم بـ «**وَيْهِ**»؛ نحو: «**بَعْلَبَكَّ، ومَعْدِ يَكْرِبَ، وحَضْرَمَوْتَ، وبرُ سَعِيدَ**»، تقول: «**هذه بَعْلَبَكُّ، ودخلتُ بَعْلَبَكَّ ومررت ببَعْلَبَكَّ**»؛ قال امرؤ القيس:

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِـي بعْلَبَكُّ وأَهْلُهَا *** وَلِابْنِ جُرَيْجٍ في قُرَى الشَّامِ أَنْكَرَا

ويُروى شطرُه الثاني بعدة أوجه، **فبعْلَبَكُّ**: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولم ينونه؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.

وقال مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *** وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمُوتَ اهْتَدَى لِيَا

أعلى: مضاف، **وحضرموت**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.

والمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِ يكَرِبَ صحابي جليل.

الخامس: العلمية مع وزن الفعل.

أي: ما اختص به الفعل من الأوزان أصالة؛ كـ «**أَفْعَلَ، ويَفْعِلُ، ويَفْعُلُ، وفَعَّلَ، وفُعِلَ**»، فإن وُجدت هذه الأوزان في الاسم مُنع من الصرف؛ نحو: «**أحمدَ، ويشكرَ، ويزيدَ، وشَمَّرَ، وخَضَّمَ، ودُئِلَ**»؛ قال -تعالى- عن عيسى- عليه السلام-:

﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦]، **وقال امرؤ القيس**:

لَهُ الوَيْلُ إنْ أَمْسَى وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ *** قَرِيبٌ وَلَا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا

وقال الشاعر:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ *** ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

«**وخَضَّمُ**» علمًا لِمَكان، **قال الجوهري**: "اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة"؛ **قال الراجز**:

لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا *** وَلَا ظَلِلْنَا بالمَشَائِـي قُيَّمَا

أي: ما سكنا بِلادَ "خَضَّمَ"، **يعني**: بلاد بني تميم

«**وشَمَّرُ**» اسمُ فرسِ جدِّ جَمِيلِ بنِ مَعْمَرٍ العذْري، **قال جميل في** "ديوانه" (ص٥٧):

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ *** وجَدِّيَ يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

«**ودُئِلُ**» اسم لقبيلة يُنسب إليها أبو الأسود الدؤلي، **وقيل**: لدويبة.

السادس: العلمية مع العدل.

والمراد به أن يكون العلم معدولا عن لفظ آخر!!، وهي ثلاثة أشياء:

الأول: ما كان على وزن «**فُعَل**» معدولا عن «**فاعل**»؛ نحو: «**عُمَرَ، وزُحَلَ، وزُفَـرَ**»، **فالنحاة يقولون**:

كل منها معدول عن أصل، وهو: «**عَامِرٌ، وزَاحِلٌ، وزَافِرٌ**» وهذه دعوى تحتاج إلى بينة، ولا بينة فيما أعلم، غير أن هناك كلمات لا فاعل لها؛ كـ «**قُزَحَ**»!!، أما قَازِحٌ بمعنى غالٍ فشيء آخر، **فنقول**: هو مسموع في كلمات، منها: «**عُمَرُ، وزُفَرُ، وزُهَلُ، ومُضَـرُ، وزُحَلُ، وعُصَمُ، وقُزَحُ، وثُعَلُ، وهُبَلُ، وهُدَلُ، ودُلَفُ، وجُشَمُ، وقُثَمُ، وقُشَمُ، وجُمَحُ، وجُحَا، وبُلَعُ**»، وما جاء على وزنها من الأعلام يجوز فيه الوجهان الصرف والمنع، والصرف أحسن اقتصارًا على السماع.

الثاني: ما كان من الأعلام المؤنثة على وزن «**فَعَال**» في لغة بني تميم خاصة؛ نحو: «**حَذَامَ، وقَطَامَ، وسَجَاحَ**» وأمَّا ما كان آخره راءً فإن أكثر بني تميم يبنونه على الكسر؛ كـ «**وَبَارِ، وسَفَارِ، وظَفَارِ**» موافقةً للحجازيين، وبعضهم يعربه إعراب الممنوعِ من الصرف، **ومنه قولُ الفِنْد الزِّمَّاني**:

فَارْجِعُوا مِنَّا فُلُولًا وَاهْرُبُوا *** عَائِذِينَ لَيْسَ تُنْجِيكُمْ ظَفَارُ

وظفارُ: اسمُ مدينة باليمن، كذا قال ابن السكيت وغيره.

قال سيبويه -رحمه الله-: العلة في منع ما كان على وزن «**فَعَال**» من الأعلام المؤنثة هي العدل عن «**فَاعِلَة**»، وخالفه المبرد في أنها مُنِعَتْ للعلمية والتأنيث المعنوي؛ كـ «**سُعَادَ، وزَيْنَبَ**»، وقيل: غير ذلك، وقول المبرد أقيس.

الثالث: كلمة سحر، إذا أردت به الوقت المحدد في يوم معين صارت علما عليه، حينئذ تقول: «**أتيتُك سَحَرَ يومِنا**» فلم تنونه لأنك أردتَ به يومًا بعَينِه، فإذا لم ترد بها الوقت المعروف صرفته؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ**﴾ [القمر:٣٤].

سابعا: العلم المزيد فيه ألف في آخره للإلحاق.

نحو: «**ذِفْرَى**» على وزن «**فِعْلَى**»، ملحق بـ «**ذِكْرَى**»، ونحو: «**أَرْطَى**» على وزن «**فَعْلَى**» مُلْحق ببناء «**فَعْلَلٍ**» كـ «**جَعْفَرٍ**»، إذا سميتَ به رجلا منعتَه من الصرف.

قال ابن مالك في "خلاصته":

وَمَا يَصيرُ عَلمًا مِن ذِي أَلِفْ *** زِيدتْ لإلحَاقٍ فَلَيسَ يَنْصَرِفْ

تقول: «**مررتُ بذفرى[4] وأرطى**»، كُلٌ منهما مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهما ممنوعان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة.

فـ «**أَرْطَى**»[5] وزنه «**فَعْلَل**» وليس «**أَفْعَل**»، ألا ترى أن المفعول منه «**مَأْرُوطٌ**».

فإذا لم تُسَمِّ به صرفته؛ تقول: «**هذا أَرْطًى، ومررت بِأَرْطٍي، ورأيت أرطًى**»، فتنوينُه دليل على تذكيره وصرفِه.

٤- قال **شَمِرٌ**: "الذِّفْرَى: عَظْمٌ في أَعْلَى العُنِق من الإنسان عن يمِين النُّقرة وشِمالِها أو العَظْم الشاخِصُ خَلْفَ الأذُنِ". وقال اللّيْث: "الذِّفْرَى من القَفَا هو المَوْضع الذي يَعْرَق من البَعِير خَلفَ الأُذن". تاج العروس (٣٧٤/١١)

٥- **الأَرْطَى**: شجر ينبُت بالرَّمْل" اللسان (٦٣/١).

فإذا سمَّيتَ به رجلًا لم ينصرف كما سبق، للعلمية وشَبَهِ ألفِه بألف التأنيث من وجهين:

الأول: من حيثُ إنها زائدةٌ.

والثاني: لا تدخل عليها تاءُ التأنيث.

السابع: **الوصف مع وزن الفعل.**

والمراد بوزن الفعل ما كان على وزن «**أَفْعَلَ**» غالبا، إما لأن مؤنثه فعلاء؛ نحو: «**أَشْهَلَ وشَهْلَاءَ**»، أو فُعْلَى؛ نحو: «**أَفْضَلَ، وفُضْلَى**»، أو لأنه لا مؤنث له؛ نحو: «**أَكْمَرَ**»، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل، بشرط ألا يقبل التأنيثَ بالتاء، فإذا لحقته انصرف؛ نحو «**أَرْمَلٍ، وأَرْمَلَةٍ**» بمعنى فقير وفقيرة.

مثاله: «**أَحْسَنَ، وأصغرَ، وأكبرَ، وأَعْلَمَ**»، من قوله -تعالى-: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾ [النساء:٨٦]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾ [يونس:٦١]، وقوله -تعالى-: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ**﴾ [الأنعام:٥٣].

فأصغرَ: معطوف على مثقالٍ، فهو مخفوض مثله، وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

وأَكْبَرَ: معطوف على أصغر.

لكن يُشترط في الوصف أن يكون أصليا، احترازا عن الوصف العارض؛ نحو: «**أَرْبَعٍ**» من قولك: «**مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ**».

فأربع اسم من أسماء العدد، وهو منصرف، لكنَّ العربَ وصفت به وصفا عارضا، فإنه يكون منصرفا على الأصل، ولا اعتبار لما عرض له من الوصفية، غير أنه يقبل التاء؛ كـ «**أَرْمَلٍ وأَرْمَلَةٍ**».

ومثلُ أربعٍ «**أرنبٌ**» من قولهم: «**مررتُ برجلٍ أَرْنَبٍ**». **أي**: ذليل؛ فإنه منصرف لكون الوصف عارضا؛ إذ أصله الأرنب المعروف.

كذلك عارض الاسمية ملغى، فقد يكون وزن «**أَفْعَل**» وصفا في الأصل؛ نحو: «**أَدْهَمَ**» من «**الدُّهْمَةِ**» وهي السَّوَادُ، والأَدْهَمُ الأَسْود، فأدهمُ ممنوع من الصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل، ثم يجري مجرى الأسماء فتلغى اسميَّتُهُ ويُمْنَعُ من الصرف على الأصل؛ لأن الاسمية عارضة لا اعتبار بها؛ فتقول: «**مَرَرْتُ بِأَدْهَمَ**». **أي**: بِقَيْدٍ، ومثل «**أَدْهَمَ**» في ذلك «**أَسْوَدُ**» للحية العظيمة، و «**أَرْقَمُ**» لحيةٍ على ظهرها رَقْمٌ، وهو النَّقْشُ؛ **قال ابن مالك في** "الخلاصة":

وَوَصْفُ اصْلِيٍّ وَوَزْنُ «أَفْعَلَا» *** مَمْنُوعَ تَأْنِيْثٍ بِتَا؛ كـ «أَشْهَلَا»
وَأَلغِيَـنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّةْ *** كـ «أَرْبَـعٍ» وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ
فَـ «الأَدْهَمُ» القَيْدُ لِكَونِهِ وُضِعْ *** فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى *** مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلنَ المَنْعَا

أما نحو: «**أَجْدَلٍ**» اسم للصقر، و «**أَخْيلٌ**» لطائر كالخيلان، و «**أَفْعًى**» لنوع من الحيات فهي مصروفة؛ لأنها ليست بصفاتٍ؛ لا في الأصل، ولا في الاستعمال، فحقها الصرف، وهو صنيع أكثر العرب، وبعض العرب لاحظ فيها معنى الوصفية فمنعها، وهو في «**أَجْدَل، وَأَخْيَل**» أقرب منه في «**أَفْعًى**».

الثامن: الوصف مع زيادة الألف والنون.

والمراد بها كل وصف انتهى بألف ونون زائدتين مؤنثه على وزن «**فَعْلَى**» لا «**فَعْلَانَة**»؛ نحو: «**غَضْبَانَ، وحَيْـرَانَ**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا**﴾ [الأعراف:١٥٠]، وقوله -تعالى-: ﴿**كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ**﴾ [الأنعام:٧١].

فكلٌّ من غضبانَ وحيرانَ على وزن «**فَعْلَانَ**» مؤنثه «**فَعْلَى**» أي: «**غَضْبَانُ وغَضْبَى، وحَيْـرَانُ وحَيْـرَى**»، وهما منصوبان على الحالية، ولم يُنَوَّنَا لأنهما ممنوعان من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون.

فخرج بذلك ما كانت النون فيه أصلية، فإنه حينئذ لا يُمنع من الصرف؛ نحو: «**شيطانٍ**»، فإنه من «**شَطَنَ**»؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ**﴾ [التكوير:٢٥].

وخرج أيضا ما كان على وزن «**فَعْلَان**» ولا «**فَعْلَى**» له؛ نحو: «**رَحْمَانٍ، ولَحْيَانٍ**» فإن الأولى صرفُهُمَا؛ لأنه لا أنثى لهما، ولأن الأصل في الأسماء الصرف، إلا أن رحمانا بغير «**أل**» لا يخرج عن كونه مضافا، أو منادى، وما ورد منه غير ذلك فضرورة.

وخرج أيضا ما كان على وزن «**فَعْلَان**» مؤنثه مختوم بالتاء؛ نحو: «**نَدْمَانٍ وندمانةٍ، وسَيْفَانٍ وسَيْفَانَةٍ**»، وهي أربعة عشرة لفظة كلها منصرفة، **جمعها ابن مالك -رحمه الله-** "من الهزج" **فقال:**

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلَانَا *** إذَا اسْتَثْنَيت حَبْلَانَا

ودَخْنَانَا وسَخْنَانَا ***وسَيْفَانَا وصَحْيَانَا

وَصَوْجَانَا وعَلَّانَا ***وَقَشْوَانَا ومَصَّانَا

ومَوْتَانَا ونَدْمَانَا ***وَأتْبعْهُنَّ نَصْرَانَا

وزاد المُرَادِيُّ كلمتين، هما «**خَمْصَان، وأَلْيَان**»؛ قال:

وَزِدْ فِيهنَّ خَمْصَانَا *** عَلَى لُغَةٍ وَأليَانَا

التاسع: **الوصف مع العدل.**

ويُراد به شيئان:

الأول: الأعداد التي على وزن «**فُعَالَ، ومَفْعَلَ**»، وهي: «**أُحَادَ، ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلَاثَ ومَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ، وخُمَاسَ ومَخْمَسَ، وسُدَاسَ ومَسْدَسَ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وثُمَانَ ومَثْمَنَ، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ، وعُشَارَ ومَعْشَرَ**»؛ نحو قوله - تعالى-: ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ**﴾ [فاطر:١].

فمثنى: نعت لأجنحةٍ، وهو مخفوض مثله، وعلامة خفضه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو ممنوع من الصرف، للوصفية والعدل الحقيقي عن «**اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ**»، اختصارًا للكلام.

«**وثلاث**»: الواو حرف عطف، و«**ثُلَاثَ**»: معطوف على مثنى، وهو ممنوع من الصرف أيضا للوصفية والعدل عن «**ثَلَاثٍ ثَلَاثٍ**».

ورُبَاعَ: مثله، وهو معدول عن «**أَرْبَعٍ أَرْبَعٍ**».

وقوله -تعالى-: ﴿**فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ**﴾ [النساء:٣].

فمثنى: حال منصوبة من «**مَا**»، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن «**اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ**».

وثلاث ورباع: مثله.

وقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ:٤٦]، «**فُرَادَى**» فيه خلاف، منهم من يصرفه، ومنهم من لا يصرفه يجعله معدولا عن «**فَرْدٍ فَرْدٍ**»، وقيل: الألف فيه للتأنيث، والصحيح أنه اسمُ جمع «**لفَرْدٍ**».

الثاني: كلمة «**أُخَرَ**»، وهي جمع «**أُخْرَى**» التي هي مؤنث «**آخَرَ**» أفعل التفضيل، فهو معدول عنه، **وقد كان الأصل أن تقول**: «مررت بنساء آخرَ من هؤلاء»، **كما تقول**: أفضل من هؤلاء، فكأنهم عدلوا عن لفظ «**آخر**» إلى لفظ «**أخر**»، **وقيل**: معدول عن الأُخَرِ، من باب «**الكُبْرَى والكُبَر، والصُّغْرَى والصُّغَر**»، فحقه أن يكون وصفا محلى بأل، فَعُدِلَ عن ذلك ومنع من الصرف، وهذا قول سيبويه.

كما في قوله -تعالى-: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف:٤٣].

قلتُ:

هذه عشرة أسباب مانعة من الصرف، ثلاثة منها تكون مع العلم والوصف، وهي: «**وزن الفعل، وزيادة الألف والنون، وما يسمى بالعدل**» وما سواها دائما ما يكون مع العلم.

والحق أن يقال: إن ما اصطلح عليه النحاة من «**العدل**» سماعي لا يُعلل له، وهو افتراضي تقديري في الأعلام، وهو مما يُمنع من الصرف لعلة واحدة، فينضم الافتراضي إلى القسم الأول الذي هو الجمع المتناهي، والتأنيث، أما في الوصف فهو حقيقي، **فأقول حينئذ**: العدل بقسميه محصور في خمسة أشياء:

١- ما سُمِعَ من الأعلام على وزن «**فُعَل**» مما سبق ذكره، وأما نحو «**أُدَدٍ**» فلم تمنعه العرب من الصرف، مع كونه علما على وزن «**فُعَل**»، وهذا مما يبين أنه سماعي، خلافا لجماهير النحاة، كذلك نحو: «**طُوًى**» علم مؤنث ولم تمنعه العرب من الصرف.

٢- الأعلام المؤنثة التي على وزن «**فَعَال**» في لغة بني تميم خاصة، **ولو قيل**: العلة فيها العلمية والتأنيث المعنوي لكان أقوى، حينئذ ينضم إلى العلمية والتأنيث بغير ألف.

٣- كلمة سحر، إذا أردت به الوقت المحدد في يوم معين.

٤- كلمة «**أُخَرَ**».

٥- الأعداد التي على وزن «**فُعَالَ، ومَفْعَلَ**»، والمتفق عليها بين النحاة منها ثمانية، وهي: «**أحاد ومَوْحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورُباع ومربع**» وما سواها من خماس ومخمس إلى عشار ومعشر مختلف فيها؛ منعها بعض، وأثبتها بعض، وكلمة «**فرادى**».

محصلة الممنوع من الصرف

تحصل من ذلك أن قوله: «**وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفْ**» يشمل نوعين من الأسماء: «**الاسمَ المفرد الممنوع من الصرف، وجمعَ التكسير الممنوع من الصرف**».

فجمع التكسير يُمنع من الصرف في حالتين:

الأولى: أن يكون على صيغة منتهى الجموع؛ نحو: «**مساجدَ، ومصابيحَ**».

الثانية: أن يكون مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة؛ نحو: «**قَتْلَى**» جمع قَتِيلٍ، «**وشُهَدَاءَ**» جمع «**شهيدٍ**»، وهذا وحده كاف في المنع من الصرف.

والاسم المفرد يُمنع من الصرف في اثني عشرة حالة:

منها ما يكفي وحده في المنع من الصرف.

ومنها ما لا بد من أن ينضم إليه سبب آخر حتى يُمنع.

فالذي يكفي وحده في المنع من الصرف ثلاثةٌ:

الأول: أن يشبه المفردُ صيغةَ منتهى الجموع، سواء كان علما؛ نحو: «**شَرَاحِيلَ**» أو غير علم؛ نحو: «**سَرَاوِيلَ**».

الثاني: أن يكون الاسمُ المفرد مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة؛ نحو: «**ذِكْرَى، وصَفْرَاءَ**».

الثالث: أن يكون العلمُ مسموعا مَنْعُهُ، **وهو محصور في شيئين:**

١- ما سُمِعَ من الأعلام على وزن «**فُعَل**».

٢- كلمة سَحَر، إذا أردت به الوقت المحدد في يوم معين.

والذي لا يكفي وحده في المنع من الصرف، بل لا بد من أن ينضم إليه سبب آخر تسعةٌ؛ ستَّةٌ للعَلَمِ، وثلاثة للوصف.

فأحوال العلم الستة:

١- أن يكون علما مؤنثًا بغير الألف؛ نحو: «**فاطمة، وحمزة، وزينب، والأعلامِ المؤنثة التي على وزن** «**فَعَال**» **في لغة بني تميم**».

٢- أن يكون علما أعجميًّا زائدًا على ثلاثة أحرف؛ نحو: «**إسحاقَ، وإبراهيمَ، وإسماعيلَ، ويوسفَ، وداودَ**».

٣- أن يكون العلم مختوما بألف ونون زائدتين؛ نحو: «**عثمانَ، وعِمْرَانَ، وسليمانَ**».

٤- أن يكون العلم مركبا تركيبا مزجيا غير مختوم بـ «**وَيْهِ**»؛ نحو: «**بعلبكَّ**»

٥- أن يكون على وزن الفعل؛ نحو: «**أحمدَ، ويزيدَ، ويشكرَ، ويَعْلَى، وتَغْلِبَ**».

٦- أن يكون العلم مزيدا فيه بألف في آخره للإلحاق؛ نحو: «**ذِفْرَى، وأَرْطَى**».

وأحوال الوصف:

١- أن يكون على وزن الفعل؛ نحو: «**أَحْسَنَ، وأَحْمَرَ، وأَصْغَرَ، وأَكْبَرَ**».

٢- أن يكون مختوما بألف ونون زائدتين؛ نحو: «**غَضْبَانَ، وحَيْـرَانَ**».

٣- أن يكون معدولا، وهو شيئان: كلمة «**أُخَرَ**»، والأعداد التي على وزن «**فُعَالَ، ومَفْعَلَ**».

بَابُ عَلَامَاتِ الجَزْمِ

٣٥. إِنَّ السُّكُونَ -يَا ذَوِي الأَذْهَانِ- *** وَالحَــــذْفَ لِلجَــــزْمِ عَلَامَتَــــانِ

٣٦. فَاجْزِمْ بِتَسْكِيــنٍ مُضَــارِعًا أَتَىٰ *** صَحِيحَ الآخِــرِ كَـ «لَـمْ يَـقُـمْ فَتَـىٰ»

٣٧. وَاجْزِمْ بِحَذْفٍ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالَا *** آخِــــرُهُ, وَالخَمْسَــــةَ الأَفْعَــــالَا

شرع في الكلام على القسم الأخير من أقسام الإعراب الذي هو مختص بالفعل، وهو الجزم، وذلك يكون في ثلاثة أبواب: «**الفعل المضارع الصحيح، والفعل المضارع المعتل، والأمثلة الخمسة**».

والجَزْمُ في اللغة: القَطْعُ.

واصطلاحا: تَغْيِيرٌ مخصوصٌ يَجْلِبُهُ عَامِلٌ مُخْتَصٌّ عَلَامَتُهُ السكون وما ينوب عنه في الفعل المضارع غير المتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث.

لأنه إن اتصل به نون التوكيد أو نون الإناث كان مبنيا.

أو نقول في حده: هو الإعرابُ الذي علامتُهُ الأصليةُ السكون.

قوله: «**إِنَّ السُّكَونَ**» أي: مُسَمَّى السكون «**يَا ذَوِي الأَذْهَانِ**»: جملة اعتراضية لا محل لها، **وأَذْهَان**: جمع «**ذِهْنٍ**» وهو الفهم والعقل «**وَالحَذْفَ**» بالنصب معطوف على السكون «**لِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ**».

يعني: أن للجزم علامتين، هما: «**السكون**» وهي العلامة الأصلية «**والحذف**» وهو ينوب عن السكون، وهو نوعان: «**حذف حرف العلة، وحذف النون**».

العلامة الأولى: السُّكُونُ.

السُّكُونُ في اللغة: ضد الحركة، وهو مصدر «**سَكَنَ يَسْكُنُ سُكُونًا**».

واصطلاحا: ذَهَابُ الحركة من لام المضارع الصحيح غيرِ المتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث ولا ضمير رفع ساكن للجازم.

فيكون السكون حينئذ علامة للجزم في موضع واحد فقط، وهو الفعل المضارع الصحيح، **وهو عند النحاة**: ما ليست لامه حرف علة؛ نحو: «**يَقُمْ**» من قوله: «**لَمْ يَقُمْ فَتَـى**».

لم: حرف جزم ونفي وقلب، **يَقُمْ**: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون آخره الذي هو الميم، وقد كان الفعل قبل دخول الجازم «**يَقُومُ**»، فلما دخل عليه الجازم التقى ساكنان، الواو الساكنة والميم الساكنة للجازم، فحُذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، وهذه علة تصريفية.

ونحو: «**يَلِدْ، ويُولَدْ، ويَكُنْ، وتفرحْ**» من قوله -تعالى-: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤**﴾ [الإخلاص:٤]، وقوله -تعالى-: ﴿**إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ**﴾ [القصص:٧٦]، **وهذا معنى قوله :**

فَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا أَتَى * صَحِيحَ الآخِرِ كلم يَقُمْ فَتَى**

«**الفاء**»: فصيحة، «**واجْزِمْ**» فعل أمر للوجوب، وذلك على اللغة الفصيحة المشهورة، وهي لغة أكثر العرب، بل لم يحك بعضُهم غيرَها، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، «**بِتَسْكِينٍ**»: أي: بسكون، والجار والمجرور متعلقان باجزم، «**مُضَارِعًا**» مفعول اجزم، «**أَتَى**» أي: المضارع حالة كونه صحيح الآخر.

العلامة الثانية: الحَذْفُ.

وَاجْزِمْ بِحَذْفٍ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالَا * آخِرُهُ وَالخَمْسَةَ الأَفْعَالَا**

«**وَاجْزِمْ**»: أيها المتكلم والكاتب والقارئ «**بِحَذْفِ**» حرف العلة أو بحذف النون «**مَا**»: الفعلَ الذي «**اكْتَسَى اعْتِلَالَا آخِرُهُ**»: اعتلَّ آخرُهُ بواحد من أحرف العلة الثلاثة، بأن تحذف حرفَ العلة، وقد شَبَّهَ الناظمُ الفعلَ بالثوب، كأن الفعل لبس ثوبَ الاعتلال «و»: اجزم بحذفٍ أيضا «**الخَمْسَةَ الأَفْعَالَا**» أي: الأفعالَ الخمسةَ المعهودةَ ذكرا، والألف في «**الأَفْعَالَا**» لإطلاق الروي.

فالحذف في اللغة: قطع الشيء من الطَّرَفِ وإسقاطُهُ.

واصطلاحا: ذهاب حرفِ العلة أو النونِ من المضارع غير المتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث للجازم، وذلك يكون موضعين: «**الفعل المضارع المعتل، والأمثلة الخمسة**».

أولا: «**حذف حرف العلة**».

وذلك يكون في الفعل المضارع المعتل، **والمراد به عند النحاة**: ما كان معتل اللام فقط، **أي**: الآخر، **أي**: ما كان آخره حرف علة «**ألفًا**»؛ نحو: «**يخشَى، وتنسَى**» أو «**ياءً**»؛ نحو: «**تَبْغِي، وتَمْشِي**» أو واوًا؛ نحو: «**تَدْعُو، ويَدْعُو، ونَعْفُو، وتَقْفُو**»؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة:١٨]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص:٧٧]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان:١٨].

وقوله -تعالى-: ﴿ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ ﴾ [يونس:١٠٦].

وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ﴾ [القصص:٨٨]، وقوله -تعالى-: ﴿ فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق:١٧]، وقوله -تعالى-: ﴿إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ﴾ [التوبة:٦٦]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ﴾ [الإسراء:٣٦].

فهذه الأفعال «يَخْشَ، تَنْسَ، تَبْغِ، تَمْشِ، تَدْعُ، يَدْعُ، نَعْفُ، تَقْفُ» جُزمت لدخول عامل الجزم عليها، وعلامة جزمها حذف حرف العلة، والفتحة والكسرة والضمة دليل فيها على الحرف المحذوف.

ثانيا: حذف النون.

وذلك يكون في الأمثلة الخمسة التي رفعها بثبوت النون إذا دخل عليها جازم، وهي كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ «**واوُ الجماعة، أو ألفُ الاثنين، أو الاثنتين، أو ياءُ المخاطبة المؤنثة**».

فواو الجماعة نحو: «**يَذْهَبوا، يَعْلَمُوا، يَعفُوا، يَصْفَحوا، تُلْقُوا، تُحَرِّمُوا، تَعْتَدُوا، تَأْكُلوا، تَقْتُلُوا**» من قوله -تعالى-: ﴿**لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ**﴾ [النور:٦٢]، وقوله -تعالى-: ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ** ﴾ [التوبة:٧٨]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟**﴾ [النور:٢٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ**﴾ [البقرة:١٩٥]، وقوله -تعالى-: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟**﴾ [المائدة:٨٧]، وقوله -تعالى-: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ**﴾ [النساء:٢٩].

وألفُ الاثنين نحو: «**تَخافَا، تَنِيَا، يَكُونَا، يُرِيدَا**» من قوله -تعالى-: ﴿**لَا تَخَافَآ**﴾ [طه:٤٦]، وقوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى**﴾ [طه:٤٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ**﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ** ﴾ [النساء:٣٥].

وألف الاثنتين نحو: «**تَتُوبَا، تَتَظَاهَرَا**» من قوله -تعالى-: ﴿**إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ**﴾ [التحريم:٤].

وياءُ المخاطبة المؤنثة نحو: «**تَخَافِـي، تَحْزَنِـي**» من قوله -تعالى-: ﴿**وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ**﴾ [القصص:٧].

فتعرب حينئذ هذه الأفعال مجزومة، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون التي هي العلامة الأصلية، ويُعرب ضميرُ الرفع في موضع فاعل إن كان الفعل مبنيا للفاعل، أو نائب فاعل إن كان الفعل مبنيا للمفعول.

وقد قيدناه بدخول الجازم لما عرفتَه قبل في باب الإعراب، ولأنه إن حُذِفَت مثلا نون الأمثلة الخمسة لغير ناصب ولا جازم؛ كأن تُحذف للضرورة، أو على لغة فيها لم يكن جزما ولا نصبا؛ فمِنْ حذفِها في الرفع نثـرًا قراءةُ أبي عمرو من بعض طُرُقه: {**قالوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا**} [القصص: ٤٨]، **أي**: يتظاهران، بتشديد الظاء لأن التاء أدغمت فيها التاء، وحذفت النون.

وقول النبي ﷺ: «**وَالَّذِى نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**» رواه أحمد وأبو داود، **أي**: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن «**لا**» نافية، وهي لا تعمل في الفعل شيئا.

وقول عمر -رضي الله عنه-: «**يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا**». رواه مسلم.

وقول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي *** وَجهَكِ بالعَنْبَـرِ والمِسْكِ الذَّكِـي

أراد: وتبيتين تدلكين.

وقول أبي طالب:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمُ*** سَتَحْتَلِبُوهَا لاَقِحًا غَيْـرَ بَاهِلِ

يريد: ستحتلبونها.

بعد ذلك سنتكلم على قسمة الأفعال وهذا نشرع فيه -إن شاء الله جل وعلا- في الدرس القادم، أقول قولي هذا وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك الله وبحمدك، أشهد ألا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.